كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المَعاييرُ النَّقْدِيَّةُ عِند المرادي لمزاعم النحويين فِي كِتَابِه (تَوْضِيح الْمَقَاصِد)

"عَرضٌ ومناقشةٌ"

إعداد

د/ جلال حسن سيد زايد

أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد السادس والثلاثون الجزء الأول٢٠١٧م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا والصلاةُ والسلامُ عَلَى سيدنا ونبينا محمد ،الذي بعثه الله بالهدى ، ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وأنزل عليه كتابًا مبينا بأفصح لسان وأعزب بيان ...وبعد:

فقد شرَّفَ الله سبحانه وتعالى اللغة العربية على سائر لغات العالم ! إذ جعلها وعاء يحمل ذلك اللفظ العظيم ، والمعجزة الخالدة الباقية المحفوظة بحفظه تعالى إلى يوم القيامة ، وهو القرآن الكريم لنحظى لشرف خدمته فينال بذلك الخادم شرف المخدوم،قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١)

ومن جلال اللغة العربية ورفعة شأنها أن هيأ الله لها مَنْ يُحافظُ عَلَى شموخ صرحها ، وشرف أمجادها وتاريخها ، والاشتغال بعلوم اللغة – والعلم النافع عموما– من أجلّ الأعمال وأنبلها ، وممن وفقه الله – تعالى – لخدمة هذه اللغة: الحسن ابن أم قاسم المرادي المتوفى (٧٤٩ هـ)، وهو من أشهر نحاة الأندلس في القرن الثامن الهجري ، ومصنفاته تدل على رسوخ قدمه ،وتبحره في هذا الفن واستيعابه لآثار النحاة السابقين ، وبمطالعتي في مؤلفاته ، وجدته ممن يعمل الفكر ويعيد النظر ، ويقف وقفة العالم المجتهد من آراء السابقين ، فيدقق ويناقش ويحقق، ويتجلى ذلك في حديثه عن " مزاعم النحويين" حيث حوى كتابه "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك " الكثير من هذه المزاعم ، بما هو جدير بالعناية والدراسة فعزمت – مستعينا بالله وتوفيقه وعونه – على أن تكون المعايير

(١) سورة الحجر: ٩

النقديــة لمــزاعم النحــويين فــي كتابــه هــذا موضــوعا لبحثــي وعنوانــه:" المَعــاييرُ النَّقْدِيَّةُعِنْدَ الْمُرَادِيّ لمزاعم النحويين فِي كِتَابِه (تَوْضِيح الْمَقَاصِد) عرضٌ ومناقشةٌ .

وجاء هذا البحث للتعرف على عقلية المرادي النقدية ، وطبيعة المنهج الذي اتبعه في نقده ، وكيفية تعامله مع مزاعم النحاة ، حيث أقصد إلى تجلية وتوضيح المعايير النقدية لمزاعم النحويين في هذا الكتاب ، وذلك عن طريق جمع وتأصيل هذه المزاعم ومناقشتها، وأرجو من الله العلي القدير أن يكون في هذا البحث ما ينفعني ، ويفيد الباحثين والدارسين ، ويضيف – ولو بصورة موجزة – الجديد إلى الدراسات النحوية التي قامت حول الشيخ الْمُرَادِيّ إنْ شَاء اللهُ تَعَالى.

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أن ينتظم في مبحثين تسبقهما مقدمة ، وتمهيد وتقفوهما خاتمة وفهرس للمراجع والمصادر .

تضمنت **المقدمة** أهمية البحث ، وسبب اختياره .

التَّمهيد: وعنوانه (التعريف بالمرادي، ومفهوم النقد والزعم في اللغة وعنده) ويشتمل على ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : التعريف بالمرادي – بصورة موجزة –.

المطلب الثاني: مفهوم النقد النحوي .

المطلب الثالث : معنى الزعم في اللغة ، والمراد بِهِ عِنْدَ المُرَادِيّ.

المبحث الأول : منهج الْمُرَادِيّ في نقدِهِ لمزاعم النحويين .

المبحث الثاني : موضوعات نقد مزاعم النحويين عِنْدَ الْمُرَادِيّ وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نقد المزاعم النحوية .

المطلب الثاني : نقد المزاعم التصريفية .

وقد رتبت المزاعم وفق ترتيب ألفية ابن مالك لشهرتها ، ووضعت عنوانا لكل زعم ، ونقلت نص المرادي في أول كل زعم ، كما خرجت الآيات القرآنية والقراءات من مصادرها ، ووثقت الشواهد الشعرية من مصادرها مع شرح الألفاظ اللغوية الغامضة فيها .

وبعد.. فإني أرجو الله –العليّ القدير – أن أكون قد وفقت في دراسة هذا الموضوع من خلال تلك النقاط التي ارتكز عليها البحث .

والله من وراء القصد ، وهو نعم المولى ونعم النصير .

الباحث

التَّمهيد

(التعريف بالمراديّ ، ومَفْهُوم النقد والزعم في اللغة وعنده)

ويشتمل على ثلاثة مطالب مطالب .

المطلب الأول : التعريف بالمرادي – بصورة موجزة –.

المطلب الثاني: مفهوم النقد النحوي .

المطلب الثالث : معنى الزعم في اللغة،والمراد به عِنْدَ المُرَادِيّ.

المطلب الأول
التعريف بالمرادي

اسمه ونسبه :

هو: الْحسن بن قَاسم بن عبد الله بن عَليّ الْمرَادِي الْمصْرِيّ المولد النَّحْوِيّ اللّغَوِيّ الْفَقِيه البارع بدر الدّين الْمَعْرُوف بِابْن أم قَاسم، وَهِي جدته أم أَبِيه؛ وَاسْمهَا زهراء. وَكَانَت أول مَا جَاءَت من المغرب، عرفت بالشيخة، فَكَانَت شهرته تَابِعَة لشهرتها . [1]

مولده:

لم يذكر الذين ترجموا للمراديّ تاريخ مولده ، وإنما ذكروا مكان الميلاد قال السيوطي: ولد بمصر"، وقال غيره: المصري المولد.

شيوخه :

أخذ العربية عن جماعة آخرهم وأشهرهم :

. **أبو حيان الأندلسي** : هو محمد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي ، فهو الغرناطي المولد والمنشأ والمصري الدار.

(١) تنظر ترجمة الشيخ المرادي في غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي (١/ ٢٢٧)، ٢٢٨ وبغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥١٧) ومقدمة كتاب توضح المقاصد والمسالك لشيخنا أ د عبد الرحمن علي سليمان – رحمه الله تعالى – فقد أفاض وأجاد في الحديث عن الشيخ المرادي وشيوخه وعصره فجزاه الله خير الجزاء وأسكنه فسيح جناته آمين .

مولده:

ولد أبو حيان الأندلسي بمطخشارش -مدينة في حضرة غرناطة- في أواخر شوال سنة ٦٥٤هـ أربع وخمسين وستمائة ، ومات- رحمه الله تعالى - في سنة(٧٤٥هـ) خمس وأربعين وسبعمائة .

. **الشرف المغيلي**: هو عيسى بن مخلوف بن عيسى المغيلي الشيخ شرف الدين.أخذ عنه الْمُرَادِيّ الفقه توفي رحمه الله سنة ٧٤٦هـ ست وأربعين وسبعمائة من الهجرة قال السيوطي وهو يذكر شيوخ المرادي:" وَأخذ الْعَرَبيَّة عَن أبي عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري ، وَأبي زَكَرِيَّاء الغماري وَأبي حَيَّان، وَالْفِقْه عَن الشّرف المقيلي الْمَالِكِي، وَالْأُصُول عَن الشَّيْخ شمس الدّين بن اللبان، وأتقن الْعَرَبيَّة والقراءات على الْمجد إِسْمَاعِيل الششتري." (١)

من مصنفات المرادي :

لقد ترك الشيخ الْمُرَادِيّ – رحمه الله – إرثًا عظيمًا متنوعًا ومفيدًا للمكتبة العربية على وجه العموم ، والمكتة النحوية على وجه الخصوص منها :

. إعراب القرآن الكريم . (٢)

. المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد. تحقيق الدكتور / علي حسين البواب، نشر مكتبة المنار، الأردن، سنة ١٤٠٧هـ .

(١) بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٥١٧).

(٢) غاية النهاية لابن الجزري ١/ ٣٢٧وطبقات المفسرين لأحمد بن محمد تحقيق سليمان بن صالح مكتبة العلوم والحكم السعودية ١/١٤٣.

. شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمزة من الشاطبية.

. شرح المقصد الجليل في علم الخليل "وتسمى مقدمة ابن الحاجب في علم العروض".

ـ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ط مكتبة الإيمان المنصورة الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

ـ الجنى الداني في حروف المعاني .، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ١٩٨٣ م.

. (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور :عبد الرحمن علي سليمان – رَحِمَهُ اللَّـهُ –الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م الناشر: دار الفكر العربي ، وعدد الأجزاء فيها : (٣) ثلاثة أجزاء .

وقد اعتمدت في دراستي لبحث (المعاييرُ النقدية عِنْدَ الْمُرَادِيّ لمزاعم النحويين ، على هذه الطبعة – أي : طبعة دار الفكر العربي بتحقيق شيخنا – رَحِمَهُ اللَّـهُ –، وأمَّا الطبعة القديمة فكانت في عام ١٣٩٦ هـ /١٩٧٦م والناشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ، وتأتي أهمية شرح الْمُرَادِيّ من كونه يعد من شروح الألفية القريبة العهد من عصر الناظم – ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (٦٠٠ – ٦٧٢هـ) –، كما أنَّه يعد من الشروح المهمة لكونه جاء بعد شرحين مهمين للألفية :

الأول: شرح ابن الناظم (٦٨٦ هـ) .

الثاني: شرح شيخ الْمُرَادِيّ وهو الشيخ أبو حيان (٧٤٥هـ) المسمى (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك) ومن الطبعي أنّ يتأثر الْمُرَادِيّ بكلا الشرحين مستفيدا ومضيفا ومحققا وناقدا ومنصفا.

وفاته :

توفي الشيخ المرادي– رَحِمَهُ اللَّهُ –يوم عيد الفطر من سنة تسع وأربعين وسبعمائة ودفن بسرياقوس. [١]

(١) غاية النهايةلابن الجزري ١/ ٣٢٧وطبقات المفسرين لأحمد بن محمد تحقيق سليمان بن صالح مكتبة العلوم والحكم السعودية ١٤٣/١

المطلب الثاني
مفهوم النقد النحوي

معنى النقد :

كلمة نقد عرفت في اللغة العربية بمدلولات عدة منها : تمييز الدراهم ، ومناقشة الأمر فيقال (نَقَدَهُ) الدَّرَاهِمَ وَ (نَقَدَ) لَهُ الدَّرَاهِمَ أَيْ أَعْطَاهُ إِيَّاهَا (فَانْتَقَدَهَا) أَيْ قَبَضَهَا. وَ (نَقَدَ) الدَّرَاهِمَ وَ (انْتَقَدَهَا) أَخْرَجَ مِنْهَا الزَّيْفَ وَبَابُهُمَا نَصَرَ. وَدِرْهَمٌ (نَقْدٌ) أَيْ وَازِنٌ جَيِّدٌ. وَ (نَاقَدَهُ) نَاقَشَهُ فِي الْأَمْرِ.

ومنها : النقد خلاف النسيئة قال ابن منظور نقد: النَّقْدُ: خلافُ النَّسيئة. والنَّقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم وإِخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا؛ أَنشد سِيبَوَيْهِ:

تَنْفِي يَداها الحَصَى، فِي كلِّ هاجِرةٍ ، .·. نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

وَرِوَايَةُ سِيبَوَيْهِ: نَفْيَ الدراهِيمِ، وَهُوَ جَمْعُ دِرْهم عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ أَو دِرْهام عَلَى الْقِيَاسِ فِيمَنْ قَالَهُ. وَقَدْ نَقَدَها يَنْقُدُها نَقْداً وانتَقَدَها وتَنَقَّدَها ونَقَدَه إِياها نَقْداً: أَعطاه فانتَقَدَها أَي قَبَضَها. ...، والنقْدُ مَصْدَرُ نَقَدْتُه دراهِمَه. ونَقَدْتُه الدراهِمَ ونقَدْتُ لَهُ الدَّرَاهِمَ أَي أَعطيته فانتَقَدَها أَي قَبَضَها. ونقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وانتَقَدْتُها إِذا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الزَّيْفَ. وَفِي حَدِيثِ جابِرٍ وجَمَلِه، قَالَ: "فَنَقَدَني ثمنَه" (١)

أَي: أَعطانيه نَقْداً مُعَجَّلًا. والدِّرْهَمُ نَقْدٌ أَي وازِنٌ جَيِّدٌ. وناقدْتُ فُلَانًا إِذا نَاقَشَتْهُ فِي الأَمر." (٢)

فاللفظ (نقد) يُستعمل بمعنى المناقشة للتثبت من صحة الآراء، والنقد النحوي يدور حول الحكم على مزاعم النحويين بالحسن والجودة ، أو القبح والرداءة

(١) ينظر الحديث في صحيح مسلم (٣/ ١٢٢١) و السنن الكبرى للنسائي (٨/ ١١٣)

(٢) ينظر : لسان العرب (٣/ ٤٢٥)، مختار الصحاح (ص: ٣١٧).

وصولا إلى الرأي الأصوب الذي يتفق مع قواعد اللغة ، والمألوف من نظامها اللغوي السليم ، ويستند ذلك الحكم إلى أدلة وحجج مختلفة .

ومفهوم النقد النحوي لا يختلف عن النقد الأدبي فكلاهما يعمل على تمييز الجيد من الرديء في الكلام ، فالنقد الأدبي يدرس العمل الفني ويقومه من جميع جوانبه ، وما يحيط به من مؤثرات ، وإخضاعه للتفسير والشرح ، والتحليل والتعليل والتمييز وإظهار إيجابياته وسلبياته ، ثم الحكم عليه [١]

ومع ان النقد كان لدى العرب فطريا ، لكنه كان يقوم على اسس لابد منها للوصول الى الحكم ، ذلك أن النقد مهمة ليست يسيرة ، بل تحتاج إلى علمٍ واسعٍ ، وذوق رفيع فضلاً على الإنصاف، وعلى الناقد الجمع بينها جميعاً .

وكان النقد اللغوي يمثل جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية ، ووسيلة من وسائل العلماء لبيان قيمتها ومكانتها والحفاظ عليها فهي لغة القران والحديث ذلك ؛ لأنَّه كان يبحث في الأسباب التي أدت إلى ظهور اللحن وتفشيه في لغة العرب بعد اختلاطهم بالأمم الأخرى ، ويهدف إلى إيجاد الأساليب التي يمكن من خلالها وضع ما هو صحيح . وبما أن النحو هو الركن الأساس في اللغة ، فقد أصبح النقد النحوي من أبرز جوانب النقد اللغوي [٢]

(١) ينظر بدايات في النقد الأدبي /د هاشم صالح مناع ص ٩٣ ط دار الفكر العربي بيروت لبنان ١٩٩٤ م

(٢) ينظر النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري ، د. نعمة رحيم العزاوي ص ٢٤، ط وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، ١٩٨٧ م .

المطلب الثالث

معنى الزعم في اللغة ، والمراد به عند المُرَادِيّ

أولًا : معنى الزعم في اللغة:

اللفظ (زَعَمَ) ورد له في اللغة العربية معانٍ ثلاث أوجزها الفَيُّوميّ في مصباحه المنير ومن قبلِه ابن منظور في اللّسان وزاد عليها ابن بَرّي قولا رابعًا وهي:[١]

١. (زعم) أي : قال وذكر ومنه قولهم وزعمت الحنفية وَزَعَمَ سِيبَوَيْهِ أي: قَالَ وعليه قوله تعالى : { أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا }[٢] وقد كَثُرَ استعمالُه بمعنى القول الحقّ.

٢. (زَعَمَ) أي اِعْتَقَدَ واِسْتَيْقَنَ،ومنه قولُه: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[٣] يَعني:الاعتقاد والاسْتِيقان الفاسد،وهو وإنْ لم يُصرِّحْ به لكنّه مُسْتَوحى من دلالة الآية الكريمة.

٣- يرد أحيانا(زَعَم) بمعنى القول المحقّق ، وفيه أحاديث ثابتة،نَبَّهَ عليه في القاموس المحيط [٤] ، والمصباح المنير[٥]. زَعَمَ أي كَفَلَ وضَمِنَ،والزَّعيمُ:الكَفِيلُ،والضَّامِنُ.قال: ﴿قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَنْ جَاءَبِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَابِهِ زَعِيمٌ ﴾ [٦]

---

(١) المصباح المنير (٢٥٣/١) ولّسان العرب لابن منظور (٢٦٤/١٢)

(٢) سورة الإسراء: ٩٢

(٣) سورة التغابن: ٧.

(٤) القاموس المحيط ١٤٤٣/١

(٥) المصباح المنير (١/ ٢٥٣)

(٦) سورة يوسف آية ٧٢ .

٤. زَعَمَ وَيُطْلَقُ عَلَى الظَّنِّ يُقَالُ: فِي زَعْمِي كَذَا أي: في ظنيّ ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَام نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا ﴾ [(١)] قال ابن منظور:"وَقَالَ اللَّيْثُ: سَمِعْتُ أَهل الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُونَ إِذا قِيلَ ذَكَرَ فُلَانٌ كَذَا وَكَذَا فَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ لأَمر يُسْتَيْقَنُ أَنه حَقٌّ، وإِذا شُكَّ فِيهِ فَلَمْ يُدْرَ لَعَلَّهُ كَذِبٌ أَو بَاطِلٌ قِيلَ زَعَمَ فُلَانٌ، قَالَ: وَكَذَلِكَ تُفَسَّرُ هَذِهِ الْآيَةُ: فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ".[(٢)] وبالنّظر إلى هذه الاستعمالات المرويّة عن العربِ يُمكن أن نصل إلى التَّسليم بما قاله النّوويّ في شرحه على صحيح مسلم:" وَقَوْلُهُ (زَعَمَ رَسُولُكُ أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَكَ قَالَ صَدَقَ) فَقَوْلُهُ زَعَمَ وَتَزْعُمُ مَعَ تَصْدِيقِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ زَعَمَ لَيْسَ مَخْصُوصًا بِالْكَذِبِ وَالْقَوْلِ الْمَشْكُوكِ فِيهِ بَلْ يَكُونُ أَيْضًا فِي القول المحقق والصدق الذى لاشك فِيهِ وَقَدْ جَاءَ مِنْ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْأَحَادِيثِ وَعَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ زَعَمَ جِبْرِيلُ كَذَا وَقَدْ أَكْثَرَ سِيبَوَيْهِ وَهُوَ إِمَامُ الْعَرَبِيَّةِ فِي كِتَابِهِ الَّذِي هُوَ إِمَامُ كُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ زَعَمَ الْخَلِيلُ زَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ يُرِيدُ بِذَلِكَ الْقَوْلَ الْمُحَقَّقَ وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ جَمَاعَاتٌ مِنْ

---

(١) سورة الأنعام من الآية: ١٣٦ ، قال الشيخ السمين : وقوله: {بِزَعْمِهِمْ} فيه وجهان أحدهما: أن يتعلَّق ب «قالوا» أي: فقالوا ذلك القولَ بزعم لا بيقين واستبصار. وقيل: هو متعلِّق بما تعلَّق به الاستقرار من قوله «لله» . وقرأ العامة بفتح الزاي من «زَعمهم» في الموضعين، وهذه لغة أهل الحجاز وهي الفصحى. وقرأ الكسائي «بزُعمهم» بالضم/ وهو لغة بني أسد، وهل الفتح والضم بمعنى واحد، أو المفتوح مصدر والمضموم اسم؟ خلاف مشهور. وقرأ ابن أبي عبلة «بزَعَمهم» بفتح الزاي والعين. وفيه لغة رابعة لبعض قيس وبني تميم وهي كسر الزاي، ولم يُقْرأ بهذه اللغة فيما علمت الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٥/ ١٥٩).

(٢) لسان العرب (١٢/ ٢٦٤) .

أَهْلِ اللُّغَةِ وَغَيْرِهِمْ وَنَقَلَهُ أَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ فِي شَرْحِ الْفَصِيحِ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ بِاللُّغَةِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1]

ثانياً : مفهوم الزعم عند المرادي:

في أغلب ظني أنَّ الْمُرَادِيّ لا يقصدُ ما قصده شيخُ النحاةِ سِيبَوَيْهِ عندما يقولُ: وزَعَمَ الخليل ، وَزَعَمَ أبو الخطاب ، وزعمَ يونس ، فسِيبَوَيْهِ لا يريد بذلك اللفظ (زعم) – كما ذكر الشيخ النووي – رَحِمَهُ اللَّهُ – التضعيف أو المخالفة ونحوهما ، وأمَّا الشيخ الْمُرَادِيّ – وبعد دراسة المعايير النقدية لمزاعم النحويين في كتابه – فقد تبين لي أنَّ الزعم عنده يختلف عنه عِنْدَ شيخ النحاة سِيبَوَيْهِ ، فقد استعمل الْمُرَادِيّ الزعمَ – في الغالبِ – مع رأي يخالفه ، أو يضعفه إما لخروجه عن القياس أو لمخالفته للجمهور ثم يرد على الزعم ويصفه بالضعيف أو القليل أو غير ذلك مما ظهر في ثنايا البحث.إلا في مواضع قليلة كان لا يعلق علي الزعم فيها بالقبول أو الرفض.

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٧٠)

المبحث الأول

منهج المرادي في نقد مزاعم النحويين

ومن يتتبع نقد الْمُرَادِيّ لمزاعم النحويين يجده قد اتخذ في ذلك منهجًا علميًا دقيقًا، وكانت لهذا المنهج ملامح متعددة ، ومن أبرزها ما يأتي :

المصطلحات التي استعملها في نقده :

استعملَ الْمُرَادِيّ في نَقْدِهِ لمزاعم النحويين مصطلحات لبيان موقفه النقدي من أصحاب تلك المزاعم ، غير أنَّ تلك المصطلحات لم تكن ثابتة ، وإنّما كانتْ متعددة كما أنَّها كانتْ متباينة من حيث القوة والضعف من قضية إلى أخرى ، وهي كمـــا يأتي :

١- مصطلح (وليس بصحيح) وذلك في نقده ورده لزعم البغداديين في القول بأن (كلتا) قد نُطق لها بمفرد حيث قال :" وزعم البغداديون: أن "كلتا" قد نطق لها بمفرد في قول الراجز:

فـي كِلْـتَ رِجلَيهَـا سُـلامَى وَاحِـدَهْ ∴ ... ...

وليس بصحيح، بل أراد "في (كلتا") فحذف الألف للضرورة.هـ [١]

كما استخدمه في ردِّ زعم أبي جعفر النحاس في القول بأن (مَعْ) بسكون النون أجمع النحاة على حرفيتها فقال :" وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة.وليس بصحيح، بل الصحيح أنها باقية على اسميتها، وهذا مفهوم من قوله: "فيها".يعني: أن الإسكان قليل في موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان في الاسمية . [٢]

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٧، ٣٢٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨١٦).

٢- مصطلح (وهو مردود) وذلك في نقدِ زعمِ الزَّمَخْشَرِيّ في حكم مجيء (أن) نائبة عن ظرف الزمان قَالَ الْمُرَادِيُّ: وزعمَ الزَّمَخْشَرِيُّ : أنَّ "أنْ" تشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [١].

وهو مردود؛ لأنَّ "أنْ" في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه".[٢]

٣- مصطلح (ضعيف) استخدمه في نقد الزعم القائل بزيادة الواو في (ورنتل) فقال : و زَعَمَ قومٌ أنَّ واو "وَرَنْتَل" –وهو الشر– زائدة على الندور، وهو ضعيف؛ إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدي إلى بناء وَفَنْعَل، وهومفقود، والصحيح أن الواو أصلية.هـ[٣]

٤- مصطلح (ولا التفات لمن زَعَمَ) قاله في نقد الزعم القائل بأن دخول (أم) المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام قليل جدا فقال :" تدخل "أم" المنقطعة على "هل" وأسماء الاستفهام نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ . [٤]،﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ . [٥] وهو فصيح كثير، ولا التفات لمَنْ زَعَمَ أنَّهُ من الجمع بين أداتي معنى، وأنَّه قليلٌ جدا.

---

(١) سورة البقرة ٢٥٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤١٨).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٥٣٥)

(٤) سورة الرعد من الآية ١٦ .

(٥) سورة النمل من الآية ٨٤.

٥- ومن أمثلة المزاعم التي لم ينقدها ولم يردها زعم حذف الألف من (ما) الموصولة والزعم للمبرد قالَ الْمُرَادِيّ: وزعمَ المبردُ: أنَّ حذف ألف ما الموصولة لغة، .[١]

كما أنَّ من المزاعم ما نقله عن ابن مالك ، وأبي حيان ،وابن عُصْفُور أُسْلُوبه فِي النقدِ :

عندما نتأمل ملياً المعايير النقدية لمزاعم النحويين في هذا الكتاب نرى أنَّ الْمُرَادِيّ لم يتبع أُسْلُوباً واحداً في عرضه لتلك االمزاعم ، وإنَّما كانت طرائقه متعددة ومتنوعة ، ومن أبرز الطرائق التي استعملها ما يأتي :

أ ـ الترجيح والتضعيف :

وهو أحد الطرائق التي استعملها في نقده للمزاعم النحوية ، فهو كثيراً ما كان يعرض رأيين أو أكثر في المسألة التي يتناولها بالشرح ، وبعد مناقشته لتلك الآراء يذكر موقفه منها مرجحا أو مضعفًا ، وهو في كل ذلك يستند على حجج نقلية أو عقلية ، ومن المسائل التي يتضح فيها ترجيحه لرأي على آخر أو على عدة آراء على سبيل المثال ، مسألة "آراء النحاة في إعراب " حبذا " .

قالَ الْمُرَادِيّ:"وقولُهُ: – أي : ابن مالك – "

ومثـــل نعـــم حبـــذا الفاعـــل ذا" ∴ ... ...

هو "ظاهر" مذهب سيبويه، وهو المختار. قالَ ابن خروف بعد أن مثّل بحبذا زيد: حب فعل وذا فاعلها، وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه. وأخطأ عليه مَنْ زَعَمَ غيرُ ذلك. وفي قَوْلِهِ: "الفاعل ذا" تعريض بالرد على القائلين بتركيب (حب)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٨٥

مَعَ (ذا)، ...والصحيح: القول بعدم التركيب؛ لأنَّ فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه. (١)

ب – الموازنة بين الآراء :

اتبع الْمُرَادِيّ أُسْلوبَ الموازنة بين الآراء ، إذ كان يعمد إلى ذكر أراء النحويين والتعقيب عليها ، ومن ثم يعرض موقِفُه مِنْهَا ، ويظهر هذا الأُسْلُوب جليًا في شَرحِه لعدد من القضايا ، ومنها قضية :" مدّ المقصور وقصر الممدود"

قالَ الْمُرَادِيّ في قولِ ابن مالك في الألفية: "

وقَصْرُ ذي المد اضطرارا مُجْمَعُ ∴ عليه والعَكْسُ بخُلْفٍ يَقَعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف ما لا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف؛ فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفصل الفراء فأجاز مد ما لا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه لوروده." (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٢٨ ، ٩٢٩.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٦٣: ١٣٦٥ .

المعاييرُ[1] النقديةُ عند المرادي

من أهم المعايير والأسسُ النقدية التي اعتمد عليها الْمُرَادِيّ في نقده لمزاعم النحويين :

أ – السماع :

كانَ السماعُ مصدرا مهما عِنْدَ الْمُرَادِيّ ، وكان يعتمد في سماعه على القرآن الكريم، وقراءاته، والأحاديث النبوية، والشعر، والأمثال المنقولة عن العرب، وأقوال التابعين،

وأمَّا عن الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية فنجده في كل مسألة أو باب من أبواب النحو كان يقدم النص القرآني على غيره من الشواهد الأخرى ،

ومن أمثلة استشهاده بالقرآن الكريم لنقد زعم حذف العائد المجرور قوله :" العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [2] أي: "الَّذي" أنتَ قاضيه، وإلى هذه الآية أشار – ابن مالك – بقوله:

"كأنت قاض بعد أمر –أي بعد فعل الأمر– من قضا".

وهو في قولِهِ تَعَالَى: ﴿فَاقْضِ﴾ وليس حذفه بضعيف جدا خلافا لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن؛ ولأنه منصوب في "المعنى" على أن من النحويين مَنْ زَعَمَ أنَّهُ منصوب. [3]هـ

---

(١) المعاييرُ جمع مِعْيار: – بكسر فسكون –، والمِعْيارُ معناه: أساس أو أصل أو وزن وهو الظرف المساوي للمظروف كالصاع ، وهو نموذج معين يجري تقدير الأشياء به، كمِعْيار الوزن، ومِعْيار الكيل، ومِعْيار الصحة والخطأ، ومِعْيار الجمال، ومِعْيار النقد وغير ذلك . ينظر تاج العروس (٣٠/ ٤٠٣)

(٢) سورة طه من الآية ٧٢

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ٤٥٧/١

كما ذكر الشواهد القرآنية ليوضح مذهب جماعة من النحاة استدلوا بها لينقد ويرد ما ذهبوا إليه ومن ذلك قوله في باب عطف النسق :" و زَعَمَ بعضُ النحويين أنَّها – أي: (أوْ) – تكون للإضراب على الإطلاق، واستدلوا بقولِهِ تَعَالَى: {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً}.(١) قَالَ: وما ذهبوا إليه فاسد.هـ. (٢)

ومن أمثلة استشهاده بالقراءات القرآنية ما ورد في حديثه عن **حكم إلحاق نون الوقاية بـ (لدن)** (٣) قَالَ الشيخُ الْمُرَادِيّ في قولِ ابن مالك :"وقوله:

وفي لدنِّي لدُنِي قل، يعني: أن الأكثر في لدني إلحاق النون وحذفها قليل. وبالحذف قرأ نافع: { قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا} (٤).

ومن أمثلة نقده بالسماع من الشعر ما ورد في **حكم إبدال الياء من النون في إنسان إذا جمع على (فَعَالِيّ) المشدد الياء** قَالَ المُرَادِي:" وَأَمَّا إنسان وظربان، فقالوا فيهما: أناسي وظرابي، وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وَزَعَمَ ابنُ عصفور: أنَّ هذا البدل في أناسي لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل، قال الشاعر:

أهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيتًا مثلَ بَيْتكُمْ ∴ وبالأناسينِ أبدالَ الأناسينِ (٥)

ومن أمثلة نقده بالسماع من العرب ما ورد في باب عطف النسق عِنْدَ شرح قول ابن مالك :"

(١) سورة البقرة من الآية ٧٤ .
(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٠٩ ، ١٠١٠).
(٣) ينظر ص ٣٠ من البحث .
(٤) سورة الكهف آية ٧٦ .
(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٠٦: ١٤٠٨.

وأَوِل لكـــن نَفْيًـــا أو نَهْيًـــا ولا ∴ نِـــداء أو أَمْـــرًا أو إثْباتًـــا تَـــلا

أي: وأَوْلِ "لا" نداء نحو: "يا يزيد لا عمرو" أو أمرا نحو: "اضرب زيدا لا عمرا" أو إثباتا نحو: "زيد كاتب لا شاعر". و زَعَمَ ابن سعدان أن العطف "بلا" على منادى ليس من كلام العرب، ونص على جوازه سيبويه.ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معنى الحروف أن يُعطَف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيح؛ لثبوته في كلام العرب. (١)

ب – القياس :

يعد القياس الركن الأساس الذي قامت عليه الدراسات النحوية ، لذلك اعتمد النحويون عليه في تقعيد قواعدهم ولأهميته هذه فقد جعله الْمُرَادِيّ وسيلة يدعم بها ما يذهب إليه من أحكام نقدية ، ويظهر ذلك جليا في عدة مسائل ، ومنها في نقد زَعَمَ أكثر المتأخرين القائل بأن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعم منه.

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة، قال: وهو مذهب سيبويه. فالشيخ الْمُرَادِيّ أنكر هذا الزعم ، ووصفه بأنَّه غير صحيح ؛ لأنَّه مخالفٌ لما ذهب إليه شيخُ النحاةِ سيبويه، كما أنَّه مخالفٌ للقياسِ . (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٠١٩).

(٢) ينظر ص ٨٦ من البحث .

المبحث الثاني

موضوعات نقد مزاعم النحويين عند المرادي

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : نقد المزاعم النحوية .

المطلب الثاني: نقد المزاعم التصريفية .

المطلب الأول

نقد المزاعم النحوية

هل مفرد "كلتا" "كِلت" ؟

قال المرادي:" "كلا وكلتا" "مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى" هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى لفظا ومعنى.

ويرده أمور منها الإخبار عنهما بالمفرد في الكلام الفصيح كما تقدم.

و زَعَمَ البغداديون: أن "كلتا" قد نطق لها بمفرد في قول الراجز: [1]

فـي كِلْـتَ رِجلَيهَـا سُـلامَى وَاحِـدَهْ ∴ ... ...

وليس بصحيح، بل أراد "في (كلتا") فحذف الألف للضرورة.هـ [2]

المنَاقَشَةُ :

اختلفَ النحويون في (كلا وكلتا)، فذهب البصريون إلى أنَّهما من قبيل ما هو مفردٌ في اللفظِ مثنى في المعنى كزوج. واستدلوا على ذلك بوجودهما بالألف في حالة النصب والخفض إذا أضيفا إلى الظاهر، ولا يمكن أن يقال إنها جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف، وهى لغة بني الحارث بن كعب ومن يشركهم ؛ لأن

---

(١) البيت من الرجز وتمامه:

... ... كِلْتاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

قوله: "في كلت رجليها"؛ أي: "في أحد رِجلَيهَا سُلامَى"، بضم السِّين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم؛ وهي واحدة السلاميات، وهي العظام التي تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد والرجل.

والشاهد فيه قوله: "في كلت" استدل به البغداديون أن "كلت" تجيء للواحدة، وكلتا للمثناة ، ويقال: أراد الشاعر في كلتا رجليها، فحذف الألف في "كلتا"

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٣٢٧، ٣٢٨ .

جميع العرب تستعمل كلا وكلتا إذا أضيفا إلى مظهر بالألف، فلو كان على تلك اللغة لم يتكلم به إلا أهل تلك اللغة. واستدلوا أيضًا بإخبار العرب عنهما إخبار المفرد، ومنه قوله تعالى: {كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا} [1] فـ { آتَتْ } بالإفراد حملا على اللفظ ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول :(آتتا) .

وذهب الكوفيون إلى أنهما من قبيل المثنى حقيقة. واستدلوا على ذلك بوجودهما في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والخفض بالياء، فتقول: كلاهما وكلتاهما، وكليهما وكلتيهما، فلما وجدوا حكم التثنية فيهما ومعناها جعلوهما من قبيل المثنى حقيقة قال الفراء :" وقد تفرد العربُ إحدى كلتا وهم يذهبونَ بإفرادها إلى اثنتيها، أنشدني بعضهم.

فِي كِلْت رجليها سُلَامَى واحدة ∴ كلتاهما مقرونة بزائده

يريد بكلت كلتا. " [2]

وأشارَ الْمُرَادِيّ إلى نَقدِ زعم البغداديين القائل: بأن (كلت) مفرد (كلتا) ورده ووصفه بأنَّه غير صحيح ، كما ردَّه أيضاً السِّيرَافِيُّ ، وابن مالك ، وأبو حيان وغيرهم ، قَالَ السِّيرَافِيُّ :"قَالَ الفراء: الألف في كلا وكلتا للتثنية وتعلق ببيت أنشده لا يعرف قائله ولا فيه حجة وهو قوله:

فـي كِلْتَ رِجلَيهَا سُلامَى وَاحِدَهْ ∴ كِلْتاهُمَا مَقْرُونَةٌ بزَائِدَهُ

وهذا غلط من المحتج به لأنه أضافه إلى رجليها ، وهما اثنتان فإن كانت كلتا مثناة وهي مضافة إلى اثنين فالواحدة مضافة إلى واحدة فكان ينبغي أن يقال

(١) سورة الكهف آية ٣٣.

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٤٢).

في كلت رجلها [١] " وقَالَ أَبُو حَيَّان:" وَزَعَمَ البغداديون أن (كلتا) قد نطق لها بمفرد، قال:

فـي كِلْـتَ رِجلَيهَـا سُـلامَى وَاحِـدَهْ كِلْتاهُمَـــــا مَقْرُونَـــــةٌ بزَائِـــــدَهُ

فليس بصحيح ؛ لأنَّ المعنى: في كلتا رجليها، والحذف في كلتا مما حذف فيه بعض الكلمة للضرورة." [٢] أي: الضرورة الشعرية أو من اضطرار الشُّعَرَاء و(كلت) لَيْسَ بِوَاحِد (كلتا) بَلْ هُوَ جَاءَ بِمَعْنى (كلا) غير أَنَّه أسقط الْألف اعْتِمَادًا على الفتحة الَّتِي قبلهَا وَعَملا على أَنَّهَا تَكْفِي من الْألف الممالة إِلَى الْيَاء. والمرادي تابع قول البصريين في أن (كلا وكلتا) مفردان لفظًا مثنيان معنى والألف فيهما هي لام الكلمة .وأيضا لوكانت (كلا وكلتا) مثنى لم يعد عليهما ضمير المفرد في الآية السابقة وهي قوله تَعَالَى:{ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا } [٣] وإن كان في زعم البغداديين هذا دليل للكوفيين على أن (كلا وكلتا) مثنيان لفظا ومعنى. ووجه الدليل في البيت: أنه قد نطق لهما بمفرد أي: بدون ألف فظهر أن ألفهما للتثنية كألف الزيدان. وهو مردود بعدم الانقلاب في حالتي النصب والجر عِنْدَ الإضافة إلى الظاهر.ولذلك فالراجح هنا هو مذهب البصريين لما سبق ولسلامة أدلتهم ، فالمرادي بنى نقده ورأيه اعتمادا على أدلة البصريين وردهم ما ذهبت إليه المدرسة الكوفية وعلى رأسهم الفراء .

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٥/ ٢٩٠).

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١/ ٢٥٧).وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٢/ ٣٥٩) مسألة: ["كلا" و"كلتا" مثنيان لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقط؟

(٣) سورة الكهف آية ٣٣.

زعم إعراب الأفعال الخمسة بحركات مقدرة

قال الْمُرَادِيّ في قولِ ابن مالك في الألفية:"

واجعــل لنحــو يفعــلان النونــا رفعــــا وتـــــدعين وتســــــألونا

فنحو: "يفعلان" هو كل فعل اتصل به ألف اثنين مخاطبين أو غائبين نحو: "أنتما تفعلان" وهما يفعلان سواء كان ضميرا كما مثل به، أو حرفا نحو "يفعلان الزيدين" في لغة طيئ وأزد شنوءة.

وقوله: "رفعا" هو مفعول ثان لقوله: "واجعل" أي: صيِّر، وهو تصريح "بأن الرفع بالنون" كما هو مذهب الجمهور خلافا لمَنْ زَعَمَ أن الإعراب في هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل."هـ [1]

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلي أنَّ الأمثلة الخمسة تُعرب بالحروف، فترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وهو مذهب الجمهور، خلافًا لمن زعم أنَّ الإعرابَ في هذه الأمثلة بحركات مقدرة علي لام الفعل . ولم ينسب الْمُرَادِيّ هذا الزعم لأحدٍ من العلماء ، ونسبه ابنُ مالك وناظر الجيش للأخفش ، والسُّهيْلي فقال ابن مالك :" وزَعَمَ الأخفشُ أنَّ هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الأحرف الثلاثة ؛ وهو قول ضعيف ؛ لأنَّ الإعراب مجتلب للدلالة علي ما يحدث بالعامل والنون وافية بذلك فادعاء الإعراب لغيرها مدلول عليه مردود لعدم الحاجة إليه ... وهكذا المحكي عن الأخفش محكيّ عن السهيلي أيضا . " [2]

فنجد ابن مالك قد وصف هذا الزعم بأنه ضعيف ، ورده علي ذلك بعدم الحاجة إلي ذلك مع صلاحيه النون له ، وذكر أبو حيان أن ما حكاه ابن مالك عن

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٤٥)

(٢)شرح التسهيل لابن مالك ٥١/١ وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/ ٢٨٠ .

زعم الأخفش، حكاه أبو جعفر المالقي عن أبي زيد السُّهيْلي [1] فقال :" وقوله : وليست دليل الإعراب خلافًا للأخفش قَالَ الْمُصَنِّفُ – أي ابن مالك في شرح التسهيل – في الشرح :" زعم الأخفش أن هذه النون ليست إعرابا وإنما هي دليل إعراب مقدر قبل ثلاثة الأحرف. قال: "وهو قول ضعيف لأن الإعراب مجتلب للدلالةً على ما يحدث بالعامل، والنون متصفةً بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه بها مردود لعدم الحاجة إليه والدلالة عليه.

وهَذا الذي حَكَاه الْمُصَنِّفُ عن الأخفش حَكَاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب "رصف المباني في حروف المعاني" عن أبي زيد السُّهيْلي، قَالَ: زَعَمَ أبو زيد السُّهيْلي أنَّ الإعراب مقدر في الأحرف التي قبل هذه الأحرف، كما هو مقدر في "غلاميّ"، وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الإعراب في تلك الحروف، كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركةً التي تطلبها ياء المتكلم.

قيل له: فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في النصب والجزم؟

فقال ما معناه: إن هذه النون إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء، فهي من تمام دخول الرفع في المضاف لقيامه مقام الاسم، فكما قلت: إن زيدًا يقوم، فرفعته لحلوله محل قائم، فكذلك إذا قلت: إن الزيدين يقومان، لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان، فإذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون، فإذا قلت: لم يقوما، أو لن يقوما، لا يتقدر: لن قائمان، ولا: لم قائمان، فلم تثبت النون لذلك، ولذلك إذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضرب ولم يضرب ذهب الرفع لأنه

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/ ١٩٠ : ١٩١.

لا يحل محل الاسم. فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في نحو يقومان ضمةً مقدرةً في الميم، وَأَمَّا في النصب ففتحةً مقدرةً، وَأَمَّا في الجزم فسكون الميم تقديرًا." [١]

يتبين مما سبق أنَّ الْمُرَادِيّ لم ينسب هذا الزعم لقائل معين ، كما أنه لم ينقده بالقبول أو الرفض ، وإنما نقده ابن مالك ووصفه بالضعف وهذا الزعم فيه مخالفة لجمهور النحاة ، وينسب هذا الزعم للزمخشري وأبو زيد السهيلي وقال به أيضا ابن قيم الجوزية والصحيح والراجح هو مذهب الجمهور ،[٢]

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (١/ ١٩١).

(٢) ينظر نتائج الفكر للسهيلي ص ٨٤ ، وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (١/ ٨٣).

حكم إلحاق نون الوقاية بـ (لدن)

قال الشيخ المرادي– رَحِمَهُ اللَّهُ –في قول ابن مالك :"وقوله:

وفي لدنِّي لدُنِي قل، يعني: أن الأكثر في لدني إلحاق النون وحذفها قليل. وبالحذف قرأ نافع: { قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِي عُذْرًا} [1]. قال في شرح التسهيل: وَزَعَمَ سِيبَوَيْهِ أن عدم لحاقها للدن من الضروريات وليس كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ {من لدني عذرا"} بتخفيف النون وضم "الدال" ولا يجوز أن تكون نون "لدني" نون الوقاية؛ لأن "لد" متحرك الآخر، والنون في "لدن" وأخواتها إنما جيء بها لصون "أواخرها" من زوال السكون فلاحظ فيها لما آخره متحرك.

وإنما يقال في "لد" مضافة إلى الياء "في" "لدى" نص على ذلك سيبويه، واعترض: بأن سِيبَوَيْهِ لم ينص على أن عدم لحاقها "للدن" من الضرورات.أهـ [2]

(١) سورة الكهف آية ٧٦ ، قَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائى {لدني} مُثقلًا ، وَقَرَأَ نَافِع {لدني} بِضَم الدَّال مَعَ تَخْفيف النُّون وَقَرَأَ عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر {لدني} يشم الدَّال شَيْئا من الضَّم. السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: ٣٩٦ ، ينظر حجة القراءات لابن زنجلة (ص: ٤٢٤)

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٨٤)

المناقشة:

(لَدُنْ) الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ الْغَايَةُ وَهُوَ ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ بِمَنْزِلَةِ عِنْدَ وَقَدْ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ مِنْ وَحْدِهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {مِنْ لَدُنَّا} [1]وَجَاءَتْ مُضَافَةً تَخْفِضُ مَا بَعْدَهَا. [2]

وتدخل نون الوقاية على (لدن)إذا اتصل بها ضمير المتكلم ، لتقيها من الكسر محافَظَةً على سكونِها، كما حُوْفِظَ على سكونِ نون «مِنْ» و «عَنْ» فأُلْحِقَتْ بهما نونُ الوقايةِ فيقولون: مِنِّي وعَنِّي بالتشديد.ولدن قد تحذف منها النون فيقال: (لد) كما تحذف من الفعل (يكن)قال سيبويه:" وَأَمَّا (لد) فهي محذوفةً، كما حذفوا يكن. ألا ترى أنَّك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل، تقول: من لدنه ومن لدني؛ فإنمَّا لدن كعن." [3]

نَقَلَ الْمُرَادِيّ عَنْ ابن مالك أنَّ سِيبَوَيْهِ زَعَمَ أنَّ عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات ، ورد ابنُ مالك [4] هذا الزعم لسِيبَوَيْهِ فقالَ : وليس كذلك بل هو جائزٌ في الكلام الفصيح، ولقد دافع أبو حيان عن سِيبَوَيْهِ ورد على ابن مالك فقال:" وإن اتصلت – أي: نون الوقاية – بـ (لدن) فالتخيير تقول: لَدُنِّي و لَدُنْي وقال ابن مالك: زَعَمَ سِيبَوَيْهِ أنَّ عدم لحاقها من الضرورات. قَالَ: وليس كذلك بَلْ هو جائز في الكلام الفصيح، وكثر في الرد على سيبويه، وقد رددنا عليه في الشرح – أي في التذييل والتكميل – وأن سِيبَوَيْهِ لم يقل ذلك إلا في (قد). وإن حذف

---

(١) سورة الكهف: ٦٥ .

(٢) ينظر مختار الصحاح (ص: ٢٨١).

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٦ .

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ /١٣٦ .

نــون لـدن فقيـل (لـد) فـلا تلحـق نـون الوقايـة بـل تقـول: لـديّ، نَـصَّ علـى ذلـك سِيبَوَيْـــــهِ " (١)

فنفى أبو حيان هذا الزعم – االمنسوب لسِيبَوَيْهِ – الـذي نقلـه الْمُرَادِيّ عن ابن مالك ، فقال :"، وَأَمَّا سِيبَوَيْهِ فلم يذكر فيما وقفنا عليه من كلامه إلاَّ لحاق نون الوقاية في لدن . وَأَمَّا قول الْمُصَنِّفِ – أي ابن مالك – عنه : " إن عدم لحاقها من الضرورات " فليس كما قال عنه، إنما قال في قد: " وقد جاء في الشعر قدي." (٢)

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٩٢٤).

(٢)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٢/ ١٨٣) .

حكم مجيء (أن) نائبة عن ظرف الزمان

قال الْمُرَادِيّ ": وتنفرد – أي : (ما) الموصولة الحرفية – بنيابتها عن ظرف زمان كقولك: "جد ما دمت واجدا". و زَعَمَ الزمخشري: أن "أن" تشاركها في ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (١).

وهو مردود، لأن "أن" في الآية صالحة للتعليل، وهو المعنى المجمع عليه ولا عدول عنه.هـ(٢)

المناقشة :

أَجَازَ النحاةُ إنابة المصدر الصريح عن ظرف الزمان نحو: آتيك طلوعَ الشمس ، وقدومَ الحاج ، وخروجَ زيد ، والأصل وقت طلوع الشمس ، ووقت قدوم الحاج ، ووقت خروج زيد، فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وأجازوا أيضا إنابة (ما) المصدرية عن ظرف الزمان نحوقوله تَعَالَى: {وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا }«ما دمت» : «ما» مصدرية ظرفية، والمصدر ظرف زمان متعلق بـ «أوصاني» أصله مُدَّة دوامي حَيّا، فحذف الظرف وخلفته (ما) المصدرية وصلتها ، كما جاء في المصدر الصريح ، أمَّا إنابة (أن) المصدرية والفعل مناب ظرف الزمان فمنعه أكثر النحاة وأجازه الزَّمَخْشَرِيُّ وحملَ عليه آيات من القرآن الكريم منها قوله تَعَالَى:{ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (٣).

وأَشَار الْمُرَادِيّ إلى رد زعم الزَّمَخْشَرِيّ في القول بأن (أن) تشارك (ما)الموصولة الحرفية في نيابتها عن ظرف الزمان ، وذكر الشيخ السمين ، في

---

(١) سورة البقرة ٢٥٨ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤١٨).

(٣) سورة البقرة ٢٥٨ .

(أن) – أي في الآية السابقة من سورة البقرة– وجهين وهما بإيجاز : قوله : {أَنْ آتَاهُ اللهُ} فيه وجهان: أظهرهُما : أنه مفعولٌ من أجله على حذفِ حرفِ العلةِ، أي: لأنْ آتاه، فحينئذٍ في محلِّ «أَنْ» الوجهان المشهوران ، أعني النصبَ أو الجرَّ، ولا بُدَّ من تقديرِ حرفِ الجرِ قبل «أَنْ» لأنَّ المفعول من أجله هنا نَقَّص شرطًا وهو عدمُ اتحادِ الفاعلِ ، وإنما حُذِفَت اللام، لأنَّ حرفَ الجرِّ يطَّرد حَذْفُهُ معها ومع أنَّ، كـ (ما) .

الوجه الثاني: أنَّ «أَنْ» وما في حَيِّزها واقعةٌ موقعَ ظرفِ الزمان، قال الزمخشري: «ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: حاجَّ وقتَ أَنْ آتاه» . وهذا الذي أجازه الزَّمَخْشَرِيُّ محلُّ نظرٍ، لأنَّه إنْ عنى أنَّ ذلكَ على حَذْفِ مضاف ففيه بُعْدٌ من جهةِ أنَّ المُحاجَّةَ لم تقعْ وقتَ إيتاءِ اللهِ له المُلْكَ ، إلا أنْ يُتَجَوَّزَ في الوقتِ، فلا يُحْمَل على الظاهِرِ، وهو أنَّ المُحاجَّة وَقَعَتْ ابتداءَ إيتاءِ المُلْك، بل يُحْمَلُ على أنَّ المُحاجَّة وقعتْ وقتَ وجودِ المُلْك، وإنْ عنى أَنْ «أَنْ» وما في حَيِّزها واقعةٌ موقعَ الظرفِ فقد نَصَّ النحويون على منعِ ذلك وقالوا: لا يَنُوبُ عن الظرفِ الزماني إلا المصدرُ الصريحُ ، نحو : «أتيتُك صياحَ الديك» ولو قلتَ: «أن يصيح الديك» لم يَجُزْ. كذا قاله الشيخ، وفيه نظرٌ، لأنه قال: «لا ينوبُ عن الظرفِ إلا المصدرُ الصريحُ» وهذا معارَضٌ بأنهم نَصُّوا على أنَّ «ما» المصدريةَ تنوبُ عن الزمان، وليست بمصدرٍ صريحٍ. [1] فالشيخ السمين رجح الوجه الأول وهو: أنّ (أنْ) وما دخلت عليه مفعولٌ من أجله على حذفِ حرفِ العلةِ، أي: لأنْ آتاه ، ووصفه بالأظهر واعترض على الوجه الثاني وقال وفيه نظر.

ونقد الْمُرَادِيّ لزعم الزَّمَخْشَرِيّ سبقه فيه أبو حيان فتعقب الزَّمَخْشَرِيّ قائلا :" وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: حَاجَّ وَقْتَ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ، فَإِنْ عَنَى

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ٥٥٠ ،٥٥١ .

أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، فَيُمْكِنُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِيهِ بُعْدًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُحَاجَّةَ لَمْ تَقَعْ وَقْتَ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ. إِلَّا أَنْ يَجُوزَ فِي الْوَقْتِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ مِنْ أَنَّهُ وَقْتُ ابْتِدَاءِ إِيتَاءِ اللَّهِ الْمُلْكَ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِيتَاءَ اللَّهِ الْمُلْكَ إِيَّاهُ سابق على الحاجة وَإِنْ عَنَى أَنَّ: أَنْ وَالْفِعْلَ، وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ ظَرْفِ الزَّمَانِ؟ كَقَوْلِكَ: جِئْتُ خَفُوقَ النَّجْمِ، وَمَقْدَمَ الْحَاجِّ، وَصِيَاحَ الدِّيكِ؟ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ مَضَوْا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ مَقَامَ ظَرْفِ الزَّمَانِ إِلَّا الْمَصْدَرُ الْمُصَرِّحُ بِلَفْظِهِ، فَلَا يَجُوزُ: أَجِيءُ أَنْ يَصِيحَ الدِّيكُ، وَلَا جِئْتُ أَنْ صَاحَ الدِّيكُ. "[1]

والاحتمال الذي يقصده الزمخشري[2] هو الأول ؛ لأنَّه جعل تقدير الكلام : حاجّ وقت أن آتاه اللَّه الملك، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامه ، وما ذهب إليه الزَّمَخْشَرِيُّ من إنابة أن المصدرية والفعل مناب ظرف الزمان رأي سبقه إليه ابن جني [3]، وتابعهما العكبري وحمل آيات من القرآن الكريم على هذا الرأي منها قوله تَعَالَى: { وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا} [4] قال العكبري :" قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) : أَيْ إِلَّا وَقْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ، أَوْ إِلَّا فِي حَالِ مَشِيئَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . "[5]

ومن هنا فلا مانع من الأخذ بمذهب الزَّمَخْشَرِيّ في إعراب المصدر المؤول من(أن) والفعل ظرف زمان إذا كان السياق يفيد معنى الظرفية .

(١) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (٢/ ٦٢٦)

(٢) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (١/ ٣٠٥).

(٣) ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٣٣٨/١

(٤) سورة الإنسان آية ٣٠ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢/ ١٢٦١) .

حكم مجيء (مَنْ) نكرة موصوف

قال المُرَادِيّ:" "مَنْ" لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت،[١] وشرطية نحو : ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [٢] ، واستفهامية نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِه﴾ [٣]ونكرة موصوفة نحو: "مررت بمن معجب لك".

وَزَعَمَ الْكِسَائِيّ أن العرب لا تستعمل "مَنْ" نكرة موصوفة إلا "أن تقع في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد "رُبَّ" في قوله: [٤]

أَلا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لَك ناصِح ∴ ومؤتمن بِالْغَيْبِ غيرُ أَمِين

(١) وذلك في قوله عن (من) الموصولة "من" لمن يعقل نحو: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ} سورة الأنعام ٢٥، أو لمنزل منزلته كقوله تعالى: {وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ} سورة الأحقاف ٥ فعبر عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل، أو لمختلط به كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ ١ أو لمقترن به نحو: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ سورة الحج ١٨ . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك١/ ٤٢٨، ٤٢٩

(٢) سورة الأعراف ١٨٦.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥٥ .

(٤) البيت من الطويل لعبد الله بن همام في حماسة البحتري ص١٧٥؛وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٠٩؛ و شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٣٥) ولسان العرب ٦/ ٣٢٣ "غشش" تغتشه :تظن أنه يغشك ، يعني أن المرء قد ينصحه من يخال به الغش ، ويغشه من يخال به الأمانة .
والشاهد تنكير (مَنْ) لوقوعها بعد (رب) ووصفه بـ (ناصح) النكرة ، وهو دليل للكسائي.

كما تكون " ما " نكرة موصوفة بعد " رب " في قول الشاعر [1] :

رُبَّ مَـا تكْـرَهُ الْنُّفُـوسُ مِـنَ الأَمْـ ∴ ـــر لَـــهُ فَرْجَـــةٌ كَحَـــلِّ الْعِقَـــالِ

ورد بقول الشاعر: [2]

فَكفـى بِنَـا فَضْـلًا علـى مَـنْ غَيرنَـا ∴ حُـــبُّ النبـــيّ محمـــدٍ إيَّانـــا

---

(١) البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠
شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٣٨)
الفَرْجَة بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : (فُرجة) الشق فيما يرى ويحس والعقال :، بالكسر حبل تشد به قوائم الإبل
والشاهد فيه قوله: "ربما" حيث دخلت "رب" على "ما" مما يدل على أن "ما" قابلة للتنكير، لأن "رب" لا تدخل إلا على نكرة، وجملة "تكره النفوس" صفة لـ"ما". وهو من شواهد الكتاب ١٠٩/٢

(٢) البيت من الكامل وهولحسان بن ثابت الأنصاري شاعر النبي – صلى الله عليه وسلم –
استشهد به المرادي على رد زعم الْكِسَائِيّ فقد وقعت (غير) بعد (مَنْ) وهي لا تختص بالنكرات قال العيني:" وكلمة "من" نكرة موصوفة، وصفتها هي قوله: "غيرنا"، وقال الكسائي: كلمة "من" ها هنا زائدة و "غيرنا" مجرور، بـ"على" ، والأصح أن "مَنْ" ها هنا نكرة موصوفة والتقدير: على قوم غيرنا ، ويروى: على من غيرنا برفع غيرنا، والتقدير: على من هو غيرنا. قوله: "حب النبي" كلام إضافي مرفوع؛ لأنه فاعل "كفى بنا"، على الوجه الأول بدل اشتمال كما ذكرنا، وقوله: "محمد" بيان من النبي، قوله: "إيانا": مفعول المصدر المضاف إلى فاعله، أعني: حب النبي.
الاستشهاد فيه:في قوله: "على من غيرنا" فإن "مَنْ" ها هنا إما نكرة موصوفة، أو زائدة المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٤٥٣)
والبيت من شواهد الكتاب ١٠٥/٢ ،واللسان مادة (كفى) ، والجنى الداني ٥٢ ،والدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي١٧٧/١ .

وأجيب[١] بأنَّ الْكِسَائِيّ يرى: أنَّها في هذا البيت زائدة؛ لأنَّهُ أجازَ زيادة "من" ومذهبُ البصريين والفراءُ: أنَّها لا تزاد ؛ لأنَّها اسم. [٢] هـ

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى زَعمِ الْكِسَائِيّ فِي قَوْلِهِ: إنَّ العربَ لا تستعملُ (مَنْ) نكرةً موصوفةً إلا بشرطِ وقوعها في موضعٍ لا تقع فيه إلا النكرة، وذكرَ زعم الْكِسَائِيّ وَرَدَّ عليه وأبطله أبو حيان فقالَ: " وزعَمَ الْكِسَائِيّ أنَّ العرب لا تستعملها نكرة موصوفة إلا بشرط وقوعها في موضع لا تقع فيه إلا النكرة، نحو قولك: رُبَّ مَنْ عالم أكرمت، ورُبَّ مَنْ أتاني أحسنت إليه، أي: رُبَّ إنسان آتٍ إلى أحسنت إليه ؛ لأنَّ "رُبَّ" لا تدخل إلا على نكرة. " [٣] ثم أورد أبو حيان الشواهد التي أيدت رد هذا الزعم .

فأبو حيان سبق الْمُرَادِيّ في نقدِ زعمِ الْكِسَائِيّ ورده بما ورد عن العرب فقد سُمع عنهم إدخال (رُبَّ) على (مَنْ) حُكي عنهم : مررت بمنْ صالح ، ورُبَّ منْ يقوم ظريف ، ولا يشترط فيها أن تقع موقع النكرة كما زعم الْكِسَائِيّ.

---

(١) قدم هذه الإجابة أبو حيان فقال :" وللكسائي أن يقول: "من" في هذا البيت زائدة، التقدير: وعلى غيرنا؛ إذ من مذهبه جواز زيادة "من" ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ١١٨).

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ((١/ ٤٣٠ :٤٣٢) .

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ١١٧).

" أي " الموصولة

" قال الْمُرَادِيّ موضحا أحوال (أيّ) الموصولة من حيث الإعراب والبناء ومنها :" أن تضاف ويحذف الصدر: كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (١).

فهذه تبنى لاجتماع الأمرين هذا مذهب سيبويه . خلافًا للخليل ، ويونس فإنهما لا يريان البناء، بل هي معربة "عندهما" في الأحوال كلها "وتأولا" الآية.

أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر، والتقديرُ: ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ "الذي" يُقَالُ فيه أيُّهم أشد، وَأَمَّا يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكمَ بتعليق الفعل(٢) "قبلها"؛ لأنَّ التعليقَ عنده غيرُ مخصوصٍ بأفعالِ القلوبِ، والحجةُ عليهما قول الشاعر:

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

لأنَّ حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر "قول" بينها وبين معمولها".

---

(١) سورة مريم ٦٩

(٢)التعليق، هو إبطال العمل لفظًا لا معنى على سبيل اللزوم. وسببه أن يقع بين الفعل، وبين ما يتعلق به لام الابتداء نحو: "علمت لزيد قائم". أو استفهام نحو: "علمت أزيد عندك [أم عمرو"؟ أو نفي بـ"ما" أو "لا" أو "إن"، نحو: "علمت ما زيد عندك". و"علمت لا زيد عندك" ولا عمرو" و"علمت إن زيد قام".ومنه قوله تعالى: {وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلا} سورة الإسراء من الآية ٥٢، و قوله تعالى : {لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنْطِقُون} سورة.الأنبياء من الآية ٦٥ ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٥٦٠)

وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إباز، وقال نص عليه النقيب في الأمالي. "[1]" .

المناقشة:

(أيٌّ) الموصولةُ مثل ما في أنها تكون بلفظ واحدٍ للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى أو مجموعا نحو يعجبني أيُّهُم هو قائم.

ثم إن أيا لها أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف ويذكر صدرُ صلتها نحو: يعجبني أيُّهم هو قَائمٌ.

الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدرُ صلتها نحو: يعجبني أيٌّ قائم.

الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيٌّ هو قائمٌ وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث نحو: يعجبني أيُّهم هو قائمٌ ورأيت أيَّهم وهو قائمٌ ومررت بأيِّهم هو قائمٌ وكذلك: أيّ قائم وأيا قائم وأي قائم وكذا: أي .

الرابع: إذا أُضيفت " أيّ" وحذف صدر صلتها نحو :" يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ " ففي هذه الحالة تبني علي الضم مثل: يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ ورأيت أيُّهُمْ قائمٌ ومررت بأيُّهُمْ قائمٌ. ودليل ذلك قوله تعالي :﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهُم أَشَدُّ علي الرحمن عتيا﴾ [2] ، وقول الشاعر :

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٤٩ ،٤٥٠).

(٢) سورة مريم: ٦٩. وقد ذكر السمين الحلبي أن فى هذه الآية أقوالا كثيرة أظهرها عند الجمهور من المعربين ، وهو مذهب سيبويه أن " أيهم " موصولة بمعنى الذى وأن حركتها حركة بناء بنيت عند سيبويه لخروجها عن النظائر ، و " أشد " خبر مبتدأ مضمر ، والجملة صلة لـ " أيهم " ، وأيهم وصلتها فى محل نصب مفعولًا به بقوله : لننزعن . ينظر الدر المصون ٧ / ٦٢٠ : ٦٢١ ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٤١ والكشاف ٣ / ٢٣ ، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ١ / ٢٧٢ ، ٢ / ١٠٦ .

إذَا مَـــا لَقِيـــتَ بَنِـــي مَالِـــكٍ فَسِـــلِّمْ عَلَـــى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ [1]

وهذا هو مذهب سِيبَوَيْهِ وجماعة من البصريين في " أيّ " يذهبون إلي أنها تأتي موصولة ، وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران:

أحدهما : أن تكون مضافة لفظا .

والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفًا ، فإذا لم تكن مضافة أصلًا ، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها فإنها تكون معربة .

وذهب الخليل بن أحمد ،ويونس بن حبيب، إلي أن " أي " لا تجيء موصولة ، بل هي إما شرطية ، وإما استفهامية ، لا تخرج عن هذين الوجهين ، أضيفت أو لم تضف ، حذف صدر صلتها أو ذكر ،[2] ومذهب سيبوية يفهم من قوله [3]:

---

(١) البيت من المتقارب؛ لغسان بن وعلة، أحد الشعراء المخضرمين .

الشاهد: في "أيُّهُم" حيث بنيت على الضم في الرواية المشهورة؛ لأنها مضافة، حذف صدر صلتها. وهذا يدل على أنها موصولة؛ لأن غير الموصولة لا تبنى، ولا تصلح هنا.ينظر البيت في الإنصاف٢/٧١٥،وشرح المفصل٣/١٤٧،٤/٢١،٧/ ٨٧ ومغني اللبيب ١/ ٧٨ .

(٢) ينظر مذهب الخليل ويونس في الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٩٨ ، ٣٩٩.

(٣) هذا القول مستنتج من رأي سيبويه حيث قال في الكتاب ٢/ ٤٠٠ "وأري قولهم : اضْرِبْ أيُّهم أفضل ، علي أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة في الانَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واستُعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفا. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يدخلَ هو. ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسن. فلما كانت أخواته مفارِقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلا قليلا. كما أن قولك: يا اللهُ حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه، وكما أن ليس لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف تصرف الفعل تُركت على هذه الحال.

" وسألتُ الخليل – رَحِمَهُ اللَّهُ – عنْ قَوْلِهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ؛ لأنَّ أيّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَن في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي. وحدّثنا هارون[1] أنَّ ناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: " {ثم لننزِعنّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عُتيّا }، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضربِ الذي أفضلُ، لأنك تُنزل (أيًّا) و(مَن) منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام.

وَزَعَمَ الخليل أنَّ (أيُّهم) إنما وقع في اضربْ أيُّهم أفضل على أنَّه حكاية، كأنَّه قال: اضرب الذي يُقَالُ له أيُّهم أفضلُ. [2]

و أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلي أنَّ مَا ذَهَبَ إليه يونس من القول بأنَّ حروف الجر لا تُعلق ، ولا يُضمر قولٌ بينها وبين معمولِها ، يبطل قول مَنْ زَعَمَ أنَّ شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة . و أَشَارَ إلي أنَّ هذا الشرط ذكره ابن إياز وقال نصّ عليه النقيب (٣) في الأمالي [4] .

قال الأنباري:"أيٌّ"الموصولة معربة دائمًا ومبنية أحيانًا ذَهَبَ الكوفيون إلى أن " أيّهم " إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من الصلة مُعْرَبٌ نحو قولهم :

(١) هو هارون بن موسى القارئ النحوي صاحب القرآن والعربية كان يهوديًا ثم أسلم ، وروى له البخاري ومسلم ، توفى فى حدود السبعين ومائة من الهجرة . إنباه الرواة ٣ / ٣٦١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٩٨ ، ٣٩٩.

(٣) النقيب هو الشريف المرتضي ، علي بن الحسين الموسوي العلوي ت ٤٣٦هـ تنظر ترجمة الشريف المرتضي في الكامل في التاريخ لابن الاثير تحقيق: عمر عبد السلام ،الطبعة الاولي ١٤١٧هـ ١٩٩٧م جـ٨/٥٠ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣١٣/٣ .

(٤) ينظر توضيح المقاصد للمرادي ٤٤٩/١: ٤٥٠ ، والأشموني بحاشية الصبان ١٥٣/١.

" لأضربَنَّ أيَّهُمْ أفضلُ " وذهب البصريون إلى أنه مبني على الضم ، وأجمعوا على أنَّهُ إذا ذكر العائد فهو معرب نحو قولهم : " لأضربَنَّ أيَّهُمْ هو أفضلُ ... " . [1] والراجح في المسألة رأي البصريين ؛ لأنَّ القياس في (أيٍّ) أن تكون مبنية ، وكل التقديرات التي قدروها في الآية رُدَّ عليها ، وما ذهب إليه الخليل بعيد ، فلم يبق إلا ترجيح مذهب البصريين ، وقد وضح الْمُرَادِيّ الخلاف في ذلك.

حذف العائد المجرور من صلة الموصول

قال الْمُرَادِيّ:"العائد المجرور إما أن ينجر بإضافة أو بحرف، فإن انجر بإضافة والمضاف وصف عامل جاز حذفه، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [2] أي: "الذي" أنت قاضيه، وإلى هذه الآية أشار- ابن مالك – بقوله:

"كأنت قاض بعد أمر –أي بعد فعل الأمر– من قضا".

وهو فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فَاقْضِ﴾ وليس حذفه بضعيف جدا خلافا لابن عصفور، بل فصيح لوروده في القرآن؛ ولأنه منصوب في "المعنى" على أن من النحويين من زَعَمَ أنه منصوب. [3]هـ

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى أنَّه يجوز حذف العائد المجرور من الجملة الواقعة صلة للموصول ، إذا كان مجرورا بإضافة صفة ناصبة له تقديرا ومنه قوله تَعَالَى:

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٧١٠ .

(٢) سورة طه من الآية ٧٢

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ٤٥٧/١

﴿فَاقْض مَا أَنْت قَاض﴾[1] أَي: قاضيه وَ زَعَمَ ابْن عُصْفُور أَن حذفه ضَعِيف جدا، حيث ذكر أنَّ الضمير إذا كان مجرورًا بإضافة اسم له ، أو بحرف جر لم يجز حذفه نحو " أتاني الذي قام غلامُهُ " ، وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، إلا أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه [2]، ونقد هذا الزعم وَرَدَّهُ الْمُرَادِيّ كما رَدَّهُ أَبُو حَيَّان[3] بوروده فِي الْقُرْآن ؛ ولأنَّ ما كثر في لسان العرب مجيئه، وجاء في القرآن، لا يُقَالُ فيه إنَّه ضعيفٌ جداً وَبِأَنَّهُ مَنْصُوب فِي الْمَعْنَى وَلَا خلاف أَن حذف الْمَنْصُوب قوي فَكَذَلِك مَا فِي مَعْنَاهُ ، فَإِنْ جر بِإِضَافَة صفة غير ناصبة نَحْو: جَاءَ الَّذِي أَنا ضاربه أمس، أَو غير صفة نَحْو: جَاءَ الَّذِي وَجهه حسن لم يجز حذفه ، ويجوز – أيضا – حذف العائد المجرور من الجملة الواقعة صلة للموصول ، بشرط أَن يجر بِحرف جر الْمَوْصُول أَو الْمَوْصُوف بالموصول بِمثلِهِ لفظا وَمعنى ومتعلقا "كَ (مُر بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرْ) أي: مررت به ، ونَحْو مَرَرْت بِالَّذِي أَو بِالرجلِ الَّذِي مَرَرْت أَي بِهِ ومنه قوله تعالى :{مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ} [4] فالموصول وهو "ما" مجرور بـ"مِنْ"

(١) سورة طه ٧٢ قال الشيخ السمين:" قوله: {مَآ أَنتَ قَاضٍ} يجوز في «ما» وجهان، أظهرُهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، و «أنت قاضٍ» صلتُها والعائدُ محذوفٌ، اي: قاضِيه. وجاز حَذْفُه، وإنْ كان مخفوضًا، لأنه منصوب المحل. أي: فاقضِ الذي أنت قاضِيْه. والثاني: أنها مصدريةٌ ظرفيةٌ، والتقدير: فاقضِ أمرك مدةَ ما أنتَ قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء. وقد منع بعضُهم ذلك أعني جَعْلَها مصدريةً قال: لأنَّ: «ما» المصدريةَ لا تُوْصَلُ بالجملة الاسمية. وهذا المَنْعُ ليس مجمعًا عليه، بل جَوَّز ذلك جماعةٌ كثيرة. ونقل ابنُ مالك أنَّ ذلك يَكْثُرُ إذا دَلّتْ « ما » على الظرفية" الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٧٨).

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٤/١ تحقيق صاحب أبو جناح

(٣) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٣/ ٧٦)،٧٧ .

(٤) سورة الْمُؤْمِنُونَ من الآية ٣٣ .

التبعيضية، وهي متعلقة بقوله: "يشرب" قبلها، والعائد المحذوف مجرور بـ"مِنْ" التبعيضية وهي متعلقة بقوله "تشربون"، والتقدير: ويشرب من الذي تشربون منه. فاتفق الحرفان لفظاً ومعنى ومتعلقاً أَي مِنْهُ. [1]

حذف التاء من الفعل إذا كان الفاعل للعموم

قال المرادي، :في قول ابن مالك:

والحذفَ في نعم الفتاةُ استحسنوا ∴ لأن قصد الجنس فيه بين

يعني: أنهم استحسنوا الحذف – أي حذف التاء – في "نعم وبئس"، فيقول: "نعم الفتاة" من لا يقول: "قال فلانة"؛ لأنَّ المقصود به جنس الفتاة، و"أل" فيه جنسية، خلافا لمن زَعَمَ أنها عهدية. ولا يعني أن الحذف أحسن "من" الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن منه. هـ [2]

المناقشة :

يجوز في نعم وأخواتها– إذا كان فاعلها مؤنثا– إثبات التاء وحذفها وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول: نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند ، وإنما جاز ذلك لأنَّ فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدد ومعنى قوله:(استحسنوا) أن الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الإثبات أحسن منه ونعم وبئس فعلان لا يتصرفان ، فلا يستعمل منهما غير الماضي ، ولا بد لهما من مرفوع هو الفاعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون محلى بالألف واللام نحو : نعم الرَّجُلُ زيدٌ .

الثاني : أن يكون مضافًا إلي ما فيه " أل " ومنه قوله تَعَالَى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ

(1) ينظر التصريح بمضمون التوضيح ١/١٧٦

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٥٩٣.

المُتَّقِينَ﴾[١] .

الثالث : أن يكون مضمرا مفسرًا بنكرة بعده منصوبة على التمييز ومثله قوله تَعَالَى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [٢] . [٣]

واختلف العلماء في "أل" التي في فاعل "نعم وبئس" هل هي للجنس أو للعهد،؟ "وفاعل نعم وبئس ظاهر معرف بـ"أل" نحو: ﴿نِعْمَ المَوْلَى﴾ [٤] و﴿بِئْسَ المِهَادُ﴾ [٥] أو مضاف إلي ماهما فيه مباشرا نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾ [٦]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى المُتَكَبِّرِينَ﴾ [٧]. أو بواسطة نحو:

فـــنِعْمَ ابـــنُ أُخـــتِ القَـــومِ ∴ زهيـرٌ حسـامًا مفـردًا مـن حَمَائِـل [٨]

---

(١) سورة النحل من الآية ٣٠ . .

(٢) سورة الكهف من الآية ٥٠ .

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٢/٩٥، ٩٦ .

(٤) سورة الأنفال من الآية ٤٠ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٠٦ .

(٦) سورة البقرة من الآية ٢٠٦ .

(٧) سورة البقرة من الآية ٢٠٦ .

(٨) صدر بيت من الطويل ، قاله أبو طالب عم النبي – صلى الله عليه وسلم – ينظر هذا البيت البيت في ضمن القصيدة في سيرة ابن هشام ١/٢٧٩ طبعة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ. وديوان أبي طالب ص ١٠.

والشاهد فيه : فنعم ابن أخت القوم ، فإنَّ فاعل (نعم) فيه مظهر مضاف إلي ما أضيف إليه المعرف بـ " أل " .

و" غير مكذب " كلام إضافي حال ، و " زهير " مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة خبر ، وهو اسم رجل ، وحسام صفته ، أي : سيف ومفرد صفته ، والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر .

ينظر : شواهد العيني على الأشموني ٣/ ٢٨ ، وينظر : خزانة الأدب ٢/ ٧٢ .

"أل" هذه ذهب الجمهور إلي أنها جنسية فقال قوم حقيقة فالجنس كله هو الممدوح ، وزيد مندرج في الجنس لأنه فرد من أفراده، قال سيبويه: "لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ". (١) وقال قوم هي جنسية مجازًا جعلت زيدًا جميع الجنس مبالغة وذهب قوم إلي أنها عهدية في الذهن لا في الخارج

وذهب قوم إلي أنها عهدية شخصية ، وهو مذهب أبي إسحاق بن ملكون ، وأبي منصور الجواليقي ومحمد ابن مسعود من نحاة غزنة ، ورجحه الأستاذ أبو عبدالله الشَّلَوْبِيْن الصَّغير ، وقالَ خَطَّاب لا يكفي تصوره بل وجوده في الخارج في أشخاص ، و " أل " عنده جنسية ... " (٢)

(١) الكتاب لسيوبه ٢/ ١٧٧ .

(٢) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٣/ ١٦ ، ١٧ تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م . .

الخلاف في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟[1]

قال المرادي:" ثم قال – أي ابن مالك :

... ... ∴ وكونـــه أصـــلا لهـــذين انتُخـــب

أي: وكون المصدر أصلا للفعل والوصف، هو المختار، فالفعل والوصف مشتقّانِ منه، وهو مذهب البصريين، وخالف بعضهم في الوصف فجعله مشتقا من الفعل، فهو فرع الفرع.

ومذهب الكوفيين أن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه. و زَعَمَ ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر. والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان. هـ [2]

المناقشة:

اختار الْمُرَادِيُّ هنا ما ذهبَ إليه ابنُ مالك من ترجيح مذهب البصريين وتصحيحه بأن المصدر هو الأصلُ ، والفعل والوصف مشتقان منه، كما ردَ زعم ابن طلحة القائل : بان الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر وصحح مذهب البصريين أيضا الشيخ خالد الأزهري فقال :" إلى ناصب المفعول المطلق أَشَارَ الناظمُ بقوله:

بمثلــه أو فعـل أو وصـف نصـب ... ...

(١) تنظر هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٩٦:١٩٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٤٩٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٤٥).

وما ذكره من أنَّ الفعلَ والوصفَ مشتقان من المصدر هُوَ الصَّحِيحُ من مذهب البصريين، وإليه يرشد قول الناظم:

... ... ∴ وكونـــه أصـــلًا لهـــذين انتخـــب

"و زَعَمَ بعض البصريين" كالفارسي، واختاره الشيخ عبد القاهر "أن الفعل أصل للوصف" فيكون فرع الفرع. "و زَعَمَ الكوفيون أن الفعل أصل لهما" أي: للمصدر والوصف. و زَعَمَ ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان، وليس أحدهما مشتقا من الآخر.

والصحيح الأول؛ لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة، والفعل يدل على الحدث والزمان، والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين "[1].وقال السيوطي موضحا العلة لكل من مذهب البصريين والكوفيين :" مَذْهَب أَكثر الْبَصرِيين أَن الْمصدر أصل وَالْفِعْل وَالْوَصْف فرعان مشتقان مِنْهُ لِأَنَّهُمَا يدلان على مَا تضمنه من معنى الْحَدث وَزِيَادَة الزَّمَان والذات الَّتِي قَامَ بهَا الْفِعْل وَذَلِكَ شَأْن الْفَرْع أَن يدل على مَا يدل عَلَيْهِ الأَصْل وَزِيَادَة وَهِي فَائِدَة الِاشْتِقَاق، وَمذهب الْكُوفِيّين أَن الْفِعْل أصل والمصدر مُشْتَقّ مِنْهُ لِأَن الْمصدر مُؤَكد للْفِعْل والمؤكد قبل الْمُؤَكّد وَلِأَن الْمصدر يعتل باعتلال الْفِعْل وَيصِح بِصِحَّتِهِ وَذَلِكَ شَأْن الْفُرُوع أَن تحمل على الْأُصُول وَذهب ابْن طَلْحَة إِلَى أَن كلا من الْمصدر وَالْفِعْل أصل بِنَفسِهِ وَلَيْسَ أَحدهمَا مشتقا من الآخر وَذهب بعض الْبَصرِيين إِلَى أَن الْمصدر أصل للْفِعْل وَالْفِعْل أصل للوصف ورد بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْوَصْف مَا فِي الْفِعْل من الدّلَالَة على زمن معِين فَبَطل اشتقاقه مِنْهُ وَتعين اشتقاقه من الْمصدر قَالَ أَبُو حَيَّان وَهَذَا الْخلاف لَا يجدي كثير مَنْفَعَة هـ [2]

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٤٩٢/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٩٥)

فالمذاهب ثلاثة:

١- مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قول:ابن مالك (وكونه أصلا لهذين انتخب)أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف.

٢ - ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه.

٣ - وذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر.

والصحيح المذهب الأول - وهو مذهب البصريين - ؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل.

ما ينوب عن المصدر المؤكد لعامله

قالَ الْمُرَادِيُّ:" المصدرُ ضربان: مؤكد ومبين.... أما المؤكد، فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: "مرادفه" نحو: "قعدت جلوسًا". وظاهر كلام الْمُصَنِّفِ أنَّ نصبه بالفعل المذكور وهو مذهب المازني، ونقل عن الجمهور أنَّ ناصبه فعل من لفظه مقدر.

الثاني: "ملاق" في الاشتقاق نحو:﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [1].

فعلى هذا ناصبه "الفعل" المذكور وهو مذهب المازني أيضا، ومذهب الجمهور أن ناصبه مقدر كما سبق.

و زَعَمَ ابن خروف أنه مذهب سيبويه، وفصل بعضهم بين المرادف نحو: "قعدت جلوسًا" فنصبه بالظاهر، وبين "الملاقي" نحو: " ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [2] فنصبه بالمقدر وهو قول حسن.

والثالث: اسم مصدر غير علم نحو: "اغتسلت غُسلا". هـ : [3]

---

(١) سورة نوح الآية :١٧قال الشيخ السمين:" قوله: {نَبَاتًا} : إمَّا أَنْ يكونَ مصدرًا ل أَنْبَتَ على حَذْفِ الزوائِد، ويُسَمَّى اسمَ/ مصدرٍ، وإمَّا بـ «نَبَتُّمْ» مقدَّرًا: أي: فَنَبَتُّمْ نباتًا فيكونُ منصوبًا بالمُطاوِعِ المقدَّرِ. قال الزمخشري: «أو نُصِبَ بـ» أَنْبَتكم «لتضمُّنِه معنى نَبَتُّمْ» قال الشيخ: «ولا أَعْقِلُ معنى هذا الوجهِ الثاني» قلت: هذا الوجهُ هو الذي قدَّمْتُه. وهو أنه منصوبٌ ب «أَنْبَتكم» على حَذْفِ الزوائد. ومعنى قولِه:«لتضمُّنِه معنى نَبَتُّمْ» أي: إنه مُشْتملٌ عليه، غايةُ ما فيه أنه حُذِفت زوائدُه " الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ٤٧٢)

(٢) سورة نوح: ١٧

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٤٦، ٦٤٧) .

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيُّ إلى أنَّ المصدر الواقع مفعولا مطلقا المؤكد لعامله ينوب عنه أحد ثلاثة أشياء :

الأول : مرادفه .

والثاني : ما اشترك معه في الاشتقاق .

والثالث: اسم مصدر غير علم ، قَالَ سِيبَوَيْهِ:" باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ؛ لأنَّ المعنى واحد وذلك قولك: اجتوروا تجاورًا تجاوروا اجتوارًا، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد. ومثل ذلك: انكسر كسرًا وكسر انكسارًا ؛ لأنَّ معنى كسر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: " ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [1] "، لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: " ﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ "[2]، لأنه إذا قال تبتل فكأنه قال: بتل وزعموا أنَّ في قراءة ابن مسعود: " {وأنزل الملائكة تنزيلا } [3]، لأن معنى أنزل ونزل

---

(1) سورة نوح: ١٧

(٢) سورة المزمل :٨

(٣) سورة الفرقان من الآية ٢٥ القراءة المتواترة {وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا} قوله تعالى: وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ . يقرأ بنون واحدة، وتشديد الزاي، ورفع الملائكة. وبنونين وتخفيف الزاي، ونصب الملائكة. فالحجة لمن شدّد ورفع: أنه جعله فعل ما لم يسمّ فاعله ماضيا فرفع به، ودليله قوله: (تنزيلا) لأنه من نزّل كما كان قوله تعالى:{تَقْتِيلًا }الأحزاب: ٦١. من قتّل. والحجة لمن قرأه بنونين: أنه أخذه من: (أنزلنا) فالأولى نون الاستقبال، والثانية نون الأصل. وهو من إخبار الله تعالى عن نفسه، ولو شدّد الزاي مع التنوين لوافق ذلك المصدر. الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص: ٢٦٥)

وتنظر قراءت ابن مسعود في مختصر شواذ ابن خالويه ص ١٠٤

واحد.." : [1] وقال الشاطبي:" والنائب عن المصدر تارة يكون من لفظ الفعل، وإن كان غير جار عليه، وتارة يكون من غير لفظه. فأمّا الذي من لفظه فكقولهم: أنبت الله الزرع نباتًا، وفي التنزيل: {وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا} [2] وهو مصدر عن سِيبَوَيْهِ جارٍ على غير الفعل، فكأنّه نائب عن قوله إنباتًا، ومنه قوله تعالى:{وتبَتَّل إليه تَبْتِلًا}[3] فتبتيلًا ليس بمصدر لِتَبَتَّل، وإنما هو مصدر بتَّل، وفي قراءة ابن مسعود: {وأُنْزِل الملائكة تنزيلًا} [4] ومصدر أنزل إنزالًا،" : [5] فذكر الشاطبي نقلا عن سيبويه: أن "نباتًا" في الآية مصدر جار على غير الفعل، وكأنه نائب عن "إنباتًا".

(١) الكتاب ٨١/٤ ، ٨٢ وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٦/٤: ٤٥٧

(٢)سورة نوح: ١٧

(٣) سورة المزمل :٨

(٤) سورة الفرقان من الآية ٢٤، تنظر القراءات في الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي (٥/ ٣٤١) و قال الشيخ السمين في القراءت الواردة في الآية :" قوله: {وَنُزِّلَ الملائكة} فيها اثنتا عشرة قراءة: ثِنْتان في المتواتِر، وعشرٌ في الشاذ. فقرأ ابن كثير من السبعة «ونُنْزِلُ» بنونٍ مضمومةٍ ثم أُخْرى ساكنةٍ وزايٍ خفيفةٍ مكسورةٍ مضارعَ «أَنْزَلَ» ، و «الملائكةَ بالنصبِ مفعولٌ به. وكان من حَقِّ المصدرِ أَنْ يجيءَ بعد هذه القراءةِ على إنْزال. قال أبو علي:» لَمَّا كان أَنْزَل ونَزَّل يَجْريان مَجْرىً واحِدًا، أجرى مصدرَ أحدِهما على مصدرِ الآخر .... وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء» ونَزَّلَ «بالتشديد ماضيًا مبنيًا للفاعلِ، وهو الله تعالى،» الملائكةَ «مفعولٌ به. وعنه أيضًا» وأَنْزَل «مبنيًا للفاعلِ عَدَّاه بالتضعيفِ مرةً، وبالهمزة أخرى." الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٨/ ٤٧٦، ٤٧٧

(٥) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٣/ ٢٢٦)

ورود (سوى) ظرف فيه معنى الاستثناء

قَالَ الْمُرَادِيّ ": اجعل لـ (سوى) وأختيها ما جعل لـ (غير) من كونها تجر المستثنى، وتعرب بإعراب ما بعد "إلا" على ما سبق في "غير" من التفعيل والتمثيل؛ لأنها بمعنى غير.و أَشَارَ بقوله: "على الأصح" إلى مذهب سِيبَوَيْهِ وأكثر البصريين، وهو أنها ظرف لا يتصرف إلا في الشعر.

ونقل عن الفراء: قَالَ سِيبَوَيْهِ بعد أن مثّل بقوله: "أتاني القوم سواك": زَعَمَ الخليل أن هذا كقولك: أتانيّ القومُ مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء..

قَالَ ابن عصفور: ولما كانت الظرفية فيها مجازا لم "يتصرف" فيها، واستدل من قال بظرفيتها بوصل الموصول بها نحو: "جاء الذي سواك". أي: المصنف، وإنما اختار خلاف ما ذهبوا إليه. قال في شرح الكافية لأمرين:

أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: "قاموا سواك، وقاموا غيرك" واحد، وأنه لا أحد منهم يقول: إن "سوى" عبارة عن مكان أو زمان.

والثاني: أن من يحكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف. والواقع في كلام "العرب" نثرا ونظما خلاف ذلك ،وأكثر فيه، وفي شرح التسهيل من "الاستشهاد" على تصرفها. وأجاب عن استدلالهم بوقوعها صلة بأنه لا يلزم من وقوعها صلة كونها ظرفا. وأجاز أن يكون موضعها بعد الموصول رفعا على أنها خبر مبتدأ مضمر، وأن يكون نصبا على أنه حال وقبله ثبت مضمرا. قال: ويقوي هذا الوجه قول من قال: "رأيت الذي سواك" بالنصب." [1]

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٦٧٩ ،٦٨٠

المناقشة:

و(سوى) مثل (غير) وتُعامل بما تُعَامل به(غير) من الرفع والنصب والجر.

واختلف العلماء في (سوى) هل هي اسم أو ظرف؟:

فقيل سِوَى: مِنَ الظُّرُوفِ المَكَانِيَّة ولا تَخْرُجُ عن الظَّرْفِيَّةِ إلاّ في الشعر (وهذا مذهب الخليل و سِيبَوَيْهِ وجمهور من البصريين) [١]

والشَّائِعُ: (وهو مذهب ابن مالك ومن تبعه) أنَّ "سِوَى" كـ "غَير" مَعْنىً وإعْرابًا، فَتخْرُج عن النَّصْب إلى الرَّفْعِ والجَرِّ.

وقيل (وهو قول الرماني والعكبري): تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا غَالِبًا وكـ "غَيْر" قَلِيلًا – وهَذَا القَوْلُ أَعْدَلُ الأقوال(كما يقول الصبان).

" وذهب الكوفيون إلى أنَّ سِوَى تكون اسمًا و تكون ظرفًا." [٢]

ذكر الْمُرَادِيّ هنا زعم الخليل بأن (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء وقد وضحه الفارسيّ فِي قَوْلِهِ:" قَالَ: وأمَّا (أتاني القومُ سواك)، فزَعَم الخليلُ أنّ هذا كقولك: (أتاني القومُ مكانك).

قال أبو علي: (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء، فالدليل على أنه ظرف بمنزلة (مكانك) أنك تصل به (الذي) كما تصل بالظروف، فتقول (جاءني الذي سواك، ومَنْ سواك) ، كما تقول: (الذي عندك)، ووقوعها استثناء قولك: (أتاني القومُ سواك)، فهذا موضع استثناء ، كقولك (أتاني القومُ إلا زيدًا، وإلا أباك). [٣]

---

(١) ينظر الكتاب ٣١/١ ،٣٢، ٤٠٧ ،والمقتضب ٢٧٢/٢، ٢٧٣ ،٣٤٩/٤ ،والأصول ٢٨٧/١ ، الإنصاف ٢٩٤/١ .

(٢) ينظر الإنصاف ٢٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش٢ /٨٤ ، والارتشاف٢ /٣٢٦ .

(٣) التعليقة على كتاب سيويه ٢/ ٧٦ .

ومما سبق يتبين أن للنحاة في نقل (سِوى)عن الظرفية إلى معنى (غير) ثلاثة مذاهب :

١- أن ذلك مخصوص بالشعر ، وهو مذهب سِيبَوَيْهِ وجمهور البصريين وذلك لملازمتها للنصب على الظرفية فلا تتصرف عندهم. (١)

٢- جواز ذلك قليلا ؛ لأنَّ (سِوى) ظرف متمكن ، فتستعمل ظرفًا غالباً وبمعنى (غير) قليلا ، وهو مذهب الكوفيين ، والرماني ، والعكبري ، و الْمُرَادِيّ ، وابن هشام. (٢)

٣- والمذهب الثالث جواز ذلك على الإطلاق ؛ لأنَّ (سِوى) اسم بمعنى (غير) دائما وليست ظرفاً، وهو مذهب الزجاجي ، وابن مالك . (٣)

والراجح من هذه المذاهب هو المذهب الثاني ، و(سوى) تأخذ حكم (غير) فيجر المستثنى بها لإضافتها إليه وتعرب بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا)فتقول: قام القوم سِوى زيدٍ ، بنصب (سوى) ، كما تقول : قام القوم إلا زيدا، بنصب (زيدا) ، ولكن تختلف (سوى) عن (غير) في ثلاثة أوجه :

أحدها : إعرابها ظرفا على رأي جمور البصريين .

الثاني: أنّ المستثنى بـ (غير) قد يحذف إذا فهم المعنى نحو : أنفقت عشرة دراهم ليس غير .

---

(١) ينظر الكتاب ٣١/١ ،٣٢، ٤٠٧ ،والمقتضب ٢٧٢/٢، ٢٧٣ ،٣٤٩/٤ ،والأصول ٢٨٧/١ ، الإنصاف ٢٩٤/١ .

(٢) ينظرمعاني القرآن للفراء ٧٣/١ الإنصاف ٢٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش٢ /٨٤ ، والارتشاف٢ /٣٢٦ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/٢ وتعليق الفرائد ١٤١/٦.

(٣) ينظر الجمل في النحو لعبد الرحمن الزجاجي ص ٦١ ، وشرح التسهيل ٣١٤/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧١٦/٢ ، والارتشاف٢ /٣٢٦ ، ومغني اللبيب ١٦٢/١ ،وتعليق الفرائد ١٤١/٦

الثالث : أنَّ (سِوى) تقع صلة للموصول في فصيح الكلام بخلاف (غير) ، تقول : جاء الذي سواك ، فـ (سواك) هنا ظرف وليست بمعنى (غير) ؛ لأنَّ (غير) لا تدخل في مثل هذا إلا وقبلها الضمير يقولون : جاء الذي هو غيرك فلما وردت (سوى) بغير ضمير قيل إنها ظرف ،والتقدير : جاء الذي استقر مكانك .

القول في (بَلْهَ)

قالَ الْمُرَادِيّ:" زَعَمَ الأخفش أنَّ "بَلْهَ" حرف جر بمعنى "مِنْ"، والصحيح أنَّها اسم. "[1]

المناقشة:

(بَلْهَ) تكون اسم فعل بمعنى دع، فتنصب المفعول، وهي مبنية، نحو: بَلْهَ زيداً وحُرّكت لالتقاء الساكنين ، وهما اللام والهاء. وفُتِحَ إتباعًا لفتحة الباء، ولم يُعتَدّ باللام حاجزًا لسكونها.

وتكون مصدراً بمعنى ترك، النائب عن اترك، فتستعمل مضافة، نحو: بَلْهَ زيدٍ. وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وإن كان (بَلْهَ) مصدرًا، كان معربًا غيرَ مبنيّ مضافًا إلى ما بعده.

فتقول: "بَلْهَ زيدٍ"، كما تقول: "تَرْكَ زيدٍ" كما في قوله تعالى: {فَضَرْبَ الرِّقَابِ}[2]، وورت (بَلْهَ) بالوجهين في قول الشاعر: [3]

تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها ∴ بَلْهَ الأكُفِّ كأنّها لم تُخْلَقِ

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧٤٠)

(٢) سورة محمد – صلى الله عليه وسلم– ٤

(٣) البيت من الكامل شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤١)

البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥؛ و شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٣)وخزانة الأدب ٦/ ٢١١، ٢١٤

وقوله : (تذر): تترك. (الجماجم): جمع جمجمة، وهي عظم الرأس. (ضاحيًا): بارزًا للشمس. (هاماتها): رؤوسها.

المعنى: إن سيوفنا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكف لأنّها بالقطع أولى.

والشاهد فيه قوله: "بله الأكف" حيث أُنشد البيت بنصب "الأكف" على أنَّ "بله" اسم فعل، ويجره على أن "بله" مصدر، وبرفعه على أن "بله" بمعنى "كيف".

البيت يُروى بخفض "الأكفّ". ونصبِها، فمَن خفض، جعله مصدرًا ومن نصب جعله، اسمًا للفعل بمعنَى "دَعْ"

وذكر الْمُرَادِيّ زعم الأخفش[١] أن "بَلْهَ" حرف جر بمعنى "مِنْ"،ونقده ورده وقال والصواب أنه اسم ، وما يفهم من كلام الْمُرَادِيّ في الجنى الداني أنه رجع عن نقد الأخفش فلم يقل و زَعَمَ وإنَّمَا قَالَ :" وَذَهَبَ الأخفشُ إلى أنَّ بله حرف جر. ولهذا ذكرتها. في هذا الكتاب." [٢] والْأَخْفَش أوردهُ فِي بَاب الِاسْتِثْنَاء قَالَ: بله فِيهِ حرف جر كـ (عدا) ، و(خلا) بِمَعْنى سوى. ذكر ذلك أَبُو عَليّ الفارسي وَعقد لـ (بَلْه) بَابا قَالَ: هَذَا بَاب مَا يكون مرّة اسْما وَمرَّة مصدرا وَمرَّة حرف جر ." [٣] ومن أمثلة (بَلْهَ) من الحديث النبوي ما رواه أبو هريرة :" عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: " قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، ذُخْرًا بَلْهَ مَا أَطْلَعَكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ) [٤] مِصْدَاقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ: {فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [٥]"

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٤٢)

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٤٢٦)

(٣) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي (ص: ٢٥)
تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي .

(٤) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي (١٧/ ١٦٦)

(٥) سورة السجدة: ١٧

(على) بين الاسمية والحرفية[١]

قالَ الْمُرَادِيّ :" وَأَمَّا "على" فذهبَ قومٌ منهم ابنُ طاهر وابنُ خروف والشَّلَوْبِيْن إلى أنَّها اسم ولا تكون حرفًا، وزَعَمُوا أنَّ ذلك مذهب سيبويه، ومشهور مذهب البصريين أنَّها حرفُ جرٍ وتكون اسماً إذا دَخَلَ عليها "من" نحو:

غَدَتْ مِن عَلَيْه بعدما تَمَّ ظِمْؤُها ... ... [٢]

...و زَعَمَ الفراءُ وَمَنْ وافقه من الكوفيين أن "عن" و"على" إذا دخل عليهما "مِنْ" "بقيا"على حرفيتهما. وزعموا أن "من" تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ واللام والباء "وفي".هـ".[٣]

---

(١)معنى (على) استعلاء الشَّيْء وَيجوز أَن يكون حرفا واسماً وفِعلا، فَمَا يتصرَّف على طَرِيقَة فَعَلَ يَفْعَلُ وسيَفْعَل فَهُوَ فِعل كَقَوْلِك عَلا زَيْدٌ رَأسَ عَمروٍ بِسَيْفِهِ وَمَا كَانَ مِنْهَا اسْما فكقوله:

غَدَت من عَلَيْهِ بعد مَا تمَّ خِمْسُها تَصِلُّ وَعَن قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

فَهَذَا بِمَنْزِلَة من فَوْقه، وَمَا كَانَ مِنْهَا مَعْنَاهُ فِي غَيره فَهُوَ حَرفٍ كَقَوْلِك: على زَيْدٍ مالٌ. : المخصص لابن سيده (٤/ ٢٣٣)

(٢) البيت من الطويل وتمامه

... ... تَصِلُّ وعن قيْضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

البيت لمزاحم العقيلي وهو من شواهد لكتاب ٤/ ٢٣١؛ ؛ والمقتضب ٣/ ٥٣ و الأزهية ص١٩٤، وشرح جمل الزجاجي لأبي الحسن ابن خروف ٣٢٥/١ .

ومعنى قوله : الظمء: ما بين الشربين. تصل: تصوت. القيض: قشرة البيضة العليا. الزيزاء: ما غلظ من الأرض. المجهل: القفر الخالي من الأعلام.

المعنى: يقول: إن القطاة قد تركت فراخها وقشر بيضها، وراحت تصوت في أرض خالية من الأعلام بعد أن اشتد بها الظمأ.

والشاهد فيه قوله: "من عليه" حيث جاءت "على" اسمًا مجرورًا بـ"من".

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٧٦٤/٢ :٧٦٦)

المناقشة:

ذكرَ الْمُبَرِّدُ [1] وابن السراج [2] أنَّ اللفظ (عَلَى) يكون حرفًا واسمًا وفعلًا، وأنّ جميع ذلك مأخوذٌ من الاستعلاء. و أَشَارَ هنا الْمُرَادِيّ إلى زعم جماعة منهم ابن طاهر ، وابن خروف ، وأبو عليّ الشَّلَوْبِيْن إلى أن (عَلَى) اسم ، ولا تكون حرفا وزعموا أنَّ ذلك مذهب سِيبَوَيْهِ وردَّ الشيخُ الْمُرَادِيّ هذا الزعم ونقده ، كما يبطله ما صرح به شيخ النحاة سِيبَوَيْهِ من أنَّ (على) تكون حرفًا واسمًا قال:" أما على فاستعلاءُ الشيءِ؛ تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه. ويكونُ أن يَطْوِيَ أيضاً مستعلياً كقولك: مرَّ الماءُ عليه؛ وأمررتُ يدي عليه. وأمَّا مررتُ على فلانٍ فجرى هذا كالمثل. وعلينا أميرٌ كذلك. وعليه مالٌ أيضاً؛ وهذا لأنه شيءٌ اعتلاه ويكون: مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه؛ ولكنه اتسع. وتقول: عليه مالٌ؛ وهذا كالمثل؛ كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه؛ فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل.وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا. ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه. قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها ∴ تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ" [3]

و زَعَمَ الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن (عن) ، و(على) إذا دخلت عليهما من حرفان كما كانتا قبل دخولها؛ وزعموا أن "من" تدخل على حروف الجر كلها سوى من واللام والباء وفي ، وردَّ أبو حيان هذا الزعم فقال:" ويبطل مذهب

---

(١) قال المبرد في المقتضب ١/ ٤٦: وقد يكون اللفظ واحدًا ويدل على اسم وفعل نحو قولك: زيد على الجبل يا فتى، وزيد علا الجبل، فيكون "علا" فعلًا، ويكون حرفًا خافضًا، والمعنى قريب. وقال في ج٣/ ٥٣: فأما "على" فلا تصلح إمالتها؛ لأنها من علوت وهي اسم، يدلك على ذلك قولهم: جئت من عليه، أي: من فوقه.

(٢) الأصول في النحو (٢/ ٢١٦)

(٣) الكتاب لسيبويه ٤/ ٢٣٠، ٢٣١

الفراء من أن عن وعلى إذا دخلت عليهما "من" باقية على أصلها من الحرفية أن من حرف خفض؛ وحروف الخفض لا يجوز قطعها عن الخفض، وإذا كان ذلك لا يجوز كانت (عن) و(على) في موضع خفض بها، وإذا كانتا في موضع خفض وجب أن تكونا اسمين؛ لأنَّ الحرف لا موضع له من الإعراب. وما ذكروه من دخول "من" على حروف الجر كلها سوى ما استثنوا لا يعرفه البصريون، فإن ثبت كان ذلك دليلاً على أن جميع الحروف تكون أسماء سوى ما استثنوا." (١)

وقد تحصل في (على) الجارة، مما سبق ، أقوال :

أحدها: أنَّهَا حرف، في كل موضع. وهو قول الفراء.

الثاني: أنَّهَا اسم ، في كل موضع. وهو قول ابن طاهر، ومن وافقه.

الثالث: أنَّهَا حرف، إلا في موضع واحد.

الرابع:أنها حرف إلا في موضعين.وبه جزم ابن عصفور،وهو قول الأخفش.وقد استدل على حرفيتها بحذفها في الشعر،ونصب ما بعدها،كقول الشاعر:

تَحِنَّ فتُبدي ما بها من صَبابةٍ ∴ وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقضاني (٢)

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١١/ ١٥٣، ١٥٤

(٢) البيت من من الطويل نسبه العيني ٢/ ٥٥٢ لعروة بن حزام. وليس في ديوانه. ونسبه المبرد في الكامل ١/ ٢٠ لأعرابي من بني كلاب وذكر معه أبياتا أخرى. والضمير في "تحن" لناقته التي ورد ذكرها في بيت سابق وهو:

فمن يك لم يغرض فإني وناقتي ∴ بحجر إلى أهل الحمى غرضان

الأسى: جمع أسوة بضم الهمزة ولا يمكن أن يراد بالأسى .

الحزن –بفتح الهمزة– لأنه يغير المعنى. شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥) و شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٤٨)

أي: لقضي عليّ، وقَدْ أَجَازَ الأخفشُ ذلك، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ،[1] أي: على صراطك. واستدل أيضًا، على حرفيتها، بجواز حذفها مع الضمير في الصلة .

كقول الشاعر:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهدةٌ يُشْتَفَى بِهَا ∴ وهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ [2]

أي: صبه الله عليه. ولو كانت اسمًا لم يجز فيها ذلك." [3] كما رَدَّ الشاطبيّ الزعمَ بأن (على)لا تكون إلا اسما [4]

نَسَبَ الْمُرَادِيّ لجماعةٍ من النحاة – منهم ابن خروف – القول بأنَّ (على) اسم ولا تكون حرفاً قال :" وزعموا أنَّ ذلك مذهب سِيبَوَيْهِ " ثُمَّ أوضح صواب مذهب سِيبَوَيْهِ ، والذي قاله ابن خروف هو أنَّها اسم في بيت الشاهد (غَدَت من عَلَيْهِ) [5]

وَقَدْ صَرَّحَ ابن خروف بأنَّها مما يشتركُ لفظه بين الاسمِ والحرفِ فقال : " ومنها – أيّ ومن حروف الجرِ – ما يشترك لفظه بين الاسمِ والحرفِ ؛ (عن)

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٦ قال الأخفش :وقال { لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ}:أي على صراطك كما تقول :توجَّه مكة أي : إلى مكة " معاني القرآن ٥١٣

(٢) البيت من الطويل وهو لرجل من همدان في التصريح ١/ ١٤٨؛ والمقاصد النحوية ٤٥١/١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٧؛ ؛ والجني الداني ص٤٧٤؛ ؛ والدرر ١٩٣/١، ٦/ ٢٣٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٦

(٣) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي(ص: ٤٧٣: ٤٧٥)

(٤) ينظر شرح الألفية للشاطبي ٦٧١/٣: ٦٧٣

(٥) حيث قال ابن خروف :" وفي البيت شاهدان: كون (على) اسماً لدخول حرف الجر عليه ، وكون (عن) اسماً لعطفها على تقديرها "ومن عن قيضٍ" ويجوز أنَّ تكون حرفاً ولا يريد الحمل على حرفِ الجر " شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٤٨٥

و(على) إذا خفضتا كانتا حرفين ، وإنْ دخل عليهما خافض كانتا اسمين ."[1] فما نسبه الْمُرَادِيّ لابن خروف هنا ليس صواباً ،أو قد يكون ابن خروف له قولان في ذلك .

(1) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٤٨٠

حذف (رُبَّ) [1] وإبقاء عملها:

قالَ الْمُرَادِيّ:"وفي التسهيل: يجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلا، ومع التجرد أقل. ونوزع في كونه كثيرا بعد الفاء، إلا إن أراد بالنسبة إلى بل، وليس الجر بالفاء "وبل".قال في التسهيل:وليس الجر بالفاء وبل باتفاق ، وحكى ابن عصفور الاتفاق، وفي الارتشاف: و زَعَمَ بعضُ النحويين أن الخفض هو بالفاء "وبل"؛ لنيابتهما مناب (رُبَّ) هـ . [2]

المناقشة:

لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا في في (رُبَّ) بعد الفاء كثيرا ومثاله:

فحورٍ قد لهوت بهن عين ∴ نواعم في المروط وفي الرباط [3]

قوله :(فحورٍ) على إضمار "رُبَّ" بعد الفاء، أي: رُبَّ حورٍ، والجر فيه بـ (رُبَّ) المضمرة. كما تحذف(رُبَّ) بعد الواو أكثرمن الفاء ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) قَالَ النَّحْوِيُّونَ: رُبَّ مِن حُرُوفِ المَعاني، والفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَمْ، أَنَّ رُبَّ لِلتَّقْلِيلِ، وكَمْ وُضِعت لِلتَّكْثِيرِ، إذا لَمْ يُرَدْ بِهَا الاستِفهام؛ وَكِلَاهُمَا يَقَعُ عَلَى النَّكِرات، فيَخْفِضُها. قَالَ أَبو حَاتِمٍ: مِنْ الخطإِ قَوْلُ الْعَامَّةِ: رُبَّما رأَيتُه كَثِيرًا، ورُبَّما إنما وُضِعَت لِلتَّقْلِيلِ.ينظر لسان العرب (١/ ٤٠٨)

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧٧٧) .

(٣) البيت من الوافر .

وقوله : "فحور" –بضم الحاء– جمع حوراء وهي الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها، "لهوت" بالشيء ألهو لهوا، إذا لعبت به، "عين" –بكسر العين– جمع عيناء وهي الواسعة العين، "نواعم" جمع ناعمة، "المروط" جمع مرط –بكسر الميم– وهو إزار له علم، "الرياط" جمع ريطة –بكسر الراءوسكون الياء– وهي الملحفة التي ليست بملففة. ينظرالبيت في شح المفصل ٥١٧/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٣ ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١١/ ٣١٤)، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (٣/ ٧٠٣) .

وليـلٍ كمـوج البحـر أرخـى سـدوله ∴ علـــيَّ بـــأنواع الهمـــوم ليبتلـــي[1]

فجر ليل بـ"رب" المحذوفة بعد الواو، كما تحذف(رُبَّ) قليلا بعد (بل) ومنه قول الشاعر:

بَـــلْ بَلَـــدٍ مِـــلْءُ الفِجـــاجِ قَتَمُـــهْ ∴ لَا يُشْـــــتَرى كَتَّانُـــــه وجَهْرَمُـــــه[2]

وأمَّا حذف (رُبَّ) وإبقاء عملها من غير هذه الحروف الثلاثة وهي : الواو والفاء، و(بل) فهو أقل من الحذف معها أي: من التجرد عنها ومثله قول الشاعر:

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ ∴ كِـدْتُ أَقْضِـي الحيـاةَ مـن جَلَلِـهْ [3]

فـ"رسم" مجرور بـ"رب" محذوفة .

---

(١) البيت من الطويل و قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه (١١٧)، و (٨١) ط. دار المعارف. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٢٦٨) وينظر البيت في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٦/ ٣٠٥٦)، و شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو (ص: ١٥٧).

(٢) من الرجز قائله هو رؤبة بن العجاج الراجز.

قوله: "ملء الفجاج" أي: ملء الطرق، قوله: "قتمه" بفتح القاف والتاء المثناة من فوق، وهو الغبار، وكذلك القتام، قوله: "جهرمه" أراد جهرميه بياء النسبة، والجهرمية: بسط شعر، تنسب إلى قرية بفارس تسمى جهرم، وقال صاحب العين: جعل الجهرم اسمًا بإخراج ياء النسبة منه. ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني(٣/ ١٢٦٦).

الشاهد: في "بل بلد"، حيث جر "بلد" برب المحذوفة بعد "بل".

(٣) البيت من الخفيف وهو لجميل بن معمر ينظر ديوانه ص ١٨٧

وقوله: "رسم" ما لصق بالأرض من آثار الديار، "الطلل" ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد، "من جلله" قيل: معناه: من عظمه في نفسي، وقيل: معناه : من أجله.

ومحل الاستشهاد في البيت قوله "رسم دار" فإن الرواية فيه بجر الرسم، وقد خرجها العلماء على أنه مجرور لفظًا برب المحذوفة الباقي عملها، قال ابن يعيش "أراد رب رسم دار، ثم حذف، لكثرة استعمالها" ا. هـ. من مواضعه الخصائص (١/ ٢٨٦)،و الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣١٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٨٢٢) شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ١٩٩).

وذكر الْمُرَادِيّ أن بعض النحويين زَعَمَ أنَّ الخفض هو بالفاء أو بـ (بل) لنيابتها مناب (رُبَّ) وردَّ هذا الزعم ونقده ، كما رجح مذهب البصريين وصححه القائل بأنَّ واو " رُبَّ " ليست هي الجارة . وهو ما ذهب إليه الْمُبَرِّد والكوفيون . بل الجر برب المضمرة ، قال المرادي:" ذكر بعضهم لـ (بل) قسمًا آخر، وهو أن تكون حرف جر خافض للنكرة، بمنزلة رب.

كقول الراجز:

بَــلْ بَلَــدٍ مِــلْءُ الفِجــاجِ قَتَمُــهْ ∴ ... ...

وليس ذلك بصحيح. وإنما الجار، في البيت ونحوه، رب المحذوفة. وحكى ابن مالك، وابن عصفور[1] ، الاتفاق على ذلك، قبل. فظهر وهم من جعل بل جارة. قال بعضهم: وبل في ذلك حرف ابتداء.

وَأَمَّا الواو فذهبَ الْمُبَرِّد والكوفيون إلى أنَّ الجرَ بِهَا، والصحيحُ أنَّهُ بـ (رب) المضمرة وهو مذهب البصريين. هـ [2]

كما رجح الأنباري ما ذهبَ إليه البصريون فقال:" في مسألة: [واو رُبَّ، هَلْ هي الَّتِي تعمل الجر؟] ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّ واو رُبَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذَهبَ أبو العباس المُبَرِّد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن واو (رُبَّ) لا تعمل، وإنما العمل لـ (رُبَّ) مقدرة." [3] ثم ذكر أدلة المذهبين أو الفريقين ومن أدلة الْمُبَرِّد والكوفيين في نيابة الواو عن (رَبَّ) في عمل الجر ! قولهم :" إنما قلنا: إنَّ الواو هي العاملة لأنَّها نابت عَنْ (رُبّ)، فلما نابت عن رُبّ

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص ٤٧٠ تحقيق صاحب أبو جناح .
(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٣٧)
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٣١١)

وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنَّهَا لما نابتْ عن الباء عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو ههنا: لما نابت عن رُبّ عملت الخفض كما تعمل رُبّ. (١)

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١/ ٣١١).

إضافة (غير) هل يكسبها التعريف ؟

قال الْمُرَادِيّ:"أهمل الْمُصَنِّفُ هنا نوعين مما لا يتعرف بالإضافة:

أحدهما: ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو: "رب رجل وأخيه". و"كم ناقة وفصيلها"، و"فعل ذلك جهده، وطاقته". ونحو:

... ... ∴ لا أبـــــــــاك تخـــــــــوِّفيني [1]

لأن رب وكم لا يجران المعارف، والحال لا تكون معرفة، و"لا" لا تعمل في المعرفة.

ثانيهما: ما لا يقبل التعريف؛ لشدة إبهامه كغير ومثل وحسب.

و زَعَمَ الْمُبَرِّدُ أن "غير" لا تتعرف أبدا، وقال السِّيرَافِيُّ: تتعرف إذا وقعت بين متضادين، وَزَعَمَ ابن السراج أنه إذا كان المغاير "والمماثل" واحدا كانت "غير ومثل" معرفتين. قال في شرح التسهيل[2]: وقد يُعنَى "بغير" و"مثل" مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها. وأكثر ما يكون ذلك في "غير" إذا وقع بين ضدين، وأجاز بعض العلماء منهم السِّيرَافِيُّ أن يعمل على هذا "قوله تعالى: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم} [3] لوقوع "غير" فيه بين متضادين وليس بلازم؛ لقوله تعالى: {نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ}[4]، "فنعت" به النكرة مع وقوعه بين متضادين." [5]

---

(١) البيت من الوافر لأَبي حَيَّة النُّميري:وتمامه

أَبالمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنِّي ∴ مُلاقٍ، لَا أَباكِ تُخَوِّفِيني؟

من مواضعه الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٦٨٦) و لسان العرب (٢١٠/١١)، وتاج العروس (٣٧/ ٢٠)

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/٣ .

(٣) سورة الفاتحة من الآية ٧ .

(٤) سورة فاطر من الآية ٣٧ .

(٥) توضيح المقا صد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧٩٠: ٧٩٣)

المناقشة:

أشارَ الْمُرَادِيّ هنا إلى زعم الْمُبَرِّد في القول بأن(غير)لا تتعرف أبدا ،ثم ذكر أنَّ ابن السراج زَعَمَ أنَّ (غَيْر) و(مثل)، قد يكونان معرفتين ، كما أَشَارَ إلى ذلك ابن مالك مشترطا للحكم بتعريفهما أن يقعا بين ضدين ، وَقَدْ وَرَدَ زعمُ الْمُبَرِّد فِي قَوْلِهِ:" فَأَما قَول الله – عز وَجل – {غير المغضوب عَلَيْهِم وَلَا الضَّالّين}[1] فَإِنَّ غيرا تكون على ضروب : تكون نعتا للَّذين ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَة إِلَى معرفَة ، وَتَكون حَالا فتنصب لِأَن غيرا وَأَخَوَاتهَا يكن نكرات وَهن مضافات لَا معارف هَذَا الْوَجْه فِيهِنَّ جمع وَهُوَ فِي (غير) خَاصَّة وَاجِب ...وَيكون بَدَلا فَكَأَنَّهُ قَالَ صِرَاط غير المغضوب عَلَيْهِم وَيكون نصبا على اسْتِثْنَاء لَيْسَ من الأول وَهُوَ جَاءَنِي الصالحون إِلَّا الطالحين"[2]

كما ذَكرَ الزَّمَخْشَرِيُّ وابن يعيش أنَّ (غير ومثل وشبه) لا تتعرف إلا إذا شُهِرَ المضافُ بمغايرة المضاف إليه قالَ ابنُ يعيش :" إنّ المضافَ يكتسِبُ من المضافِ إليه تعريفَه، إن كان معرفةً، إذا كانت الإضافةُ محضة، نحوَ: "غلامُ زيدٍ"، و"مالُ عمرٍو"، وقد جاءت أسماءٌ أُضيفت إلى المعارف، ولم تتعرّف بذلك للإبهام الذي فيها، وأنّها لا تخصّ واحدًا بعينه، وذلك "غَيْرٌ"، و"مِثْلٌ"، و"شِبهٌ". فهذه نكراتٌ، وإن كنّ مضافاتٍ إلى معرفةٍ. وإنّما نَكَّرَهنّ مَعانيهنّ، وذلك لأنّ هذه الأسماء، لمّا لم تنحصِر مغايرَتُها ومماثَلتُها؛ لم تتعرّف."

يتبين مما سبق أنَّ إضافة واحد من هذه _ أي غير ومثل – وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل: رأيت الصعب غير الهين، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ

(١) سورة الفاتحة من الآية ٧ .

(٢) المقتضب للمبرد (٤/ ٤٢٣).

الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} [1] قال العكبري:" فَإِنْ قُلْتَ الَّذِينَ مَعْرِفَةٌ «وَغَيْرُ» لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لَهُ، فَفِيهِ جَوَابَانِ. أَحَدُهُمَا: أَنَّ «غَيْرَ» إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ مُتَضَادَّيْنِ، وَكَانَا مَعْرِفَتَيْنِ تَعَرَّفَتْ بِالْإِضَافَةِ ؛ كَقَوْلِكَ عَجِبْتُ مِنَ الْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ ؛ وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ هُنَا ؛ لِأَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ، وَالْمَغْضُوبَ عَلَيْهِ مُتَضَادَّانِ. وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ الَّذِينَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ قَصْدَ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ ؛ وَغَيْرُ الْمَغْضُوبِ قَرِيبَةٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالتَّخْصِيصِ الْحَاصِلِ لَهَا بِالْإِضَافَةِ ؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ إِبْهَامٌ مِنْ وَجْهٍ وَاخْتِصَاصٌ مِنْ وَجْهٍ." [2]

وإذا أضيفت (غير) أو (مثل) إلى معرفة، وقارنها ما يشعر بمماثلة خاصة فإنها تتعرف، نحو: راقني هذا البحث، وسأكتب مثله. وهذا معنى قولهم: إذا أريد بكلمة "غير" و"مثل" مغايرة خاصة، ومماثلة خاصة حكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في كلمة: "غير" إذا وقعت بين متضادين.ولهذا فإنَّ زعم الْمُبَرِّد أن "غير" لا تتعرف أبدا لا يفهم على إطلاقه ، أو لا ينبغي أن يكون حكما مطلقا فقد تكتسب (غير) التعريف بالإضافة . والله أعلم .

(١) سورة الفاتحة ٦ ،٧ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن للعقبي ١/١٠.

(مع) بين الاسمية والحرفية

قَالَ المُرَادِي:" وقَوْلُهُ: – أي: ابن مالك – "ومعَ معْ فيها قليل".

(معَ) اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على ما يليق بالمصاحب، وهو ملازم للإضافة والظرفية ، وَقَدْ يُجر بـ (من). حكى سيبويه: ذهب مِنْ مَعِهِ، وهو معرب في أكثر اللغات، وبناؤه على السكون لغة ربيعة.

وفي المحكم "لغة" ربيعة وغنم ولم يحفظ سِيبَوَيْهِ أنه لغة، فزعم أنه ضرورة. وقوله: "قليل" يعني بالنسبة إلى اللغة الأخرى.

وَزَعَمَ أبو جعفر النحاس أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على حرفيتها إذا كانت ساكنة.وليس بصحيح، بل الصحيح أنَّهَا باقيةٌ على اسميتها، وهذا مفهوم من قولِهِ: "فيها". يعني: أنَّ الإسكان قليل في موضع الاسمية، ولو كانت المسكنة حرفا لم يكن الإسكان في الاسمية . [1]

المناقشة:

(مَعَ) من الظروف الَّتِي لا تتصرف ، وَهِي اسْم لمَكَان الِاجْتِمَاع أَو وقته تَقول: زيد مَعَ عَمْرو، وَجئْت مَعَ الْعَصْر وَيدل على اسميتها تنوينها فِي قَوْلك مَعًا وَدخُول (مِنْ) عَلَيْهَا فِي قَوْلهم ذهب من مَعَه وَقُرِئَ {هَذَا ذكر مِنْ معي} [2] ، و(معَ)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٨١٦).

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٢٤ ينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩١ ، وقال أبو حيان :" وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ وَطَلْحَةُ بِتَنْوِينِ ذِكْرُ فِيهِمَا وَكَسْرِ مِيمِ مِنْ فِيهِمَا، وَمَعْنَى مَعِيَ هُنَا عِنْدِي، وَالْمَعْنَى هَذَا ذِكْرُ مَنْ عِنْدِي ومَنْ قَبْلِي أَيْ أُذَكِّرُكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي عِنْدِي كَمَا ذَكَّرَ الْأَنْبِيَاءُ مِنْ قَبْلِي أُمَمَهُمْ، وَدُخُولُ مِنْ عَلَى مَعَ نَادِرٌ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى الصُّحْبَةِ وَالِاجْتِمَاعِ أُجْرِيَ مُجْرَى الظَّرْفِ فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ كَمَا دَخَلَتْ عَلَى قَبْلُ وَبَعْدُ وَعِنْدَ، وَضَعَّفَ أَبُو حَاتِمٍ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لِدُخُولِ مِنْ عَلَى مَعَ وَلَمْ يَرَ لَهَا وَجْهًا.. البحر المحيط في التفسير (٧/ ٤٢١)

تأتي على وجهين الأول أن تكون مضافة ، والثاني ان تكون غير مفتقرة للإضافة مثل جاء الزيدان معًا وجاء الناس معًا.

و(معَ) المتحركة بالفتح لا خلاف في أنها تكون اسما أو حرفا وإنما الخلاف في الساكنة . فذكر المُرَادِيّ أَنَّ سِيبَوَيْهِ لم يحفظ أنها لغة وَزَعَمَ أَنَّ تسكينها ضرورة وهو يشير بذلك إلى قول سيبويه: [1]" وسألت الخليل عن معكم ومع، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسمًا كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معًا وذهبا معًا وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدَّام. قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر، وهو الراعي:

وريشـــي منكـــمُ وهَـــوايَ مَعْـــكُمْ ∴ وإنْ كانـــت زِيـــارتُكُمْ لمامـــا." [2]

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) البيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ص٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩١ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص٣٣١؛ والكتاب ٢/ ٢٨٧؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢/ ٤٨؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص٣٠٦؛ ورصف المباني ص٣٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص٣٩٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤١ "معع".

والمراد بقوله : الريش: اللباس الفاخر. الهوى: الميل. اللمام: القليل ، أي الحين بعد الحين.

المعنى: يقول: إن كل ما عندي من لباس ومال هو من خيركم وفضلكم، لذا فإن هواي منصرف إليكم وإن كانت مودتكم لنا غير مستقرة. .

والشاهد فيه قوله: "هواي معكم" حيث وردت "مع" مبنية على السكون.، قال الأعلم الشنتمري ت ٤٧٦ هـ .

الشاهد فيه تسكين (معْ) تشبيها لها بما يبنى من حروف المعاني على السكون نحو: بل وهل لأنها في الأصل غير متمكنة وإنما أعربت في أكثر كلامهم لوقوعها مفردة في قولهم : جاءوا معا ،وانطلقوا معا هـ الكتاب لسيبويه ٢ / ٤٥ تدقيق محمد فوزي حمزة، ط مكتبة الآداب القاهرة .

ثم أَشَارَ المرادي إلى أن (مع) معرب في أكثر اللغات، وبناؤه على السكون لغة ربيعة.وفي المحكم "لغة"ربيعة وغنم ولم يحفظ سِيبَوَيْهِ أنه لغة، فزعم أنه ضرورة. قال ابن سيده : "مَعَ، وَهُوَ اسْم مَعْنَاهُ الصُّحْبَة. وَكَذَلِكَ (مَعْ)- بِسُكُون الْعين- غير أَن (مَعَ) المحركة الْعين تكون اسما وحرفا، و(مَعْ) المسكنة: حرف لَا غير. وَأنْشد سِيبَوَيْهِ:

ورِيشِي منكمُ وهوايَ مَعْكُمْ ∴ وَإِن كانتْ زِيارَتُكُمْ لِمَاما

وَقَالَ اللَّحيانيّ: وَحكى الْكسَائي، عَن ربيعَة وغنم، انهم يسكنون الْعين من مَعَ، فَيَقُولُونَ مَعْكُم ومَعْنا.هـ [1].

و أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى زعم أبي جعفر النحاس [2] القائل: إنَّ الإجماعَ منعقد على حرفية (مَعْ) إذا كانت ساكنة ، وَرَدَّ هذا الزعم ووصفه بأنَّه غير صحيح ،والصحيح أنها . أي (مَعْ) الساكنة . باقية على اسميتها كما رَدَّ هذا الزعم أبو حَيّان فقال:" وزعم أبو جعفر النحاس: أن الإجماع منعقد على حرفيتها، إذا كانت ساكنة، والصحيح كونها اسمًا إذ ذاك، وكلامُ سِيبَوَيْهِ يشعرُ بذلك." [3]

(١) المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده ت ٤٥٨ هـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي (١/ ١١٠).

(٢) لعله يقصد قول أبي جعفر النحاس في إعراب القرآن :" ومن أسكن العين جعل (مع) حرفا " ولم أعثر على غير ذلك في كتاب إعراب القرآن له ٣١/١، ٩٢/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣/ ١٤٥٨) .

آراء النحاة في إعراب " حبذا "

قال الْمُرَادِيّ:"وقوله: – أي ابن مالك – "

ومثــل نعــم حبــذا الفاعــل ذا" ∴ ... ...

هو "ظاهر" مذهب سيبويه، وهو المختار. قال ابن خروف بعد أن مثّل بحبذا زيد: حب فعل وذا فاعلها، وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه. وأخطأ عليه من زَعَمَ غير ذلك. وفي قوله: "الفاعل ذا" تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا، ولهم مذهبان:

أحــدهما: أن التركيب أزال فاعليـة "ذا"، فصـار "ذا" مـع حـب اسـما واحـدا مرفوعا بالابتداء وخبره ما بعده.

وهو مذهب الْمُبَرِّد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور، ونسبه إلى سيبويه.

وأجاز بعضهم كون "حبذا" خبرا مقدما.

والآخر: أن التركيب أزال اسمية "ذا"، فصار مع حب فعلا فاعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش.

والصحيح: القول بعدم التركيب؛ لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه.هـ. [1]

المناقشة:

اختلف النحاة في إعراب :" حبذا " [2]

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢/ ٩٢٨ ، ٩٢٩.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٤٠٦) وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي٤/ ٢٠٥٩، ٢٠٦٠ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ /٦٠٩ :٦١١ .

١ – فذَهَبَ ابنُ دَرَسْتَوَيْه ، وابنُ كَيْسان ، والْفَارِسِيُّ ، وابن برهان ، وابن خروف [١]– وزَعَمَ أنَّهُ مذهب سِيبَوَيْهِ وأن مَنْ نقلَ عَنْهُ غيره فقد أخطأ عليه – ونقل هذا الزعم الْمُرَادِيّ واختار هذا الرأي ابن مالك أيضا . وهو أن "حَب" فعل ماض ، و"ذا " فاعله قال ابن مالك :" والذي اخترته من كون حبّ باقيا على فعليته وكون ذا باقيا على فاعليته هو مذهب اختيار أبي علي. ذكر أبو علي كون حبذا فعلا وفاعلا في البغداديات الْفَارِسِيّ وابن برهان وابن خروف، وهو ظاهر قول سِيبَوَيْهِ وزَعَمَ قوم منهم ابن هشام اللخمي أن مذهب سِيبَوَيْهِ جعل (حبذا) مبتدأ مخبرا عنه بما بعده. قال ابن خروف: حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدأ وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ مَنْ زَعَمَ غير ذلك." [٢]

٢ – وذهب الْمُبَرِّدُ [٣] وابنُ السراج ، [٤] واختاره ابنُ عصفور [٥] إلي أنَّ " حَبّذا " اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر ، فركب " حَبَّ " مع "ذا" وجعلتا اسما واحدًا وهو ما يفهم من قول سِيبَوَيْهِ:"و زَعَمَ الخليلُ – رَحِمَهُ اللَّهُ -- أنَّ (حبّذا) بمنزلة حبّ الشيء، ولكن(ذا وحب) بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبّذِه، لأنه صار مع حب على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنه كالمثَل. [٦]"

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٩/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٣)

(٣) ينظر المقتضب للمبرد ١٤٣/٢ .

(٤) ينظر الأصول لابن السراج ١/ ١١٥ .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١ .

(٦)الكتاب لسيبويه (٢/ ١٨٠).

٣ – وذهب قومٌ ـ منهم الأخفش، وخطاب الماردي [١]. إلـي أن " حبذا " فعل ماضٍ و" زيدٌ " فاعل فركبَت " حَب " مع ذا وجعلتا فعلا واحدًا وهذا أضعف المذاهب كما ذكر ابن عقيل – رَحِمَهُ اللَّهُ –ـ [٢]. قَالَ ابن منظور:" وحَبَّذَا الأَمْرُ أَي: هُوَ حَبِيبٌ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: جَعَلُوا حَبّ مَعَ ذَا، بِمَنْزِلَةِ الشيءِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ عِنْدَهُ اسْمٌ، وَمَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ بِهِ، ولَزِمَ ذَا حَبَّ، وجَرَى كَالْمَثَلِ؛ والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنهم يَقُولُونَ فِي المؤَنث: حَبَّذا، وَلَا يَقُولُونَ: حَبَّذِه. ومنهُ قَوْلُهُمْ: حَبَّذا زَيْدٌ، فَحَبَّ فِعْل ماضٍ لَا يَتصرَّف، وأَصله حَبُبَ، عَلَى مَا قَالَهُ الفرّاءُ، وَذَا فَاعِلُهُ، وَهُوَ اسْمٌ مُبْهَم مِن أَسْماءِ الإِشارة، جُعِلا شَيْئًا وَاحِدًا، فَصَارَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ يُرْفَع مَا بَعْدَهُ، وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ بالابْتداءِ، وَزَيْدٌ خَبَرُهُ، ...الأَزهري: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: حَبَّذَا كَذَا وَكَذَا، بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ، فَهُوَ حَرْفُ مَعْنىً، أُلِّفَ مِنْ حَبَّ وَذَا. يُقَالُ: حَبَّذا الإِمارةُ، والأَصل حَبُبَ ذَا، فأُدْغِمَتْ إِحْدَى الباءَين فِي الأُخْرى وشُدّدتْ، وَذَا إِشارةٌ إِلَى مَا يَقْرُب مِنْكَ..... وَقَالَ أَبو الْحَسَنِ بْنُ كَيْسَانَ: حَبَّذا كَلِمتان جُعِلَتا شَيْئًا وَاحِدًا، وَلَمْ تُغَيَّرا فِي تَثْنِيَةٍ، وَلَا جَمْعٍ، وَلَا تَأْنِيث، ورُفِع بِهَا الِاسْمُ، تَقُولُ: حَبَّذا زَيْدٌ، وحَبَّذا الزَّيْدانِ، وحَبَّذا الزَّيْدُونَ، وحَبَّذا هِنْد، وحَبَّذا أَنْتَ. وأَنْتُما، وأَنتُم. وحَبَّذا يُبتدأُ بِهَا" [٣]

واختار الْمُرَادِيّ القول بعدم التركيب وصححه فقال :" والصحيح القول بعدم التركيب ؛ لأن فيه إقرار كل من اللفظين علي ما كان عليه ". [٤] ويرى ابن خروف [٥] أنَّ مَنْ أعربَ (حَبَّذا) مبتدأ و(زيدٌ) خبره ،أوْ(حَبَّذا) فعلاً ماضياً و(زيدٌ)

(١) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ت(٤٥٠ هـ) تنظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٥٣/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٩ ،١٦٠ .

(٣) لسان العرب (١/ ٢٩١).

(٤) توضيح المقاصد للمرادي ٢/ ٩٢٩ .

(٥) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٥٩٩ ، ٦٠٠ .

فاعلاً به فلا وجهَ له ؛ لأنَّه ضم الكلمتين بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ وغلَّبَ الاسم تارة والفعل أخرى لغير ضرورة دعت إلى ذلك، فالمذهب الثاني والثالث مردودان عِنْدَ النحاة لعدم الدليل والنظير كما أَشَارَ إلى ذلك ابن عقيل [1]

(1) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/١٤١ ، ١٤٢

مجيء أجمع وفروعها دون كل:

قال الْمُرَادِيّ في قول ابن مالك:"

ودون كـــل قـــد يجـــيء أجمـــع ∴ جمعـــاء أجمعـــون ثـــم جمـــع

وهو معنى قوله في التسهيل: وقد يغنين عن "كل".قال الشارح: وهو قليل، وفي الارتشاف كثر ورود "أجمعين" في القرآن بدون "كل"، فهو توكيد كما يؤكد بكل، وليس من باب الاستغناء عن كل كما زَعَمَ ابن مالك.هـ [1]

المناقشة :

أَشَـارَ الْمُـرَادِيّ – نقـلا عـن أبـي حيـان – إلـى زعـم ابـن مالـك القائـل بـــأن التوكيد بـ (أجمعين) من غير أن يسبقه كل،مـن بـاب الاستغناء عن (كل) وأخواته .

وقد ورد استعمال العرب أجمع في التوكيد غير مسبوقة بكله نحو: جاء الجيش أجمع واستعمال جمعاء غير مسبوقة بكلها نحو: جاءت القبيلة جمعاء واستعمال أجمعين غير مسبوقة بـ كلهم نحو: جاء القوم أجمعون ، واستعمال جمع غير مسبوقة بكلهن نحو جاء النساء جمع ، وزَعَمَ ابنُ مالك – كما ذكرَ الْمُرَادِيّ وأبوحيان وابنُ عقيل وابنُ الناظم– أن ذلك قليل ، ولذلك اعترض أبو حيان عليه فقال: " وكثر ورود (أجمعين) في القرآن دون (كل) فهو يؤكد كما يؤكد (بكل)، وليس من باب الاستغناء به عن (كل) كما زَعَمَ ابن مالك ومن مواضع ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٧٣).

وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٣)

قَالَ السيوطي : – رَحِمَهُ اللَّهُ –" وَالْجُمْهُور على أَنَّه لَا يُؤَكد بِهِ أَي: بأجمع دون كل اخْتِيَارا وَالْمُخْتَار وفَاقا لأبي حَيّان جَوَازه لِكَثْرَة وُرُوده فِي الْقُرْآن وَالْكَلَام الفصيح كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿ولأغوينهم أَجْمَعِينَ﴾ (٤) {وَإِن جَهَنَّم لموعدهم أَجْمَعِينَ}(٥) { لأَملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ﴾ (٦)،وَفِي الصَّحِيح (فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعَ) (٧) (فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) (٨) قَالَ أَبُو حَيَّان (٩) وَلَا يُقَال دَلِيل الْمَنْع وجوب تَقْدِيم (كل) (كل) عِنْد الِاجْتِمَاع لِأَن النَّفس يجب تَقْدِيمهَا على الْعين إِذا اجْتمعَا وَيجوز التَّأْكِيد بِالْعينِ على الِانْفِرَاد" (١٠)

---

(١) سورة البقرة: آية١٦١ .

(٢) سورة الأنعام: آية١٤٩.

(٣) سورة الحجر: آية ٩٢]

(٤) سورة الْحجر: ٣٩ .

(٥) سورةالْحجر: ٤٣.

(٦) سورةهود: ١١٩.

(٧) (السنن الكبرى للنسائي (٨/ ٥٣) .

(٨) ينظر الحديث في سنن ابن ماجة ١/ ٢٧٦ . موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (١٣٣/١)

(٩) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢ /١٩٦ تحقيق د حسن هنداوي .

(١٠)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٣/ ١٦٨. وينظرشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/٣وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٩٥٢) التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٣٧)

حكم زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه

قال المرادي:"تنبيهان .

الأول: فهم من كلامه – أي ابن مالك – أن تخالفهما– أي عطف البيان ومتبوعه – في التعريف والتنكير ممتنع، وأجازه الزَّمَخْشَرِيُّ فجعل قوله تعالى: {مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ}. (١) عطف بيان على {آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ}. (٢) قيل: وهو مخالف لإجماع الفريقين، فلا يلتفت إليه.

الثاني:اشترط الْجرْجَانِيُّ و الزَّمَخْشَرِيُّ زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه، قال في شرح الكافية: (٣) وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت.قال: وقد جعلَ سِيبَوَيْهِ (٤) " ذا الجُمَّة" من " يا هذا ذا الجمة" عطف بيان، مع أن تخصيص هذا زائد على تخصيصه.

وقال في شرح التسهيل(٥):زَعَمَ أكثرُ المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعم منه.

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة، قال: وهو مذهب سيبويه.

---

(١) سورة [آل عمران: من الآية٩٧].قال الشيخ خالد الأزهري وقول الزمخشري: إن {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} إِبْرَاهِيمَ} عطف" بيان "على {آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ} [آل عمران: ٩٧] مخالف لإجماعهم"، لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة. وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر. ولا يجوز أن يكون بدلا، لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددًا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع، وإنما التقدير: منها مقامُ إبراهيمَ، أو: بعضها مقامُ إبراهيمَ، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ.التصريح بمضمون التوضيح ١٤٩/٢.

(٢) سورة آل عمران: من الآية٩٧.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١١٩٤) تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي.

(٤) ينظر الكتاب ١٨٨/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٦/٣.

قلت: فتحصلت ثلاثة مذاهب.هـ [1]

المناقشة:

عطف البيان هو:التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه ،إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة .

والأول : " وهو إيضاح المعرفة "متفق عليه" عِنْدَ البصريين والكوفيين، "كقوله":

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرَ ∴ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

فَاغْفِرْ له اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرْ . [2]

فعمر عطف بيان على "أبو حفص"، ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه .

والثاني : تخصيص متبوعه إن كان نكرةً، نحو :

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٩٨٨: ٩٩٠)

(٢) من الرجز المسدس .

قائله رجل أعرابي كان استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب [رضي الله تعالى عنه] ، وقال: إن ناقتي قد نَقِبَتْ ، فقال له: كذبت، ولم يحمله، فقال هذا الرجز و قوله: "من نقب" بفتح النون والقاف، وهو رقة خف البعير، وقد نقب البعير ينقب، من باب علم يعلم فهو نَقب، بفتح النون وكسر القاف، قوله: "ولا دبر" بفتح الدال والباء الموحدة، من دبر البعير إذا حفي، يقال: أدبر الرَّجُلُ إذا دبر بعيره، وأنقب إذا حفي خف بعيره، قوله: "إن كان فجر" أي: إن كان كذب ومال عن الصدق، وأصله الميل.ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/ ٣٥٥).

"اشتريتُ حُلِيًّا سِوارًا". ومنه قولهُ تَعَالَى "أو كفّارةٌ طَعامُ مَساكينَ".[1] (أو) حرف عطف للتخيير .

و أَشَارَ الْمُرَادِيّ هنا ـ نقلا عن شرح التسهيل ـ إلى زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعم منه.

والصحيح جواز الأوجه الثلاثة، قال: وهو مذهب سيبويه. فالشيخ الْمُرَادِيّ أنكر هذا الزعم ، ووصفه بأنه غير صحيح لأنَّه مخالفٌ لما ذهب إليه شيخ النحاة سيبويه، كما أنه مخالف للقياس .

فزَعَم عبد القاهر الْجرْجَانِيّ والزمخشري، أن لابد من زيادة وضوحه على وضوح متبوعه، يخالف القياس، ويخالف مذهب سيبويه.أما مخالفته القياس فلأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان.

(١) سورة المائدة من الآية ٩٥ .وأجاز فيها الشيخ السمين ثلاثة أوجه فقال :" ورفعُ» طعام «على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من» كفارة «إذ هي من جنسِه. الثاني: أنه بيانٌ لها ...، قاله الفارسي وردَّه الشيخ بأنَّ مذهبَ البصريين أختصاصُ عطفِ البيان بالمعارفِ دونَ النكراتِ. قلت: أبو علي يُخالِفُ في ذلك ويستدل بأدلة، منها: {شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} [النور: ٣٥] ، ف» زيتونةٍ «عنده عطف بيان ل» شجرة «، وكذا قولُه تعالى: {مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ} [إبراهيم: ١٦] ، ف» صديد «عنده بدلٌ من» ماء «والبدلُ فيهما محتملٌ فلا حُجَّةَ له، والبدلُ قد يجيء للبيان. الثالث: أنه خبر مبتدًا محذوف.أي: هي طعام أي: تلك الكفارة." الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٤/ ٤٢٥)

وَأَمَّا مخالفته لمذهب سيبويه، فلأنَّهُ جعلَ ذا الجمة، من قولهم: (يا هذا ذا الجمة) عطف بيان، مع أن الإشارة (هذا) أخص وأوضح من المضاف إلى ذي الألف واللام (ذي الجمة) ؛ لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة. [1]

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ١٤٩).

ما يجري مجرى التسوية مع(أم) المتصلة

قال الْمُرَادِيّ:" إذا عادلت المتصلة بين جملتين، فقد تكونان فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين، قيل: إلا في التسوية، فإنه لا يُذكَر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز: "سواءٌ عليَّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو منطلقٌ" فهذا لا تقوله العرب، وأجازه الأخفش قياسا على الفعلية.... ويجري مجرى التسوية: ما أدري، وليت شعري –ويقع بعده الجملتان– وما أبالي –ويقع بعده الجملتان أيضا– خلافا لمن زَعَمَ أنَّه لا يكون بعده إلا الفعلية.هـ. (١)

المناقشة :

"أمْ" على وجهين، متصلة ومنقطعة. والمتصلة هي العاطفة، وإنما سميت متصلة لأنَّ ما بعدها مَعَ ما قبلها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد.

والمنقطعة بخلاف ذلك، ما بعدها كلام منقطع مما قبلها. ولذلك سميت "منقطعة"وهي التي لم يتقدم عليها همزة التسوية ، ولا همزة مغنية عن (أي) وتفيد الإضراب كـ (بَلْ) كقولِهِ – تَعَالَى– : {تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ} (٢) أي: بَلْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ، ومثله إنَّهَا لإبلٌ أم شَاءٌ أي: بَلْ هي شَاءٌ .

والمتصلة، – وهي العاطفة– لها موضعان:

الموضع الأول: أن تقع بعد همزة التسوية وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سواء) ونحو ذلك، كقولك: ما أبالي أزَيدًا لقيتُ أمْ عمرًا ، وسواءٌ عليَّ

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٠٥ :١٠٠٦).

(٢) سورة السجدة: ٢، ٣.

أَزَيدًا كلمتُ أمْ عمرًا. وفي القرآن الكريم {وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ}[1] وقوله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ .[2] و ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾[3] وأنشد سِيبَوَيْهِ[4] لحسان بن ثابت – رضي الله عنه– :

(ما أُبالي أنَبَّ بالحَزْنِ تيسٌ .·. أم لحاني بظهرِ غيبٍ لئيمُ)[5]

الموضع الثاني : وهي الَّتِي تقعُ بعد همزة مُغنية عَنْ (أي) نحو "أزيدٌ عندك أم عمروٌ " أي : أيُّهُمَا عندك ؟ ومثله : ما أدري أزيدٌ أفضل أم عمروٌ؟، وليت شعري أزيدٌ أفضل أم عمروٌ؟. فهذا كله على معنى أيُّهما أفضل.

و أَشَارَ الْمُرَادِيّ هنا إلى أنَّ (أمْ)المتصلة الواقعة بعد التسوية ، لا يقع بعدها إلا الجملة الفعلية ، ولذلك لا يجوز "سواءٌ عليَّ أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو منطلقٌ"، أي: لا يجوز أن تعطف جملة اسمية على جملة اسمية ، إلا عِنْدَ الأخفش قياسا على الجملة الفعلية ، ومثل لفظ سواء ، ما أدري ، وليت شعري وما أبالي أي : إن

---

(1) سورة الأنبياء: ١٠٩

(٢) سورة البقرة:الآية ٦.

(٣) سورة الأعراف: من الآية١٩٣.

(4) الكتاب ٣ /١٨١

(٥)البيت من الخفيف

وقوله :(الحزن): الغليظ من الأرض، والحَزن مكان بعينه في بلاد بني تميم. يقول: كلام اللئيم لي وعيبه لي، بمنزلة صياح التيس حين يصيح عند النزو. ولحاني: لامني.

والشاهد فيه : دخول (أم) معادلة للألف ، ولايجوز (أو) هنا لأنَّ قوله :"ما أبالي" يفيد التسوية و ينظر البيت الكتاب ٣ / ١٨١ . وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٣) وأمالي ابن الشجري ٣٣٤/٢

همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء، بل كما تقع بعدها تقع بعد: "ما أبالي"، و"ما أدري"، و"ليت شعري"، ونحوهن.

وذكر الأشموني أن (أمْ) المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية تقع عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية ، كما تقع عاطفة جملة فعلية على جملة فعلية فقال – في قول ابن مالك :" وأمْ بها اعطف إثر همز التسوية" وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين، وهو الأكثر، نحو: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ . (١) واسميتين كقوله:-

ولسْتُ أُبالِي بعد فقديَ مالكًا ∴ أموتيَ ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ؟. (٢)

ومختلفتين ، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾ (٣) ، وإذا عادلت بين جملتين في التسوية فقيل : لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز "سواءٌ عليَّ أزيدٌ قائمٌ أم عمروٌ منطلقٌ" فهذا لا يقوله العرب ، وأجازه الأخفشُ قياسًا على الفعلية." (٤)

(١) سورة البقرة:الآية ٦.

(٢) من الطويل ، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه ص١٠٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٤١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٦؛ وهمع الهوامع ٣/ ١٩٦

الشاهد: قوله: "أموتي ناء أم هو الآن واقع" حيث وقعت "أم" بعد همزة التسوية، عاطفة جملة اسمية على جملة اسمية.

(٣) سورة الأعراف: من الآية١٩٣.

(٤) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ٣٧٢، ٣٧٣.

دخول أم المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام .

قَالَ الْمُرَادِيّ:" تدخل "أم" المنقطعة على "هل" وأسماء الاستفهام نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ . (١)،﴿أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ . (٢) وهو فصيحٌ كثير، ولا التفات لمن زَعَمَ أنَّه من الجمع بين أداتي معنى، وأنه قليل جدا.

وبذلك رَدَّ على مَنْ قَالَ: "إنَّها بمعنى" بل والهمزة في كل موضع.هـ

"أم" المنقطعة هي الخالية من شرطي (أم) المتصلة وهما أن يتقدم عليها همزة التسوية ، أو همزة يطلب بها وبـ (أم) التعين ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين، "فلا يفارقها معنى الإضراب" عِنْدَ الجمهور. (٣)

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ هنا إلى أنَّ "أمْ" المنقطعة تدخل على (هَلْ) وأسماء الاستفهام ، ووصف ذلك بالكثرة والفصاحة، كما ردَّ الزعمَ القائل: بأنَّه من الجمع بين أداتي معنى، وأنَّه قليل جدا، كما ردَّ على مَنْ قَالَ : "إنَّها بمعنى (بَلْ) والهمزة في كل موضع، ومن أمثلة دخول(أمْ) المنقطعة على (هلْ) ما أنشده سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ : " وقالَ أناسٌ: (أمْ) أضحت على كلامين، كما قال علقمة ابن عبدة: (٤)

هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ ∴ أم حَبْلُها إذ نَأَتْك اليومَ مصْرومُ

(١) سورة الرعد من الآية ١٦ .

(٢) سورة النمل من الآية ٨٤.

(٣) توضيح القاصد ١٠٠٧/٢.

(٤) علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس شاعر جاهلي توفي نحو: (٢٠ ق . هـ) ينظر الأعلام ٤ /٢٤٧

أم هل كبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبْرتَه ∴ إثْرَ الأَحِبْةِ يومَ البَينِ مَشْكومُ . [1]

فقد اختلف النحاةُ في دخول :(أم)على (هل) الاستفهامية ،وغيرها من أدوات الاستفهام فمنع أبو علي الفارسي[2]،وابن جني، وابن يعيش[3]،دخول: (أم)على (هل) الاستفهامية ،وغيرها،قال ابن جني:" ومما خلعت عنه دلالة الاستفهام ، قول الشاعر [4]:

أَنى جزوا عَامِرًا سوءا بفعلهم ∴ أم كَيفَ يجزونني السوءى من الْحسن

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطِي العلُوقُ بِهِ ∴ رثمان أنف إذ ما ضُنَّ باللبن

فـ(أم) في أصل الوضع للاستفهام، كما أن "كيف" كذلك. ومحال "اجتماع حرفين" لمعنى واحد ؛ فلا بُدَّ أن يكون أحدهما قد خُلِعت عنه دلالة الاستفهام. وينبغي أن يكون ذلك الحرف "أم" دون "كيف"؛ حتى كأنه قال: بل كيف ينفع، فجعلها بمنزلة "بل" في الترك "والتحول". ولا يجوز أن تكون "كيف" هي المخلوعة

---

(١) البيتان من من شواهد سيبويه ٣/ ١٧٨ على دخول "أم" المنقطعة على "هل" و"أم" المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام، أما "أم" المنقطعة فتدخل عليها إلا ألف الاستفهام.
المشكوم: المجزى، وقال ابن الشجري: مشكوم: مثاب مجازى. إثر الأحبة –بكسر الهمزة وسكون الثاء– وفتحها لغة.البين: الفراق، وإثر ويوم متعلقان "ببكى". والعبرة: الدمعة، أي: لم يشتفِ من البكاء؛ لأن في ذلك راحة
وانظر المقتضب ٣/ ٢٩٠، والأصول في النحو لابن السراج (٢/ ٥٩) وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٤، وابن يعيش ٨/ ١٥٣.

(٢) المسائل المنثورة ص ٢٠٥

(٣) شرح المفصل ١٨/٤ .

(٤) البيتان من البسيط لأفنون التغلبي – الخصائص (٢/ ١٨٦، ٣/ ١٠٧)، وشرح المفصل (٤/ ١٨)، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٤٩) ، والعلوق من الإبل: التي لا ترأم ولدها، ولا تدر عليه؛ ورئمانها: عطفها ومحبتها.

عنها دلالة الاستفهام؛ لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها؛ لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها، كما أنه لما خلعت دلالة الاستفهام عن "مَنْ" أعربت في قولهم: ضرب مَنٌ منًا. وكذلك قولك: مررت برجل أيّ رجل، لما خلعت عنها دلالة الاستفهام "جرت وصفًا"(١)

وأجاز سِيبَوَيْهِ دخول (أم) على (هل) وأدوات الاستفهام إلا الألف فقال:" باب تبيان (أمْ) لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف؟ تقول: أم من تقولُ، أم هل تقولُ، ولا تقول: أم أتقول؟ وذاك لأنَّ أم بمنزلة الألف، وليست: أي ومن وما ومتى بمنزلة الألف، وإنما هي أسماء بمنزلة: هذا وذاك، إلاَّ أنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف." (٢)

كما عَرَّفَ الْمُرَادِيُّ (أم) المنقطعة فِي قَوْلِهِ:" وهي الَّتِي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين. واختلف في معناها، فقال البصريون: إنها تقدر بـ (بل) والهمزة مطلقًا. وقال قوم: إنها تقدر بـ (بل) مطلقًا. وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط. ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام ، ما عدا الهمزة . نحو : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (٣)﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.(٤) وهو فصيح كثير. وَوَهَمَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ قليل جدًا ؛ لأَنَّهُ من الجمع بين أداتي معنى واحد. وقدر بعضهم (أم) هذه بالهمزة

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ١٨٦

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٨٩).

(٣) سورة الرعد من الآية١٦ .

(٤) سورة النمل من الآية: ٨٤.

وحدها، فِي قَوْلِهِ – تَعَالَى – ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِ الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١)".(٢)

والشيخ الْمُرَادِيّ ذكرَ أنَّ دخول (أم) على (هل) وأدوات الاستفهام كثير ،ووصف الزعم القائل بأنَّه قليل بالوهم ، ولم يصرح بصاحبي الزعم ، وإنما صرح بهما أبو حيان وهما: ابن عصفور ، والصفار ، ووصف دخول (أم) على (هل) وغيرها من أسماء وأدوات الاستفهام بأنه كثير وفصيح ، خلافا لابن عصفور فإنه ادعى أنه لا يحفظ إلا في القليل من الشعر.ولهذا قَالَ أَبُو حَيَّان عن ابن عصفور، والصفار:" "وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى"(٣)

ومما سبق يتبين أن ما ذهب إليه سيبويه، من جواز دخول (أمْ) على (هل) وأدوات الاستفهام هو الصواب ، لوروده في القرآن الكريم ،والكلام العربي الفصيح .

(١) سورة الشورى آية: ٩.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٢٠٥،٢٠٦) .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠١٠).

هل تأتي (أو) بمعنى (بل) للإضراب؟ (١)

قالَ الْمُرَادِيّ: – مشيرا إلى أنَّ (أوْ) تأتي بمعنى (بلْ) للإضراب –

" والإضراب، كقولِهِ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (٢).قال الفراء: "أو" هنا بمعنى "بل". وأشار– أي ابن مالك – بقوله: "بها أيضا نمي" (٣) أي: نُقل، إلا أن ورودها للإضراب غير متفق عليه. وقال في شرح الكافية: أجاز الكوفيون موافقتهما "بل" في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن برهان. قلت: وابن جني. قال في قراءة أبي السمال ﴿ أَوْ كُلَّمَا عاهدوا عهدا﴾ (٤) : معنى "أوْ" هنا معنى "بل".

وقال ابن عصفور: والإضراب ذكره سِيبَوَيْهِ في النفي والنهي إذا أعدْت العامل ، كقولك: "لست بشرا، أو لست عمرا، ولا تضرب زيدا، أو لا تضرب عمرا " . قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق، واستدلوا بقوله تعالى: {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً}.(٥) قال: وما ذهبوا إليه فاسد.هـ. (٦)

---

(١) الإضراب: الْإِبْطَال وَالرُّجُوع ، وَعند النُّحَاة لَهُ مَعْنيانِ: إبطَال الحكم الأول وَالرُّجُوع عَنهُ إِمَّا لغلط أَو لنسيان، كَقَوْلِك: (قَامَ زيد بل عَمْرو) و (مَا قَامَ زيد بل عَمْرو)
وَالثَّانِي: إبطَال الأول لانْتِهَاء مُدَّة ذَلِك، نَحْو قَوْله تَعَالَى: {أتأتون الذكران} ثمَّ قَالَ: {بل أَنْتُم قوم عادون} كَأَنَّهُ انْتَهَت مُدَّة الْقِصَّة الأولى فَأخذ فِي قصَّة أُخْرَى؛ وَلم يرد أَن الأولى لم تكن، والإضراب يبطل بِهِ الحكم السَّابِق وَلَا يبطل بالاستدراك. الكليات للكفوي (ص:١٣٧)

(٢) سورة الصافات آية ١٤٧ .

(٣) معنى "نمي" روى وأسند، يقال: نميت الحديث نميًا، إذا أسندته ورفعته، أي روى هذا المعنى في (أو) عن العرب، وعرف من كلامها، غير أن في كلامه إشعارًا بقلة ذلك في الاستعمال.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٠٠ وتنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن ص ٨ .

(٥) سورة البقرة من الآية ٧٤ .

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٠٩ ، ١٠١٠).

المناقشة:

الأصل في (أو) أن تكون للعطف ، وهي تدل على معان مختلفة ، وقد أجاز الكوفيون أن تأتي بمعنى (بل) التي تفيد الإضراب ، ومنع ذلك البصريون، واستدل الكوفيون لمذهبهم بورودها في كتاب الله ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١) واستدلوا بقول ذي الرمة : (٢)

بَدَتْ مِثْل قَرْنِ الشَّمْس فِي رَونق الضُّحى .. وَصورتِهَا أوْ أنْت فِي العْيَن أمْلَحُ

فـ (أوْ) في الآية والبيت بمعنى (بل) ذكر ذلك الفراء (٣)

و أَشَارَ الْمُرَادِيّ هنا ـ نقلا عن ابن عصفور ـ إلى رد الزعم القائل : بأن (أو) تكون للإضراب مطلقا ، ونقده ووصفه بأنه فاسد . وقد ذكر لها العلماء الكثير من المواضع فأورد لها علي بن محمد الهروي ثلاثة عشر موضعا منها الإضراب(٤) الإضراب(٤) كما ذكر ابن هشام أن (أو) حرف عطف ذكر له المتأخرون معانى انتهت إلى اثني عشر ومنها الإضراب ، و نقل عن سِيبَوَيْهِ أنه لا يجوز ذلك إلا بشرطين، هما تقدم نفي أَو نهي وإعادة الْعَامِل ، و أن القائل بأنها تأتي للإضراب مطلقا هم الكوفيون وأبو عَلي الْفَارِسِيُّ ، وأبو الفتح عثمان بن جني ، وعبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، فقال:" من مواضع (أو) الإضراب كـ (بل) فَعَن سِيبَوَيْهِ إِجَازَة ذَلِك بِشَرْطَيْنِ تقدم نفي أَو نهي وإعادة الْعَامِل نَحْو مَا قَامَ زيد أَو مَا قَامَ عَمْرو وَلَا يقم زيد أَو لَا يقم عَمْرو وَنَقله عَنهُ ابْن عُصْفُور وَيُؤَيِّدهُ أَنه قَالَ فِي ﴿وَلَا

---

(١) سورة الصافات آية ١٤٧ .

(٢) البيت من الطويل في ملحق ديوانه ٦٦٤ ، وهو من شواهد معاني الفراء ٧٢/١ والخصائص ٢/ ٤٥٨ ، اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٤٢٤) وقوله (قرن الشمس) أعلاها السان (ق ر ن) .

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٧٢)

(٤) ينظر الأزهية ص ١١١.

تُطِع مِنْهُم آثِما أَو كفورا﴾ [1] وَلَو قلت أَو لَا تُطِع كفورا انْقَلب الْمَعْنى يَعْنِي أَنه يصير إضرابا عَن النَّهْي الأول ونهيا عَن الثَّانِي فَقَط وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو عَليّ وَأَبُو الْفَتْح وَابْن برهَان تَأتي للإضراب مُطلقًا احتجاجا بقول جرير :

مَاذَا ترى فِي عِيَال قد برمت بهم ∴ لم أحص عدتهمْ إِلَّا بعداد

كَانُوا ثَمَانِينَ أَو زادوا ثَمَانِيَة لَوْلَا رجاؤك قد قتلت أَوْلَادِي [2]

وَقِرَاءَة أبي السمال [3] {أَوْ كلما عَاهَدُوا عهدا نبذه فريق مِنْهُم}[4] بِسُكُون وَاو (أَو) وَاخْتلف فِي {وأرسلناه إِلَى مائَة ألف أَو يزِيدُونَ} [5] فَقَالَ الْفراء [6] : بل يزِيدُونَ هَكَذَا جَاءَ فِي التَّفْسِير مَعَ صِحَّته فِي الْعَرَبيَّة وَقَالَ بعض الْكُوفِيّين بِمَعْنى الْوَاو وللبصريين فِيهَا أَقْوَال قيل للابهام وَقيل للتَّخْيِير أَي إِذا رَآهُمْ الرَّائِي تخير بَين أَن يَقُول هم مئة ألف أَو يَقُول هم أَكثر نَقله ابْن الشجري عَن سِيبَوَيْهِ وَفِي ثُبُوته عَنهُ نظر . [7]

---

(١) سورة الإنسان من الآية ٢٤ .

(٢) البيتان من البسيط قالهما جرير من قصيدة في مدح معاوية بن هشام بن عبد الملك الديوان ص١٥٦و شرح الكافية الشافية (٣/ ١٢٢١)

وجه الاستشهاد مجيء (أو) حرف عطف مفيدا معنى الإضراب .

(٣) أبو السَمَّال العدوي المقرئ. قَعْنَب بن هلال ت ٢١٥ هـ تنظر ترجمته في ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين ز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) (٤/ ٥٣٤) تحقيق: علي محمد البجاوي ، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٠٥) لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري،(المتوفى: ٨٣٣هـ)

(٤) سورة البقرة من الآية ١٠٠. .

(٥) سورة الصافات آية ١٤٧.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء (١/ ٧٢)

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٩١).

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء (أوْ) بمعنى (بَلْ) في إفادة الإضراب هو الراجح لما ورد من الآيات القرآنية ، وأشعار العرب ، ويؤيد ذلك ما ورد عن ابن عباس من أنَّه كان يقول معنى قوله: (أوْ) (بل يزيدون) [1] ، كما استشهد ابن مالك على مجيئها للإضراب بقراءة أبي السمال: (أوْ كلّما عاهدوا عهدا) وبقول الفراء فِي قَوْلِهِ تعالى: {إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} وبإثبات أبي عليّ لذلك كما نقله عنه ابن برهان[2]

(١) ينظر تفسير الطبري ٢٣ /١٠٤ ، وينظر البحر المحيط ٣٧٦/٧ .

(٢) شرح اللمع [٤/ ١٦١] وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٤٦٧) .

العطف بـ (لا)على المنادى

قال المرادي:"ثم انتقل إلى "لا"، فقال:

... ... ∴ ولا نـــداء او أمـــرا أو إثباتـــا تـــلا

أي: وأَوْلِ "لا" نداء نحو: "يا يزيد لا عمرو" أو أمرا نحو: "اضرب زيدا لا عمرا" أو إثباتا نحو: "زيد كاتب لا شاعر".:"وزَعَمَ ابنُ سعدان أن العطف "بلا" على منادى ليس من كلام العرب، ونص على جوازه سيبويه.ومنع أبو القاسم الزجاجي في كتاب معانى الحروف أن يُعطَف بها بعد الفعل الماضي، وليس منع ذلك بصحيح؛ لثبوته في كلام العرب." (١)

المناقشة:

أَشَارَ الشيخُ الْمُرَادِيّ إلى أن العطف بـ (لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهي النداء والأمر، والإثبات، وهو الخبر المثبت.

فالنداء نحو : يا زيد لا عمرو، ويا سلمان لا قاسم ، والأمر نحو قولك: اضرب زيدًا لا عمرًا. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهم ارحم زيدًا لا عمرًا، واغفر لمحمد لا لفلان . وكذلك : غفر الله لزيد لا لعمرٍ.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠١٩) .

وردَّ الْمُرَادِيّ زعم محمد بن سعدان [1] كما ردَّه الشاطبي فقال:" زَعَمَ بعضهم أن العطف بـ (لا) في النداء لم يأت عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أجيز على ما اقتضاه المعنى والقياس".

وهذا الذي قال غير بين، فقد نقل سِيبَوَيْهِ في أمثلة العطف على المنادي: يا زيد لا عمرو، والظاهر أنه لا يمثل إلا بما سمع بعينه، أو ما سمع مثله. وقال ابن خروف: إنَّ العطفَ في النداء بجميع حروف العطف سائغ، فالظاهر خلاف ما قال[2]. وَقَالَ شيخُ النحاة سِيبَوَيْهِ مشيرا إلى أنَّ (لا) يعطف بها بعد النداء : " وتقول: يا زيدُ وعمرو، ليس إلا لأنَّهما قد اشتركا في النداء فِي قَوْلِهِ يا ، وكذلك يا زيدُ وعبد الله، ويا زيدُ لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخِرِ كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على يا" [3]

ويتبين مما سبق أنَّ (لَا) يعْطف بهَا بعد أَمر نَحْو: اضْرِب زيداً لَا عمراً أَوَدُعَاء نَحْو: غفر اللهُ لزيدٍ لَا لبكرٍ أوتحضيض نَحْو: هلَّا تضرب زيدا لَا عمرا ويُعطف بها بَعْد إِيجَاب نَحْو: جَاءَ زيدٌ لَا عَمْرٌو، و زيدٌ قَائِمٌ لَا عَمْرٌو أَو لَا قَاعد ، وَيقومُ زيدٌ لَا عَمْرٌو، فلا يُعطف بها بعد النفي ، فهي لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولهذا فلا يعطف بها إلّا بعد إيجاب .

---

(١) هو أبو جعفر الضرير محمد بن سعدان. نشأ بالكوفة، وأخذ عن أبي معاوية الضرير وغيره، ثم اشتهر بالعربية والقراءات. وكان من النحاة الكوفيين الموثوق بهم؛. مات ابن سعدان يوم الأضحى سنة: ٢٣١هـ. تنظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤٠/٣ ، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٣٧٠/٢ .

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/ ١٤١،١٤٠).

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٨٦).

وَأجازَ سِيبَوَيْه العطف بـ (لا) بعد النداء نَحْو: يَا ابْنَ أخي لَا ابْنَ عمي وَأنْكرهُ ابْن سَعْدَان[1] من الكوفيين وَقَالَ لَيْسَ هَذَا من كَلَام العرب وقال أَبُو حَيَّان وَهَذِه شَهَادَة على نفي وَالظَّن لسيبويه أَنَّه لم يذكرهُ فِي كِتَابه إِلَّا وَهُوَ مسموعٌ ، ومن هنا فالأصح ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ وجمهور النحاة ، وأجازَ الْفراءُ العطفَ بِهَا علىَ اسم لَعَلَّ نَحْو: لَعَلَّ عمرا لَا زيدا منطلقٌ ، كَمَا يجوز ذَلِك فِي اسْم إِن نحو إِنَّ عمراً لا خالداً ذاهبٌ ." [2]

كما نقدَ الْمُرَادِيّ ما ذهب إليه أبو القاسم الزجاجي [3] حيث منع أن يُعطَف بـ (لا) بعد الفعل الماضي.، ووصف المرادي منعه بأنه غير صحيح ؛ لثبوته في كلام العرب ، ولا يمنع جمهور النحاة العطف بها على معمول الفعل الماضي؛ لأنَّ الماضي ورد في الكتاب العزيز منفيّا بـ (لا) قال الله تعالى: {فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى} [4] وقال تعالى:{ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} [5] .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧٠ والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٣ / ١٦١ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٣ / ١٦١ .

(٣) ينظر حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ص ٣١ تحقيق علي توفيق الحمد إربد دار الأمل مؤسسة الرسالة

(٤) سورة القيامة ٣١ .

(٥) سورة البلد ١١ .

ومن العطف بها بعد الماضي قول الشاعر: [1]

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ بِلَبُوبِه .·. عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ القَوَاعِلِ

([1]) البيت من الطويل ، لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

وقوله : "دثارًا" بكسر الدال وبالثاء المثلثة؛ اسم راع لامرئ القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف من بني أسد، قوله: "بلبونه" اللبون بفتح اللام الإبل التي لها ألبان، و "العقاب": هو الطائر المعروف، و"تنوفى" بضم التاء المثناة من فوق وضم النون وسكون الواو وفتح الفاء؛ والشاهد في قوله:

"لا عقاب القواعل" فإنه معطوف على معمول فعل ماض، وهو العقاب الأول، وفيه رد على أبي القاسم الزجاجي في منعه أن يعطف بلا بعد الفعل الماضي ، وممن ردوا عليه ابن عصفور وابن هشام وغيرهما. يقول ابن عصفور: "والذي يدل على فساد مذهبه ... ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله: (البيت) فعطف بلا بعد حلقت وهو ماضي".

ينظر البيت في الخصائص لابن جني ١٩١/٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٠/١ والمغني ٣١٨/١ واللسان (م ن ع)

" حذف الفاء العاطفة مع معطوفها "

قالَ الْمُرَادِيّ:" وقوله:- أي: ابن مالك -

والفاء قد تُحذف مع ما عطفتْ .

يعني: إذا أمن اللبس. ومنه: {اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ} [1] أي: فضرب فانفجرت. وزَعَمَ ابن عُصْفُور أنَّه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف، فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف، فأبقي من كل منهما ما يدل على المحذوف. ورُدّ بقوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [2]أي: فأفطر فعدةٌ؛ لأنَّ فاء العطفِ لا تنوبُ منابَ فاءِ الجزاءِ.هـ[3]

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى جوازِ حذف الفاء العاطفة مَعَ معطوفها إذا أُمِنَ اللبسُ كما ردَّ زعم ابن عُصْفُور [4] القائل: بأنَّه إنما حذف المعطوف عليه وحده وحذفت الفاء من المعطوف، فاتصلت الفاء الأولى بالمعطوف، فأبقي من كل منهما ما يدل على المحذوف كما رَدَّ هذا الزعم الشيخ السمين فقال:" قوله: {فانفجرت} » الفاءُ

---

(١) سورة البقرة من الآية ٦٠ .

(٢) سورة البقرة من الآية ١٨٤قال أبو حيان. فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِرَفْعُ عِدَّةٌ عَلَى أَنَّـهُ مُبْتَدَأٌ مَحْـذُوفُ الْخَبَرِ، وَقَـدَّرَ:قَبْلُ، أَيْ: فَعَلَيْـهِ عِـدَّةٌ وَبَعْدُ أَيْ: أَمْثَـلُ لَـهُ، أَوْ خَبَرُ مُبْتَـدَأٍ مَحْذُوفٍ، أي: فَالْوَاجِبُ، أَوْ:

فَالْحُكْمُ عِدَّةٌ.وقرىء: فَعِدَّةً، بِالنَّصْبِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ، أَيْ: فَلْيَصُمْ عِدَّةً، وَعِدَّةٌ هُنَا بِمَعْنَى مَعْدُودٍ، كَالرَّعْيِ وَالطَّحْنِ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَيْ: فَصَوْمُ عِدَّةٍ مَا أَفْطَرَ، وَبَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ مَحْذُوفٌ بِهِ يصح الكلام، التقدير: فافطر فعدة." البحر المحيط (٢/ ١٨٤).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ١٠٢٨).

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجيّ لابن عُصْفُور ٢٥١/١ تحقيق صاحب أبو جناح ط بغداد .

«عاطفةٌ على محذوفٍ لا بُدَّ منه، تقديرُه: فَضَرَبَ فانفجَرَت، وقال ابنُ عصفور:» [إن] هذه الفاءَ الموجودةَ هي الداخلةُ على ذلك الفعلِ المحذوفِ، والفاءُ الداخلةُ على «انفجَرتْ محذوفةٌ» وكأنه يقولُ: حُذِفَ الفعلُ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه، وحُذِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالةِ الأولى عليها. ولا حاجةَ تَدْعُو إلى ذلك، بل يُقال: حُذِفَتْ الفاءُ وما عَطَفَتْه قبلها. وجَعَلَها الزَّمَخْشَرِيُّ جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ، قالَ: «أو: فإن ضَرَبْتَ فقد انفجرَتْ، قال:» وهي على هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ «، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ. (١)

وقال ابن مالك في حذف حرف العطف مع المعطوف :" قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه، وتشاركها في الأوّل الفاء و «أم»، وفي الثّاني «أو» ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا، ونذر ذلك مع «أو»." (٢) فالفاء تشارك الواو في حذفها مع معطوفها ومن أمثلة حذف الفاء مع معطوفها: قوله تعالى: {فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} (٣) أي فأفطر فعدة من أيام أخر ومنه قوله تعالى: { اذْهَبْ بِكِتابِي هذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ماذا يَرْجِعُونَ قالَتْ يا أَيُّهَا الْمَلَأُ } (٤)لأن المعنى فذهب فألقاه فقالت: ومنه :

{ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ} (٥)؛ لأن المعنى فأرسلوه فأتاه فقال.

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١/ ٣٨٥).

(٢) التسهيل لابن مالك ص ١٧٨ .

(٣) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

(٤) سورة النمل ٢٨ .

(٥) سورة يوسف ٤٥ ، ٤٦ .

ومنه قوله عز وجل :{ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ} [1] ومعناه : فاختلفوا فبعث اللَّه. وإنما حذف لدلالة قوله: (لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) والدليل عليه قوله عز وجل {وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} [2]

كما نقدَ ناظرُ الجيشِ ما ذهبَ إليه ابنُ عصفور فقال :" ولابن عصفور فِي قَوْلِهِ تعالى:{ أَنِ اضْرِبْ بِعَصاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ} [3] تقرير عجيب، وهو أن حرف العطف لم يحذف وإنما حذف المعطوف عليه وحده دون الفاء وحذفت الفاء من المعطوف وأقرت الفاء من المعطوف عليه واتصلت بالمعطوف فأبقى من كلّ ما دلّ على المحذوف... وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ القرآن العزيز ملآن من حذف جمل معطوفة – بالفاء وكثر ذلك في قصة يوسف ، وقصة سليمان مع الهدهد – عليهما الصلاة والسّلام – وقدْ حذف فِي قَوْلِهِ تعالى: { فَمَنْ كانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [4] تقديره «فأفطر»؛ إذ لا يجوز أن تنوب فاء المعطف مناب فاء الجزاء." [5]

---

(1)سورة البقرة: من الآية ٢١٣

(2)سورة يونس: الآية ١٩.

(3) سورة الشعراء من الآية ٦٣ .

(4) سورة البقرة من الآية ١٨٤ .

(5) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٥٠٩، ٣٥١٠

ومـن هنا فالأصح ما ذهبَ إليه الشيخُ الْمُرَادِيّ ومن قبله ابن مالك وأبو حَيَّان[1] ، وغيرهما من النحاة من جواز حذف بعض حروف العطف مع المعطوف ومنها الفاء ، وأمّا ما ذهب إليه ابن عصفور فمردودٌ بما سبق من الآيات القرآنية ومردود بما فيه من التكلف والمخالفة للجمهور من النحاة .

([1]) ينظر شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٨١) وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ٢٠١٧).

آراء العلماء في بدل الغلط

قالَ الْمُرَادِيّ:" بدل الغلط ، وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري على لسان المتكلم من غير قصد . وهذا النوع ، قالَ الْمُبَرِّدُ وغيره: لا يوجد في كلام "العرب" لا نثرها ولا نظمها، وإنما يقع في لفظ "الغلاط". وزَعَمَ قومٌ، منهم: ابن السيد [1] أنه وجد في شعر العرب ، كقول ذي الرمة [2]:

لمياء في شفتيها حُوَّةٌ لَعَسٌ ... ∴ ... ...

---

(١) ابن السيد البطليوسي هوعبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، من العلماء باللغة والأدب، ولد ونشأ في بطليوس في الأندلس، –توفي (٥٢١ هـ) تنظر ترجمته في إنباه الرواة على أنباه النحاة ١٤١/٢ ، وشذرات الذهب ٤: ٦٤– ٦٥. وينظر قوله في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٠٠

(٢) صدر بيت من البسيط وتمامه.

... ... ∴ وفي اللِّثَاتِ وفي أنيابهَا شَنَبُ

استشهد به ابن السيد على مجيء بدل الغلط سماعًا وقياسًا، فالسماع أورد فيه بيت ذي الرمة، وقد رد عليه النحويون، يقول السيوطي: "وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، وطلبت غيري به فلم يعرفه، وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجده في قول ذي الرمة: (البيت) قال: فلعس: بدل غلط؛ لأن الحوة: السواد بعينه، واللعس: سواد مشرب بحمرة، ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره: في شفتيها حوة وفي اللثات لعس، وفي أنيابها شنب". همع الهوامع (٣/ ١٢، ١٧٨، ١٧٩) وقال ابن عصفور: "ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعس صفة للحوة كأنه قال: حوة لعساء أي: حوة مشوبة بحمرة، كما قالوا: رجل عدل يريدون: عادل فيكون من باب الوصف بالمصدر". شرح جمل الزجاجي "الكبير" (١/ ٢٨٣)، وقال أيضًا: "فأما قوله: (البيت) فيتخرج على أن يكون لعس مصدرًا وصف به حوة على حد قولهم: رجل عدل، أي: حوة لعساء، والحوة: السواد الخالص، واللعس: سواد تشوبه حمرة". المقرب (١/ ٢٤٤)، وينظر حاشية الصبان (٣/ ١٢٧).

قال : "لعس" بدل غلط؛ لأن الحوة السواد، واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره؛ لإمكان تأويله..هـ [1]

المناقشة :

بدل الْغَلَطَ هُوَ: مَا ذكر فِيهِ الأول من غير قصد بل سبق اللِّسَان إِلَيْهِ وَبِهَذَا يُفَارق بدل البداء وَإِن كَانَ مثله فِي اللَّفْظ ، وَهَذَا الْقسم أثْبته سِيبَوَيْهِ وَغَيره قَالَ سِيبَوَيْهِ:" ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدا أباه، والأبُ غيرُ زيد، لأنّك لا تبينَّه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تثنَّى الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنَّما تثنَّيه وتُؤكِّدُهُ مُثَنًّى بما هو منه أو هو هو وإنّما يجوز رأيتُ زيداً أباه ورأيت عمراً، أَن يكون أراد أن يقول: رأيتُ عمرا أو رأيتُ ابا زيد، فَغَلِطَ أو نَسِيَ، ثم استَدرك كلامَه بعدُ؛ " وإمّا أن يكون أَضْرَبَ عن ذلك فنَحَّاه وجعل عمراً مكانَه ".[2]" فسيبويه ذكر بدل الغلط والنسيان، ولم يقلله ولا استقبحه بل أطلق القول فيه كسائر أقسام البدل. غير أنه كما ذكر ابن السراج [3]": لا يقع في شعر ولا كلامٍ معمولٍ محكك؛ بل يجيء على سبق اللسان إلى ما لا يريده، فيلغيه ويلفظ بما يريد. وذلك نحو قولهم: مررتُ برجلٍ حمارٍ، كأنه أراد أن يقول: مررتَ بحمار فغلط فقال: برجلٍ أو بشيءٍ.

وأنكر الْمُبَرِّدُ وخَطَّاب الماردي بدل الغلط فقالَ الْمُبَرِّدُ :" وللبدل مَوضِع آخر وَهُوَ الَّذِي يُقَال لَهُ بدل الْغَلَط وَذَلِكَ قَوْلك: مَرَرْت بِرَجُل حمارٍ أَراد أَن يَقُول: مَرَرْت بِحِمَار فإِمَّا أَن يكون غلِط فِي قَوْله مَرَرْت بِرَجُل فتدارك فَوضع الَّذِي جاءَ بِهِ وَهُوَ

(١) توضح المقاصد للمرادي(٢/ ١٠٤٠ ،١٠٤١).
(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٥١، ١٥٢.
(٣)الأصول في النحو لابن السراج (٢/ ٤٨).

يُريدهُ فِي مَوْضِعه أَو يكون كأَنَّه نسِي فَذكر فَهَذَا الْبَدَل لَا يكون مثلُه فِي قُرْآن وَلَا شعر وَلَكِن إِذا وَقع مثلُه فِي الْكَلَام غَلطا أَو نِسْيانا فَهَكَذَا إِعرابه" (١)

وَقَالَ خطاب :"لَا يُوجد فِي كَلَام الْعَرَب لَا نثرها وَلَا نظمها وَقد عنيت بِطَلَب ذَلِك فِي الْكَلَام وَالشعر فَلم أَجِدهُ وطلبت غَيْرِي بِهِ فَلم يعرفهُ وَادّعى أَبُو مُحَمَّد بن السَّيِّد (٢)أَنه وجد فِي قَول ذِي الرمة

لَمْيَاءُ فِي شَفَتْيها حُوَّة لَعَسٌ ∴ وَفِي اللّثَاثِ وَفِي أنيابها شَنَبُ

قَالَ (فلعس بدل غلط لِأَن الحوة السوَاد بِعَيْنِه واللعس سَواد مشرب بحمرة) ورد بِأَنَّهُ من بَاب التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير وَتَقْدِيره فِي شفتيها حوة وَفِي اللثاث لعس وَفِي أنيابها شنب (٣)

و الْمُرَادِيّ نقدَ زعم ابن السيد حيث أجاز مجيء بدل الغلط في الشعر وقالَ ولا حجة له فيما ذكره؛ لإمكان تأويله.

ويتبين مما سبق أنه على الرغم من أن سِيبَوَيْهِ أثبت هذا النوع من البدل إلا أنه لا يُقاس عليه؛ لأنّه يقع على غير قصد، والأولى في مثل هذا إذا وقع في كلام الإنسان أن يأتي بـ (بل) ؛ ليُعلم أنّه غالط، ولهذا فبدلُ الغَلَط والنسْيانِ، ومثلُ ذلك لا يكون في القرآن، ولا في شعرٍ. أمّا القرآن، فهو مُنزَّهٌ عن الغلط، وكذلك الشعرُ الفصيحُ، لأنّ الظاهر من حال الشاعر مُعاوَدةُ ما نَظَمَه، فإذا وجد غلطًا أصلحَه. (٤)

(١) المقتضب للمبرد (١/ ٢٨)

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٠٠ تحقيق أ د حمزة النشرتي .

(٣) ينظر التذييل والتكميل ١٣ /٣١ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٦٢).

(أي) في الاختصاص

قالَ المرادي:" وذهبَ السِّيرَافِيُّ إلى أن "أيا" في الاختصاص معربة، وزَعَمَ أنَّها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كذا، هو أيُّها الرجلُ، أي: المخصوص به.

والثاني: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيُّها الرَّجُلُ المخصوص أنا المذكور. [1]

المناقشة:

(أيّ) في الاختصاص[2] مبنية على الضم كحالها في النداء، وليست منادى، فحكم (أيٍّ) في هذا الباب حكمها في باب النداء من بناءها على الضَمِّ مَحكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس مُلتَزِماً فيه الرفع. وهذا كذلك ليس خاص بالنداء. ولا يدخل عليها حرف النداء لأنَّ المراد بها: المُتكلِّم، والمُتكلِّم لا ينادي نفسه، ولذلك قيل: خبر،وهذا ما يفهم من قول شيخ النحاة في باب ما جرى على حرف النداء وصفا له وليس بمنادى ينبهه غيره، ولكنه اختُصّ كما أن المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك. فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء.... قولك: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيُّها الرجلُ، ونفعل نحن كذا وكذا

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١١٥١) .

(٢) ومعنى الاختصاص عند النحويين: أن تأتي بـ (أيها) المختصة بالنداء من غير حرف نداء، تفيد تأكيد الاختصاص للمتكلم بما ذكر في الخبر.. والمختص على قسمين: قسم مبنى على الضم وهو (أيُّها الفتى) ونحوه وبنى لشبهه بالمنادى لفظا، وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فإذا قلت أنا أفعل كذا أيُّها الرجلُ فتقدير عامله: (أخص بذلك أيُّها الرجلُ) والمراد (بأيّها) : المتكلم نفسه ، وقسمٌ معربٌ نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام. ينظر شرح المكودي على الألفية (ص: ٢٥٦)

أيُّها القومُ، وعلى المُضارِبِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ، واللهم اغفِر لنا أيَّتُها العصابة، وأردت أن تختص ولا تُبهم حين قلت: أيَّتُها العصابةُ وأيُّها الرجلُ، أراد أن يؤكد ؛ لأنَّه قد اختص حين قال أنا، ولكنه أكّد كما تقول للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمعٌ منصِتٌ لك: كذا كان الأمرُ يا أبا فلان، توكيدا. ولا تُدخل يا ها هنا لأنك لست تنبه غيرك. يعني: اللهمّ غفر لنا أيَّتُها العصابة." (١)

زَعَمَ السِّيرَافِيُّ أنَّها في الاختصاص معربة وردَ ذلك في قوله :" والذي عندي أنَّ أيُّها الرَّجُلُ وأيَّتُها العصابةُ مبتدا محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ،فكأنّه قال :العصابةُ المذكورة ، أو الرَّجُلُ المذكورُ ." (٢)

والباعث علي الاختصاص إما فخر "أو تواضع أو زيادة بيان. هذا أصله، وهو شبه النداء،ولا يقع المختص مبنيا على الضم إلا بلفظ "أيُّها" و"أيّتها"، وَأَمَّا غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص، وَيكون بأل نَحْو: نَحن الْعَرَب أقرى النَّاس للضيف ، ومضافا ومنه الحديث :" عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا بِثَلَاثٍ، بِتَعْجِيلِ الْفِطْرِ، وَتَأْخِيرِ السَّحُورِ، وَوَضْعِ الْيَدِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ " (٣) .

واختلف في موضع "أيها" و"أيتها": فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضًا وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: كل الناس أفقه منك يا عمر، وذهب السِّيرَافِيُّ إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزَعَمَ أنَّها تحتمل وجهين: أن تكون خبرًا لمبتدأ

(١) ينظر الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه (٢/ ، ٢٣٢.هامش رقم ٢

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٤٤)

محذوف والتقدير أنا أفعل كذا، هو أيُّها الرجلُ، أي: المخصوص به، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيُّها الرَّجُلُ المخصوص أنا المذكور. (١)

وما ذهب إليه المُرَادِي، هو مذهب الجمهور، ويعني: أن الاختصاص، إذا كان بلفظ: "أيُّها" المستعمل في المذكر؛ مفردا أو مثنى أو جمعا –أو كان بلفظ: "أيّتُها"– المستعمل في المؤنث؛ مفردا أو مثنى أو جمعا – كان اللفظان مبنيين على الضم، في محل نصب؛ والناصب له: فعل محذوف وجوبا؛ تقديره: أخص أو أعني وما شابه ذلك؛ فهو على هذا: مفعول به.

وذهب الأخفش إلى أن "أيها وأيتها" في مثل قولك: "أنا –أيُّها العبدُ– فقيرٌ إلى عفو الله": منادى –بحرف نداء محذوف– وهو مبني على الضم، في محل نصب على النداء، وقال: لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه؛ ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: "كل الناس أفقه منك يا عمر".

وذهبَ السِّيرَافِيُّ إلى أنَّ كلا من "أي، وأية" في الاختصاص اسم معرب مرفوع ؛ ويلاحظ في هذا الرأي، وسابقه تكلف ظاهر وبعد عن سلامة السياق؛ مما يجعلهما رأيين غير مقررين، ولا يؤخذ بهما؛ والصواب: ما ذهب إليه جمهور النحاة. (٢)

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥/٢٢٤٧ وشرح الأشمونى (٣/ ٨٣) .

(٢) ينظر التصريح: ٢/ ١٩٠، و حاشية الصبان: ٣/ ١٨٧١٩١.

((اسم الفعل (وَيْ))

وَزَعَمَ الْكِسَائِيُّ أَنَّ (ويك) محذوفة من (ويلك)، فالكاف على قوله ضمير مجرور، وَأَمَّا قوله تَعَالَى: {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ}[1].قال الخليل وسيبويه: هي (وي)، ثم قال: كأن الله يبسط، وقال أبو الحسن: هي ويك بمعنى أعجب كأن الله "يبسط".[2]

المناقشة :

(وَيْ) اسم فعل مضارع ،ومعناها : أعجب وقد اختلف العلماء في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [3] ولهم في ذلك اكثر من وجه وهي كما يلي:

١ـ ذَهَبَ الخليلُ و سِيبَوَيْهِ إلى أنَّ (وَيْ) منفصلة عَن (كأن) اسم فعل مضارع،ومعناها : أعجب ثُمَّ ابتدأ { كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ } قالَ سِيبَوَيْهِ: "وسألت الخليل – رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى – عَنْ قَوْلِهِ: " ويْكأنّه لا يُفلح " وعن قوله تَعَالَى جدّه: " ويْكأن الله " فَزَعَمَ أَنَّهُ (ويْ) مفصولةٌ مِن (كأن)، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا. والله تعالى أعلم.

---

(١) سورة القصص من الآية٨٢ .

(٢) ويتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١١٦٣).

(٣) سورة القصص الآية٨٢ .

وَأَمَّا المفسرون فقالوا: ألم تر أن الله وقال القرشي، وهو زيد بن عمرو بن نُفَيل: (١)

سَالَتَانِـــي الطـــلاقَ أنْ رَأَتَانَـــى ∴ قَـلَّ مالـــى ، وقـــد جِئتُمانـــى بنُكـــرِ

وَيْ كـأنْ مَـن يَكُـنْ لـه نشـبٌ يُحـ بَـبْ ومَـن يَفْتَقِـرْ يعِـشْ عَـيْشَ ضُـرِّ(٢)

٢ـ وذهـب أبوالحسـن الأخفـش الأوسـط (٣) إلـى أن (ويكـأن) هـو (ويـك) بمعنى: أعجب، والكاف حرف خطاب. أي: أعجب كأن الله يبسط ، واختـار الرضـي هذا المذهب وركبـه مـع مذهب آخر ونسبه للفراء فقـال :

---

(١) البيتان من الخفيف ، وهما من شواهد الكتاب ١٥٥/٢ وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠) الشاهد في قوله: (ويكأن) و (وي) كلمة تقال عند استعظام الشيء والتعجب منه، و (كأن) مخففة من كأنّ، والنُّكر: المنكر، والنشب: المالْ والورقْ وما أشبههما، وذكر أن امرأتيه سألتاه أن يطلقهما لأنه لم يكن عنده مال ينفقه عليهما. وقوله (ويكأن من يكن له نشب يحبب) أي من كان له مال أحبته زوجاته، وقمن بإصلاح طعامه، وتمهيد فراشه، واستعداد ما يحتاج إلى استعماله من الآلة. وإن لم يكن معه شئ تهاون به، فساءت حاله، ولم يصف عيشه. ثم قال: فلعلّي أقضي ديني وأستغني، ويصير لي خدمْ وجوار. يعدهماْ ويمنيهما لترضياْ وتصبرا.ينظر لسان العرب (١٥/ ٤١٨) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٠/٢.

(٢) الكتاب لسيبويه ١٥٤/٢ ،١٥٥.

(٣) ينظر رأيه في الخصائص لابن جني ٤١/٣ ،وابن يعيش ٧٧/٤، وارتشاف الضرب ٢٢٩٣/٥

" وَقَالَ الْفَرَّاءُ [١] "وَيْ" كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب كقوله: [٢]

ولقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبرَأَ سُقْمَهَا ∴ قِيلُ الفَوَارِسِ وَيْكَ عَنتَرَ أَقْدِمْ

فذهب الفراء إلى أن أصلها (ويلك) فحذفت اللام وجعلت (أنَّ) مفتوحة في موضع نصب بفعل مضمر، كأنه قال: ويلك أعلم أنه، قَالَ الفراء :" قال: وحدثني شيخ من أهل البصرة قال سمعت أعرابية تقول لزوجها: أين ابنك ويلك؟ ، فقال لها: ويكأنه وراء البيت، قال معناه: أما ترينه وراء البيت،"

٣. وذهب الْكِسَائِيّ إلى أن أصل (ويك) (ويلك) فحذف اللام تخفيفا والكاف على هذا ضمير مجرور ،ورد ابن يعيش [٣] مذهبه معللا لذلك بأنه لا دليل عليه ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى الْكِسَائِيِّ ويونس، وأبي حاتم وغيرهم.

فعلى مذهب البصريين تكتب (وي كأنه) منفصلة.

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.

(٢) البيت من الكامل وهو من شعر عنترة العبسي من المعلقة ص ٨٦.وينظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦

وقوله : شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو أتعجب. أقدم: تقدّم.

والمعنى: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يستغيثون به في المعركة.

والشاهد فيه قوله: "ويك" حيث وقعت "وي" اسم فعل مضارع بمعنى "تعجب"، ورفعت ضميرا مستترا ولحقتها كاف الخطاب.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٤ ، والجنى الداني ص ٣٥٣.

وعلى مذهب الفراء تكتب (ويكأنه) متصلة، وقد حكى الفراء[١] الوجه الأول، ولم ينكره إلا أنه قال: لم تكتبها العرب متصلة، ثم قال: ويجوز أن يكون كثر بها الكلام فوصلت بما ليس منها، كما اجتمعت العرب على كتابة (يا بن أمّ) {يَبْنَؤُمَّ}[٢] فوصلوها لكثرتها، فأجاز ما ذهب إليه البصريون، ولم يجز البصريون قوله

وقال أبو سعيد السيرافي – موضحا أن كل واحد من مذهب الخليل والفراء يتخرج على ما رُوي عن الفسرين– :" واحتج الفراء على من قال هي (وي) ثم بعدها (كأن)، بأنها كتبت موصولة غير مفصولة. والحجة للخليل في فصل كأن من وي وإن كانت موصولة في الخط أنه كتب في المصحف موصولا بعد ما حقه أن يكون مفصولا كقوله تعالى: {وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ }[٣] ما بمعنى الذي وحقه أن يكتب مفصولا (أن ما غنمتم) وكتبت في المصحف موصولة (أنما) وكل واحد من مذهب الخليل ومذهب الفراء يتخرج على ما روي عن المفسرين؛ لأن قوله: ألم تر تنبيه على ما قاله الخليل، وأجاز الفراء وغيره أن يكون ويك بمعنى ويلك، وحذفت العرب اللام لكثرتها في الكلام..[٤]

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢ ، ٣١٣.

(٢) سورة طه من آية{٩٤ وتمامها {قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي (٩٤)} [طه: ٩٤]

(٣) سورة الأنفال من الآية ٤١ .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٤٨١

الخلاف في معنى (هَيْهَاتَ)

وَأَمَّا "هيهات" فاسم فعل بمعنى بَعُدَ خلافا لأبي إسحاق؛ إذ جعلها بمعنى البعد، وزَعَمَ أنها في موضع رفع نحو : قوله تعالى: {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ} [1] وخلافا للمبرد إذ زعم أنها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه، وتأويله عنده في البعد. ويفتح الحجازيون "تا" (هَيْهَاتَ) فيقفون بالهاء، ويكسرها تميم وأسد ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء، وحكى الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيان، وأيهان، وهيهاه، وأيهاه، وكل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، فتلك ستة وثلاثون وجها.وحكى غيره "فيها" هيهاتا وإيهاك، والكاف للخطاب، وأيهاه وأيها وهيهاه، وقرأ عيسى بن عمر الهمداني "هيهات هيهات" على نية الوقف.)"هـ [2]

---

(١) سورة المؤمنون آية ٣١ قال الشيخ السمين ":وفَسَّره الزَّجَّاجُ في ظاهر عبارتِه بالمصدرِ فقال: «البُعْدُ لِما تُوعدون، أو بَعُدَ لِما توعدون» . فظاهرُها أنَّه مصدرٌ بدليلِ عَطْفِ الفعل عليه. ويمكنُ أَنْ يكونَ فَسَّر المعنى فقط. و «هيهاتَ» اسمُ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ، وهنا قد جاء ما ظاهرُه الفاعلُ مجرورًا باللامِ: فمنهم مَنْ جعله على ظاهِره وقال: «ما توعدون» فاعلٌ به، وزِيْدت فيه اللامُ. التقديرُ: بَعُدَ بَعُدَ ما تُوْعَدُون. وهو ضعيفٌ إذ لم يُعْهَدْ زيادتُها في الفاعلِ. ومنهم مَنْ جَعَل الفاعلَ مضمرًا لدلالةِ الكلامِ عليه، فقدَّره أبو البقاء: «هيهاتَ التصديقُ أو الصحةُ لِما تُوْعَدون» . وقدَّره غيرُه: بَعُدَ إخراجُكم، و «لِما تُوْعدون» للبيانِ. قال/ الزمخشريُّ: «لبيانِ المُسْتَبْعَدِ ما هو بَعُدَ التصويبِ بكلمةِ الاستبعادِ؟ كما جاءَتِ اللامُ في {هَيْتَ لَكَ} [يوسف: ٢٣] لبيانِ المُهَيَّتِ به» . وقال الزجاج: «البُعْدُ لِما تُوعدون» فجعله مبتدًا، والجارُّ بعدَه الخبرُ." الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٨/ ٣٣٥)

(٢) توضيح المقاصد ٣/ ١١٦٣.

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى أنَّ (هَيْهَاتَ) اسم فعل بمعنى بَعُدَ ، وذكرَ أنَّ أبا إسحاق الزَّجَّاج جعلها مصدرا بمعنى (البُعْدُ) ،كما أَشَارَ إلى زَعْمِ الْمُبَرِّد فِي قَوْلِهِ:بأنَّها ظرف غير متمكن وبنى لإبهامه.

و(هيهات) وردت بفتح التاء وكسرها وضمها فيقال : هَيْهاتَ وهَيْهاتِ و(هَيْهَاتُ) قال الكفوي:" هَيْهَات: اسْم فعل يجوز فِي آخرهَا الْأَحْوَال الثَّلَاثَة كلهَا بتنوين وَبلا تَنْوِين، وتستعمل مكررة ومفردة أَصْلهَا (هيهية) من المضاعف يُقَال: هَيْهَات مَا قلت وَلما قلت، وَلَك وَأَنت.

وَهِي مَوْضُوعَة لاستبعاد الشَّيْء واليأس مِنْهُ، والمتكلم بهَا يخبر عَن اعْتِقَاد استبعاد ذَلِك الشَّيْء الَّذِي يخبر عَن بعده فَكَانَ بِمَنْزِلَة قَوْله: بَعُد جدا، وَمَا أبعده، لَا على أَن يعلم الْمُخَاطب ذَلِك الشَّيْء فِي الْبعد وَكَانَ فِيهِ زِيَادَة على (بَعُد) وَإِن كُنَّا نفسره بِهِ." [1]

وقَالَ سِيبَوَيْهِ موضحا توجيه الفتح والكسر فيها:"مَنْ كَسَرَ التَّاءَ فَقَالَ هَيْهاتِ هَيْهاتِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ عِرْقاتٍ، تَقُولُ اسْتَأْصلَ اللَّهُ عِرْقاتِهم، فَمَنْ كَسَرَ التَّاءَ جَعَلَهَا جَمْعًا واحدَتُها عِرْقَةٌ، وواحدَةُ هَيْهاتِ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ هَيْهَةٌ، وَمَنْ نَصَبَ التَّاءِ جَعَلَهَا كَلِمَةً وَاحِدَةً، قَالَ: وَيُقَالُ هَيْهاتَ مَا قُلْتَ وهَيْهاتَ لِما قُلْتَ، فمَنْ أَدخل اللَّامَ فَمَعْنَاهُ البُعْدُ لِقَوْلِكَ." كما ذكر سِيبَوَيْهِ أنَّ (هيهات) إذا سميت بها رجلا يتغير حالها فترفع وتنصب وتجر ، وإذا لم يسم بها فهي على حالها من الفتح والكسر فقال نقلا عن الخليل :" وسألته عن هيهات اسم رجل وهيهاة؟ فقال: أما من قال: هيهاة فهي عنده بمنزلة علقاة. والدليل على ذلك أنَّهم يقولون في السكوت: هيهاه. ومن قال: هيهات فهي عنده كبيضاتٍ. ونظير الفتحة في الهاء الكسرة في التاء، فإذا لم يكن

(١) الكليات للكفوي (ص: ٩٥٩).

هيهات ولا هيهاة علمًا لشيء. فهما على حالهما لا يغيرَّان عن الفتح والكسر؛ لأنهَّما بمنزلة ما ذكرنا مماً لم يتمكن." (١)

وأمَّا عن زعم الْمُبَرِّد (٢) بأنها ظرف غير مُتَمَكن؛ لإبهامها، وَلِأَنَّهَا بمنزل الْأَصْوَات فلا مانع من أن تكون ظرفا واسم فعل ،وقد حكى ابْنُ جِنِّي عن أبي عَلِيٍّ أنه كان يَقُولُ فِي هَيْهاتَ أَنا أُفْتي مَرَّةً بِكَوْنِهَا اسْمًا سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ كصَهْ ومَهْ، وأُفْتِي مَرَّةً بِكَوْنِهَا ظَرْفًا عَلَى قَدْرِ مَا يَحْضُرُني فِي الْحَالِ، قَالَ: وَقَالَ مَرَّةً أُخرى إِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ ظَرْفًا فَغَيْرُ مُنْتَفٍ أَن تَكُونَ مَعَ ذَلِكَ اسْمًا سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ كعِنْدَكَ ودونَك." (٣)

(١)الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٩٢،٢٩١.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١٨٢/٣ .

(٣) ينظر لسان العرب مادة (هيه)١٣ /٥٥٣.

ما يلحق بمفاعيل في المنع من الصرف

قَالَ ا الْمُرَادِيّ:" سراويل اسم "مفرد" [1] أعجمي جاء على مثال (مفاعيل) فمنع الصرف؛ لوجود صيغة الجمع فيه؛[2] ولهذا أَشَارَ بقوله:- أي ابن مالك - "وسراويل بهذا الجمع شبه" ونبه بقوله: "اقتضى عموم المنع" إلى أنه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافا لمَنْ زَعَمَ أن فيه وجهين: المنع والصرف.وقَالَ المصنفُ: إن صرفه لم يثبت عن العرب.

قلت: نقل الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل اسما مفردا."هـ [3]

---

(١) قال الأزهري:" : جَاءَ السَّرَاوِيل عَلَى لَفْظِ الْجَمَاعَةِ وَهِيَ وَاحِدَةٌ، قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الأَعراب يَقُولُ سِرْوَال. وَفِي حَدِيثِ أَبي هُرَيْرَةَ: أَنه كَرِه السَّرَاوِيل المُخَرْفَجَةَ؛ قَالَ أَبو بَيْدٍ: هِيَ الْوَاسِعَةُ الطَّوِيلَةُ؛.لسان العرب (١١/ ٣٣٤)

وذكر ابن مالك أن سروال ليس مفردا لسراويل وإنما هو لغة فيه فقال :" و"سراويل" اسم مفرد نكرة، والجمعية منتفية منه في الحال والأصل.بخلاف "مساجد" إذا نكر بعد التسمية به١، فإن الجمعية منتفية منه في الحال ولا في الأصل، فهو أثقل من "سراويل" وأحق بمنع الصرف.وقال فيه بعض العرب: "سروالة" فتوهم بعض الناس أنه واحد وأن "سراويل" جمع له، وهو غلط. بل "السراويل" أعجمي مفرد، "السروالة" لغة فيه كقوله:

عليه من اللؤم سروالة ∴ ... ...

شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٥٠١)

(٢) أي أن النحويين قد اعتبروا في بابِ ما لا ينصرف الشبهَ اللفظيَّ دون المعنوي، يَدُلُّ على ذلك مسألة سراويل في لغةِ مَنْ يمنعُه فإنَّ فيه تأويلين، أحدهما: أنه مفردٌ أعجمي حُمِل على مُوازِنه في العربية، أي صيغة مصابيح مثلًا،" ينظر الدر المصون للسمين الحلبي ٤٣٩/٤ .

(٣) توضيح المقاصد للمرادي ١٢٠١/٣ .

المناقشة:

سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعتبرة؛ وذلك أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول عن جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع الصرف وإن فقدت منه "الجمعية، ويَحْتَجُّ فِي تَرْكِ صَرْفِهِ بِقَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ: (١)

أَتَى دُونَهَا ذَبُّ الرِّيَاد كأَنَّه ∴ فَتًى فارِسِيٌّ فِي سَرَاوِيل رامِح

ولعل الْمُرَادِيّ يشيرُ بقولِهِ: عن (سراويل) أنه ممنوع من الصرف وجها واحدا خلافًا لمن زَعَمَ أن فيه وجهين: المنع والصرف ، إلى ابن بَرِّيٍّ فقد ذكر في ثنايا حديثه عن الخلاف في منع صرف (شراحيل) جواز صرف (سراويل) إذا صُغر فقال: فيما نقله عنه ابن منظور:" وَقَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: فِي تَرْجَمَةِ شَرْحَلَ قَالَ: شَرَاحِيلُ اسْمُ رَجُلٍ لَا يَنْصَرِفُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ، وَيَنْصَرِفُ عِنْدَ الأَخفش فِي النَّكِرَةِ، فإن حَقَّرْته انْصَرَفَ عِنْدَهُمَا لأَنه عَرَبِيٌّ، وَفَارَقَ السَّرَاوِيل لأَنها أَعجميَّة؛ قَالَ ابْنُ بري: العُجْمة هاهنا لَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ مِثْلَ دِيبَاجٍ ونَيْرُوز، وإنما تَمنع العُجْمةُ

---

(١) البيت من الطويل من قصيدة قالها تميم بن أبي مقبل يصف الثور الوحشي "الديوان ٤١"، وخزانة الأدب ١/ ٢٢٨

ذب الرياد: قال في الصحاح: هو الثور الوحشي، ويقال له: ذب الرياد؛ لأنه يرود أي يذهب ويجيء ولا يثبت في موضع،والسراويل وهي الإزار المفرد الرامح: ذو الرمح،.

المعنى: يصف الشاعر ثورًا وحشيًّا، فشبَّهه بالفارسي ذي السراويل، للسَّواد الذي في قوائمه، وشبَّه قرنه بالرمح.

والشاهد فيه قوله: "سراويل" حيث منعها من الصرف.ينظر البيت في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٥٠١)

الصَّرْفَ إِذا كَانَ الْعَجَمِيُّ مَنْقُولًا إِلى كَلَامِ الْعَرَبِ وَهُوَ اسْمُ عَلَمٌ كإبراهيم وإسماعيل، قَالَ: فَعَلَى هَذَا يَنْصَرِفُ سَراوِيل إِذا صُغِّر فِي قَوْلِكَ سُرَيِّيل، وَلَوْ سَمَّيَتْ بِهِ شَيْئًا لَمْ يَنْصَرِفْ للتأْنيث وَالتَّعْرِيفِ، [1] وذكر سِيبَوَيْهِ أن سَرَاوِيل وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَعجمية أُعْرِبَتْ فأَشبهت مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكِرَةٍ فقَالَ:" وَأَمَّا سراويل فشيءٌ واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجرُّ، إِلَّا أنَّ سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة كما أشبه بقَّم الفعل ولم يكن له نظير في الأسماء ، فإن حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل." [2]

ومذهبُ سِيبَوَيْهِ هُوَ الصَّحِيحُ قَالَ الشيخُ خالد :" والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة. وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فلو طرأ تنكيره، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب تنكيره، انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب المبرد. ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة، وهو مذهب سيبويه، وعن الأخفش القولان. والصحيح قول سِيبَوَيْهِ لأنَّهم منعوا (سراويل) من الصرف وهو نكرة وليس جمعًا على الصحيح" [3]

(١) لسان العرب (١١/ ٣٣٤).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٢٩).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٢/٢.

مجيء " كَمَا " بمعنى " كَيْمَا " الناصبة للمضارع

قالَ الْمُرَادِيّ:" زعمَ الْفَارِسِيُّ أنَّ أصل (كما) فِي قَوْلِهِ [1]:

وطَرْفُكَ إمّا جِئْتَنَا فاحْبِسَنَّهُ ∴ كما يَحْسَبوا أنَّ الهَوَى حيثُ تَنْظُرُ

"كيما" فحذفت الياء ونصب بها، وَذَهَبَ الْمُصَنِّفُ إلى أنَّها كافُ التشبيه كُفتْ بـ (ما) ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل.هـ[2]

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى زعمِ أبي علي الْفَارِسِيِّ [3] القائل :بأنَّ أصل "كما" (كيما) وحذفت الياء ونصب بها الفعل المضارع، ثم ذكر أنَّ ابن مالك ذهبَ إلى أنَّها كاف التشبيه كفت بـ (ما) ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل،

ومن هنا فقد اختلف النحويون، في وجه النصب بـ (كما)، في قول الشاعر:

(كما يحسبوا). فقال أبو علي الفارسي: الأصل كيما فحذفت الياء. ونقل ذلك الرأي عن الكوفيين. وذهب ابن مالك إلى أنَّ هذا تكلف، لا دليل عليه، ولا حاجة إليه. كما ذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بما، دخلها معنى التعليل، فنصبت لشبهها بكي، لا لأن الأصل كيما ،فقال ابن مالك:" وأشرت بقولي:

... ... ∴ وقد يرى "كما" لفعل ناصبا

---

(١) من الطويل قاله عمر بن أبي ربيعة.

والشاهد: قوله: "كما يحسبوا" حيث إن "كما" تنصب بنفسها بمعنى "كيما" واستدل به الكوفيون والمبرد، وعلامة النصب سقوط النون من يحسبوا، والصحيح ما ذهب إليه البصريون ، وهو المنع. ينظر البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٨٢٠)

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (٣/ ١٢٣٣).

(٣) ينظر المسائل المشكلة البغداديات ص ٢٩٠ .

على ما أنشده أبو علي في التذكرة من قول الشاعر:

وطرفك إما جئتنا فاصرفنه ∴ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

ومثله قول الآخر: (١)

اسمع حديثا كما يوما تحدِّثُهُ ∴ عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا

وقدر أبو علي النصب بـ"كما" في البيتين. وَزَعَمَ أَنَّ الأصلَ "كيما" فحذفت الياء.وهذه دعوى لا دليل عليها." (٢)

وقال الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أنَّ "كما" تأتي بمعنى (كيما)، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسنه أبو العباس الْمُبَرِّد من البصريين.

وذهب البصريون إلى أن "كما" لا تأتي بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها بها." }(٣)

يتبين مما سبق أنَّ الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أصل "كما" فهي عِنْدَ البصريين "كاف التشبيه المكفوفة بـ (ما) وهي عِنْدَ الكوفيين (كيما) وحذفت

(١) البيت من البسيط وهو لعدي بن زيد بن حمّاد بن زيد العبادي التميمي، شاعر من دهاة الجاهليين، كان يسكن الحيرة.

في ديوانه (ص ١٥٨). والبيت في الإنصاف (ص ٥٨٨)، واللسان «كيا» و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٤١٥٢).والشاهد في قوله :(كما يوما تحدثه)

فقد استدل أبو علي الفارسي بهذا البيت على : أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد "كما" وهو ما ذهب إليه الكوفيون ورد ذلك ابن مالك والبصريون وخرجوا ذلك على أن الأصل "كيما" فحذفت الياء تخفيفا، وما: زائدة غير كافة، والبيت فيه شاهد آخر :وهو أنه لا يضر الفصل بين "كما" والفعل المضارع بالظرف،.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٢/ ٨٢٠).

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٤٧٨).

الياء منها ضرورة كما قال ابن جني :" وقال الْكِسَائِيّ: إن أصله : (كيما) فحذفت الياء." (١)

أمّا النصب بـ (كما) فالأولى عدم العمل به ، لعدم ورود سماع بذلك لا يحتمل التأويل ، وأمَّاقول ابن مالك أنَّ الفعل منصوب بالكاف ؛ لأنها عندما اتصلت بـ (ما) صارت بمعنى التعليل فانتصب الفعل بها، فإنه لم يثبت أنَّ الكاف بمعنى التعليل ولأنَّ سِيبَوَيْهِ ذكرَ أنَّهم لم ينصبوا بـ (كما) الفعل كما لم ينصبوه بـ(ربما) وردَّ ذلك فِي قَوْلِهِ:" وسألتُ الخليل عن قولِ العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزَعَمَ أن (ما والكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيِّرت للفعل كما صيِّرت للفعل ربَّما، والمعنى لعلِّيّ آتيك ؛ فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بـ (ربما)." (٢)

(١) ينظر شرح أبيات المغني ٤ /١١٨.

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٦).

إعراب الفعل المضارع " لتزول " بين الرفع والنصب

قالَ الْمُرَادِيّ " بل الظاهر أنَّ لام الجحود تقع بعد النفي بها، ويدل على ذلك قراءة غير الكسائي: {وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ}[1] ونَصَّ بعضُهُم على أنَّ اللام في غير قراءته لام الجحود. وفي هذه الآية رَدٌّ على من زعمَ أنَّ الفعلَ بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق."هـ [2]

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ هنا إلى أنَّ في هذه الآية ردا على الزعم القائل بأنَّ الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، وذكر الصبان أن الأمر هنا على سبيل الجواز لا الوجوب فقال :" وقوله: لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ، لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره ببيعده دون يمنعه وأنه يبعد جدا امتناع (ما كان زيد ليضربه أبوه) ،ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله: الاسم السابق أي: المرفوع بفعل الكون." [3]

وَأَمَّا عن توجيه القراءات الواردة فى قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الجِبَالُ﴾ [4] فقرأ العامة [5] " لتزول " بكسر اللام الأولى وفتح الثانية ، وقرأ الْكِسَائِيّ ـ بفتح اللام الأولى وضم الثانية ، وعلى

(١) سورة إبراهيم الآية (٤٦) ..

(٢) توضيح المقاصد للمرادي٣/١٢٤٤.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٣/ ٤٣١) .

(٤) سورة إبراهيم الآية (٤٦) .

(٥) ينظر السبعة فى القراءات لابن مجاهد ص٣٦٣ ، تحقيق د/ شوقي ضيف ، مصر . دار المعارف ، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٠٣تحقيق عبد العال سالم مكرم .

القراءة الأولى " إن " نافية واللام لام الجحود لأنها بعد كون منفي وَأَمَّا على القراءة الثانية وهي قراءة الْكِسَائِيّ اللام الأولى لام تأكيد و " إن " مخففة من الثقيلة وهذا ما ذهب إليه البصريون .فمن قرأ بهذه القراءة فـ " إن " بمعنى " ما " ، والمعنى ما كان مكرهم لتزول منه الجبال على التصغير والتحقير لمكرهم ، أي هو أحقر وأضعف من ذلك فالجبال فى هذه القراءة تمثيل لأمر النبي ونبوته ودلائله ، وقيل : هي تمثيل للقرآن ، والضمير فى مكرهم لقريش .

ومن قرأ بفتح اللام الأولى وضم الثانية فاللام الأولى لام تأكيد على هذه القراءة ، وإن مخففة من الثقيلة والهاء مضمرة مع أن تقديره : وأنه كان مكرهم لتزول منه الجبال ، فهذه القراءة تدل على تعظيم مكرهم وما ارتكبوا من فعلهم ، والجبال أيضًا يراد بها أمر النبي به مثل الأول ، وتقديره : مثل الجبال فى القوة والثبات .

والهاء والميم ترجع على كفار قريش ، وقيل : إنها ترجع على نمرود بن كنعان فى محاولته الصعود إلى السماء ليقاتل من فيها ، والجبال هي المعهودة ، كذا قال أهل التفسير .

وقد روى عن علي وعن عمر بن الخطاب- رضى الله عنهما - أنهما قرءا: (وإن كاد مكروهم لَتزولُ منه الجبال) ، بفتح اللام الأولى وضم الثانية وكاد فى موضع كان " . قال ابن جني :" ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب وعمر ابن الخطاب وابن عباس وابن مسعود -واختلف عنه- وأبي بن كعب وأبي إسحاق السبيعي: {وإنْ كاد"} - بالدال – { مَكْرُهم لَتزُولُ"} بفتح اللام الأولى وضم الثانية.... وهذه "إنْ" مخففة من الثقيلة، واللام في قوله: "لَتَزُول" هي الَّتِي تدخل بعد "إنْ" هذه المخففة من الثقيلة؛ فصلًا بينها وبين "إنْ" التي للنفي فِي قَوْلِهِ

تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} [1] أي: ما الكافرون إلا في غرور، فكأنه قال: وإنه كاد مكرهم تزول منه الجبال." [2]

واللام فى " لتزول " تسمى لام الجحود ، وينصب بعدها المضارع بإضمار " أن " ولا يجوز إظهارها [3] ، والفرق بينها وبين لام كي أن هذه أي: لام الجحود على المشهور شرطها أن تكون بعد كون منفي ، ومنهم يشترط مضي الكون ، ومنهم من لم يشترط الكون .

والقراءة الأولى فيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أن " إن " نافية واللام لام الجحود ، لأنها بعد كون منفي وفى كان حينئذ قولان أحدهما : أنها تامة ..

والثاني : أنها ناقصة ، وفى خبرها القولان المشهوران بين البصريين والكوفيين : هل هو محذوف واللام متعلقة به ، وإليه ذهب البصريون ، أو هذه اللام وما جرته كما هو مذهب الكوفيين .

الوجه الثاني : أن تكون المخففة من الثقيلة .

والثالث : أنها شرطية ، وجوابها محذوف ، أي : وإن كان مكرهم معدًا لإزالة أشباه الجبال الرواسي ، وهي المعجزات والآيات فالله مجازيهم بمكر هو أعظم

---

(١) سورة الملك : ٢٠.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (١/ ٣٦٥، ٣٦٦

(٣) هذا رأي البصريين فهم يرون أن الناصب للفعل " أن " مقدرة بعدها ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها .
وذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن بعدها للتوكيد نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها . ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنباري ٢ / ٥٩٣ مسألة : " هل تنصب لام الجحود بنفسها ؟ " وهل يتقدم منصوبًا عليها " .

منه .

وَأَمَّا قراءة الْكِسَائِيّ ففي " إن " وجهان :

. مذهب البصريين : أنها المخففة واللام فارقة .

. مذهب الكوفيين : أنها نافية واللام بمعنى " إلا " . (١)

(١) ينظر : الدر المصون ٧ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

أصل (لا) الطلبية

قال الْمُرَادِيّ:" زَعَمَ بعضُهم أن أصل "لا" الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت، وزَعَمَ السهيلي: أنها لا النافية، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما زعمان ضعيفان.هـ .[1]

المناقشة:

من عوامل الجزم "لا" الطلبية، وهي الدالة على النهي عن الفعل كقوله تعالى : {لا تحزن} [2]وقوله تعالى :{وَلَا تنسوا الْفضل بَيْنكُم} [3] أو الدعاء ، كقوله تعالى: {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ } [4].

وأَشَارَ المرادي إلى أن (لا) الطلبية ليس أصلها لام الأمر زيدت عليها الألف، فانفتحت، خلافًا لبعضهم، وليست "لا" النافية. والجزم بعدها بـ (لام) الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين، خلافًا لِلسُّهَيْلِي. [5] قال أبو حيان :" وهي أصل بنفسها خلافًا لمن زَعَمَ أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف، فانفتحت اللام لأجلها، وخلافًا للسهيلي، إذ زَعَمَ أنَّها (لا) التي للنفي، وأن الجزم في الفعل بلام الأمر

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٦٧).

(٢) سورة التوبة من الآية/٢٠.

(٣) سورة الْبَقَرَة: ٢٣٧

(٤) سورة البقرة من الآية/٢٨٦.

(٥) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٣٢٧). والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٣٩٥)، .

مضمرة قبلها، حذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ." (١) ونقد المرادي الزعمين ووصفهما بالضعف ؛ لِأَنَّ ذَلِك دَعْوَى لَا دَلِيل على صِحَّتهَا .

زعم النصب بـ (لم)

قالَ الْمُرَادِيّ " حكى اللحيانيّ [٢] عن بعض العرب أنه ينصب بلم، وقال- أي ابن مالك - في شرح الكافية: زَعَمَ بعضُ الناس أنَّ النصبَ بـ (لم) لغة؛ اغترارا بقراءة بعض السلف: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [٣] -بفتح الحاء- وبقول الراجز :

مـن أيِّ يَـومَيِّ مِـنَ المَـوتِ أَفِـرْ ∴ أيَـومَ لَـم يُقـدَرَ أم يَـومَ قُـدِرْ؟ [٤]

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ٤ / ١٨٥٧، ١٨٥٨

(٢) هو : أبو الحسن علي بن حازم وقيل علي بن المبارك، له كتاب النوادر وقد توفي سنة (٢٢٠ هـ). تنظر ترجمته في بغية الوعاة: (٢/ ١٧٥)، نزهة الألباء (ص ١٧٦)، نشأة النحو (ص ١٠٢).

(٣) سورة الشرح الآية ١ قرأ الجمهور{ نشرحْ } - بسكون الحاء بالجزم، وبفتحها قرأ بعض السلف ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (٣٦٦/٢) ، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٨٦١)

(٤)هذا رجز ينسب للحارث بن المنذر الجرمي "، ينظر الخصائص لابن جني ٩٦/٣ ،٩٧،٢٣٤ شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٧٥/٣ ، والممتع الكبير في التصريف لابن عُصْفُور (ص: ٢١٥) .
الاستشهاد فيه: في قوله: "لم يُقدَرَ " - بنصب الراء - وهو عند بعض البصريين ضرورة بسبب نون التوكيد الخفيفة المحذوفة وعند الكوفيين للنصب بـ (لم).
قال العكبري في هذا الرجز:" بفَتْح الرَّاء فَفِيهِ لِلنَّحويين ثلاثةُ أوْجُه : أَحدهَا أنَّه حرَّكَ السَّاكنَ للضَّرورة ، والثَّاني أنَّه أرادَ النونَ الخفيفةَ فأبدلَ مِنْهَا ألفا ثمَّ حذَفَها للوصلِ وَهَذَا ضعيفٌ لأنَّ ذَلِك يكونُ لأجْلِ السَّاكِن بعدَها ، وَالثَّالِث وَقَالَ أَبُو الْفَتْح قدَّرَ الراءَ متحركةً بحركةِ الهمزةِ المجاورةِ لَهَا كَمَا هَمَزُا الواوَ السَّاكنة لانضِمام مَا قبلهَا نَحْو لمؤقدان ومؤسى ثمَّ همزَة الألفَ لسكونها وسكونِ الْمِيم بعْدهَا قلت وَلَو قيل إنَّه ألقَى حركةَ الهمزةِ على الرَّاء وأبدلَها ألفا ثمَّ عمِل مَا ذكر كَانَ أوْجَهَ لأنَّه أقلُّ عملا اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٢٨٨،٢٨٩ .

وهو عِنْدَ العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبله، ثم حذفت ونويت. الشرطية خلافا لمَنْ زَعَمَ أنَّها تكون استفهاما، [1]

المناقشة:

(لم) حرف جزم لنفي الفعل الْمُضَارع وَقَلبه مَاضِيا نَحْو قوله تعالى :{ {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ } [2]وَقد يرفع الْفِعْل الْمُضَارع بعْدهَا كَقَوْلِ الشاعر : [3]

لــولا فَــوارسُ مِــنْ نُعْــمٍ وأُسْــرَتِهِمْ ∴ يــومَ الصُّــلَيْفاءِ لــم يُوفُــوْنَ بالجــارِ

فَقيل ضَرُورَة وَقَالَ ابْن مَالك لُغَة .

وَزَعَمَ اللحيانيّ أَن بعض الْعَرَب ينصب بهَا كَقِرَاءَة أبي جعفر المنصور الخليفة العباسي {ألم نشرحَ} – بفتح الحاء – وَقَوله :

فِــي أَيِّ يَــومَيِّ مِــن الْمَــوْتِ أفِــرْ ∴ أيَــومَ لَــم يُقــدَرَ أم يَــومَ قُــدِرْ؟

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٧٣، ١٢٧٤).

(٢) سورة الإخلاص:الآيتان ٣، ٤

(٣) البيت من البسيط فوارس: "جمع"فارس ، والفارس، الماهر في ركوب الخيل وتجمع على فوارس وفرسان، والفرسان في الجيش هم المحاربون على ظهور الخيل.

يوم الصليفاء: الصليفاء اسم موضع، ويوم الصليفاء هو يوم قامت فيه معركة في هذا الموضع بين هوازن وفزارة وعبس حيث انتصرت هوازن عليهما في هذا اليوم.

الجار: اسم فاعل بمعنى مستجير، ويعتقد أن نعم يقصد بها "ذهل" إلا أن فيها تحريف.

والشاهد فيه قول الشاعر "لم يوفون" حيث إنه عامل "لم" معاملة "لا" النافية التي لا تجزم.

ينظر البيت في : سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي (١١٨/٢) ط الأولى دار الكتب العلمية بيروت وشرح الكافية الشافية لابن مالك(١٥٧٤/٣) ولسان العرب وتاج العروس مادة (ص ل ف)

وخرجا على أَن الأَصْل نشرحن ويقدرن ثمَّ حذفت نون التوكيد الْخَفِيفَة وَبقيت الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا وَفِي هَذَا شذوذان توكيد الْمَنْفِيّ بلم وَحذف النُّون لغير وقف وَلَا ساكنين." هـ[1].

ويتبين مما سبق أنَّ الْمُرَادِيّ بعد أن ذكر حكاية اللحياني عن بعض العرب من جواز النصب بـ (لم) نقل عن ابن مالك رد هذا الزعم ، ولم يعقب على قول ابن مالك بالقبول أو الرفض ،

وَخَرَّجَ ابْنُ عَطِيَّةَ [2] فِي كِتَابِهِ القراءة عَلَى أَنَّها (أَلَمْ نَشْرَحَنْ)، فَأَبْدَلَ مِنَ النُّونِ أَلِفًا، ثُمَّ حَذَفَهَا تَخْفِيفًا، فَيَكُونُ مِثْلَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ [3] مِنْ قول الراجز السابق ، وهذا رأي البصريين غير ابن جني [4] الذي يرى أن الفتحة في الفعل (يقدَرَ)هي فتحة الهمزة نقلت إلى الراء وقد أجرت العرب الحرف الساكن، إذا جاور الحرف المتحرك، مجرى المتحرك، وَقَالُوا: – أيضا – لَعَلَّهُ بَيَّنَ الْحَاءَ، وَأَشْبَعَهَا فِي مَخْرَجِهَا فَظَنَّ السَّامِعُ أَنَّهُ فَتَحَهَا، . وَلِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَخْرِيجٌ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ،– أورده أبو حيان – [5] وَهُوَ أَنَّهُ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ حَكَاهَا اللِّحْيَانِيُّ فِي نَوَادِرِهِ، وَهِيَ الْجَزْمُ بِلَنْ وَالنَّصْبُ بِلَمْ عَكْسُ الْمَعْرُوفِ عِنْدَ النَّاسِ.

---

(١) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٢٧٧/١ تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٢) ينظر تفسير ابن عطية ٤٩٦/٥

(٣) ينظر النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ص ١٦٤ تحقيق الدكتور محمد عبد القادر

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب (١/ ٨٩)

(٥) ينظر البحر المحيط في لابي حيان ١٠/ ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

صور فعلي الشرط والجزاء

قالَ الْمُرَادِيّ في قول ابن مالك:

وبَعْدَ ماضٍ رفعُك الجزا حَسَنْ ∴ ورفعُه بعد مضارعٍ وَهَنْ

يعني: أن الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا جاز جزمه ورفعه، ومن الجزم قوله تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ} (١).

ومن الرفع قول زهير: (٢)

وإن أتاه خليلٌ يوم مسغبة ∴ يقول: لا غائبٌ مالي ولا حرِمُ

ونص الأئمة على جوازه في الاختيار مطلقا، وزَعَمَ بعضُهم أنَّهُ لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع كان.

وَقَالَ بعضُ المتأخرين: لا أعلمه جاء في الكلام، وقَدْ صَرَّحَ الناظم بأن الرفع حسن.

فإن قلت: فأي الوجهين أحسن؟

قلت: زَعَمَ بعضُ المتأخرين أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه، وقال في شرح الكافية: الجزم مختار، والرفع جائز كثير. (٣)

---

(١) سورة الشورى من الآية : ٢٠ .

(٢) قائله هو زهير بن أبي سلمى، وهو من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان واستشهد به المرادي على أن الفعل المضارع "يقول" جاء مرفوعًا مع أنه في جواب أداة الشرط الجازمة .

وينظر الشاهد في الديوان (١٠١)، تحقيق: قباوة، وهو في الكتاب (٣/ ٦٦)، والمقتضب (٢/ ١٠)، والخزانة (٩/ ٤٨)، والدرر (٥/ ٨٢)، ورصف المباني (١٠٤)، والتصريح (٢/٢٤٩).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٢٧٩) .

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى الزعم القائل بأنَّ الجزاء إذا كان مضارعا والشرط ماضيا فالرفع أحسن من الجزم، ثُمَّ نقد هذا الزعم وردَّه فقال: والصواب عكسه، صور الفعل في جملتي الشرط والجزاء من ناحية الزمن :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية، وفعلها وحده هو فعل الشرط ، أما جملة الجواب فقد تكون فعلية – وفعلها ماض أو مضارع وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء، أو ما يخلفها.

الصورة الأولى: أن يكون الفعلان مضارعين مجزومين، بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط، والثاني هو فعل الجواب ؛ كقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ} [(١)]:، وقوله تعالى: {وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ} [(٢)] وقوله: {وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ} [(٣)]:.

الصورة الثانية: أن يكون الفعلان ماضيين لفظا؛ فيبنيان لفظا ويجزمان محلا – أي: إنَّ كلا منهما مبني في لفظه؛ "كالشأن في الأفعال الماضية كلها" ولكنه في محل جزم؛ لأنه فعل الشرط، أو فعل الجواب، والأصل في فعلي الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظا؛ فكذلك يجزم ما يحل محلهما. ومنه قوله تعالى :﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [(٤)] فإن شرطية {أَحْسَنْتُمْ} فعل وفاعل وهو في محل جزم فعل الشرط وَ{أَحْسَنْتُمْ} جوابه .

---

(١) سورة (محمد)صلى الله عليه وسلم آية ٧ .

(٢) سورة الأنفال من الآية ١٩.

(٣) سورة الأنفال من الآية ٦٠.

(٤) سورة الإسراء من الآية ٧ .

الصورة الثالثة: – وهي موضوع الزعم ، والمقصودة بالحديث هنا – أن يكون فعل الشرط ماضيا وفعل الجواب مضارعا كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ (١) فالماضي مبني في محل جزم، والمضارع المجرد مجزوم . ويجوز رفعه رفعه وهذا حسنٌ ولكن الجزم أحسن. ولكن هل يجوز ذلك على إطلاقه ؟ نص الأئمة على جوازه مطلقا وزَعَمَ بعضُهم تقييده بأن لا يجيء في الكلام الفصيح إلا مع (كان)، وصَرَّحَ ابنُ مالك في الألفية أن الرفع أحسن من الجزم وقال الْمُرَادِيّ والصواب عكسه .ولذلك قَالَ أَبُو حَيَّان ـ – يرحه الله – :" وجَعَل فِعْلِ الشَّرْطِ مَاضِيًا، وَالْجَوَابِ مَجْزُومٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كانَ يُرِيدُ الْحَياةَ الدُّنْيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمالَهُمْ فِيها﴾ وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ الْجَزْمِ، فَإِنَّهُ فَصِيحٌ مُخْتَارٌ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ كِتَابِ الْإِعْرَابِ، وهو أَبُو الْحَكَمِ بْنُ عُذْرَةَ، (٢) عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ، أَنَّهُ لَا لَا يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ الْفَصِيحِ، وَإِنَّمَا يَجِيءُ مَعَ كَان لِأَنَّهَا أَصْلُ الْأَفْعَالِ، وَلَا يَجِيءُ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ. وَنَصُّ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِكَانِ، بَلْ سَائِرُ الْأَفْعَالِ فِي ذَلِكَ مِثْلُهَا، وَأَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ لِلْفَرَزْدَقِ: (٣)

---

(١) سورة الشورى الآية : ٢٠.

(٢) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عُذرَة الأنصاري ، أخذ عن أبي العلاء القرطبي وابن عصفور وغيرهما من كتبه الإغراب في أسرار الإعراب ، =توفي سنة ٦٤٤هـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ١/ ٥١٠ .

(٣) البيت من البسيط . ومعنى قوله : التوغير الحمى في الصدر والغيظ،أو الإغراء بالحقد وأصله من وغرت القدر وهي فورتها عند الغلي وقوله دست رسولا: يريد المرأة التي كان يهواها دست إليه رسولا بأن لا تأتينا، وأن أهلها إن رأوه قاصدا إليها قتلوه.

والشاهد فيه: جزم المضارع «يشفوا» لوقوعه جوابا للشرط والشرط ماض في موضع جزم .

وينظر البيت في ديوانه ٢١٣/١، والكتاب (٣/ ٦٩)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤٣٤١/٩) والهمع (٢/ ٦٠)، والدرر (٢/ ٧٧) واللسان مادة (وغر)

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا ∴ عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوْغِيرِ"[1]

كما أجاز فيه الجزم والرفع صاحب الكناش وذكر أن الْمُبَرِّد لا يجوز عنده إلا الجزم فقال :"الشّرط والجزاء إن كانا مضارعين نحو: إن تقم أقم فجزم كلّ واحد منهما واجب، لكون كل منهما معربا، والجازم موجود، فإن اقترن بالجزاء «لا» نحو: إن تقم لا أقم، لم يتحتم الجزم بل يجوز الرفع على تأويل لا، بليس فيكون الجزاء لا مع اسمها وخبرها وتكون الفاء مقدرة حينئذ، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [2] قرئ يضرّكم بالوجهين في السبعة وإن كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو: إن تضرب ضربت فالجزم أيضا واجب في الأول لكونه معربا، وإن كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو: إن ضربت أضربك، فيجوز فيه الرفع والجزم خلافا للمبرّد، فإنه لا يجوز فيه عنده إلّا الجزم. [3]

الصورة الرابعة : – وأتيتُ بها هنا لتمام الفائدة والمنفعة بإذن المولى عز وجل–أن يكون فعل الشرط مضارعا مجزوما، وفعل الجواب ماضيا –وهذه الصورة وإن كانت قليلة فليست خاصة بالضرورة الشعرية كما زَعَمَ بعضهم ولكن الصحيح

---

(١) البحر المحيط في التفسير (٩/٣٣١ ، ٣٣٢)..

(٢) سورة آل عمران آية ١٢٠ «لا يضركم» من قوله تعالى: وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا .

قرأ «نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب» «لا يضركم» بكسر الضاد، وجزم الراء، على أنها جواب الشرط.

وقرأ الباقون «لا يضركم» بضم الضاد، ورفع الراء مشددة على أن الفعل مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والجملة في محل جزم جواب الشرط تنظر القراءة في النشر في القراءات العشر ح ٣ ص ١٠. والكشف عن وجوه القراءات ح ١ ص ٣٥٥.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف ٢/ ٢٥.

أنها ليست مقصورة على الشعر، وإنما تجوز في النثر كما تجوز في الشعر وممن يرى ذلك الْفَرَّاءُ وابنُ مَالك[١]. ومن أمثلتها نثرا قول النبيّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – :في الحديث المروي عن أبي هريرة رضى الله عنه " من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له"[٢] . وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – : "إن أبا بكر رجل أسيف؛ متى يقم مقامك رق".[٣] ومن أمثلتها شعرا قول القائل في أعدائه: [٤]

إنْ يَسْمعُوا سُبَّةً طاروا بها فَرَحاً ∴ عَنِّي، وما يَسمَعوا من صالحٍ دَفَنُوا

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٦ وشرح الكافية الشافية لابن مالك٣/١٥٨٥: ١٥٨٨.

(٢) ينظر الحديث في شرح صحيح البخاري لابن بطال ١ /٩٤ وعمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني ١/٢٢٦.

(٣) ينظر الحديث في صحيح البخاري ١/١٣٣ .

(٤)هذا البيت من البسيط، وهو لقعنب بن أم صاحب،

والسّبّة «ما يسب به من العيوب. والشاهد فيه مجيء الشرط مضارعا والجزاء ماضيا في الموضعين المذكورين في البيت، وقيل إن هذا من الضرورة وليس كذلك فقد أجازه ابن مالك والفراء.

والبيت في التذييل (٦/ ٨٩٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٩/ ٤٤٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٥٠)..

تمييز (كم الخبريّة) بين الإفراد والجمع

قَالَ الْمُرَادِيّ:" إفراد تمييز (كم الخبرية) أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع بشاذ كما زَعَمَ بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال.هـ [1]

المناقشة :

(كم) الخبرية مثل الاستفامية في الاسمية والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى مميز ولزوم التصدير ، وهي مبنية ؛ لأنَّها تقع في موقع (رُبَّ) و(رُبَّ) حرف مبني فأشبهتها كم الخبرية في البناء وبنيت على السكون ، لأنه أصل البناء.و أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى أنَّ تمييز (كم الخبرية)إفراده أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع بشاذ كما زعمَ بعضُهُم .

والسبب في إفراد تمييزها وجمعه أنَّ (كم) الخبرية محمولة في المعنى على العدد الصريح المضاف إلى تمييزه ،و لأن "كم" بمنزلة عدد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها، وتارة إلى مفرد، كالمائة فما فوقها. فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين. "نحو: كم رجال جاؤوك". كما يقال: عشرة رجال جاؤوك. "وكم امرأة جاءتك". كما يقال: مائة امرأة جاءتك. [2]

وإن كان الإفراد أكثر من الجمع فليس الجمع بشاذ – كما زَعَمَ بعضهم – ولذلك ذكر أبو حَيَّان .[3] أنَّ الصحيح المسموع في (كم) أن يكون مميزها جمعًا، وإن كان الأكثر أن يكون مفردًا.ومن أمثلة الجمع قول الشاعر:

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٣٨)

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٨/٢ ،وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٠/٢ التصريح بمضمون التوضيح في النحو (٢/ ٤٧٥).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٧٩٠) .

كَـــمْ ملُـــوكٍ بَـــادَ ملكُهُـــمُ ∴ وَنَعِـــيمٍ سُـــوْقَةٍ بَـــادُوا [1]

وقيل إن تمييز (كم الخبرية) إذا جاء مجموعا في اللفظ كان على معنى الواحد ، ف (كم ملوك) في البيت على معنى كم جماعة من الملوك قال السيوطي:" والإفراد أَكثر من الْجمع وأفصح حَتَّى زَعَمَ بَعضهم أَن تمييزها بِالْجمعِ شَاذ وَعَلِيهِ العكبري فِي شرح الإفصاح وَقيل يكون الْجمع على معنى الْوَاحِد فَإِذا قلت كم رجال كَأَنَّك قلت كم جمَاعَة من الرِّجَال ثمَّ الْجَرّ بإضافتها إِلَيْهِ عِنْد الْبَصرِيين وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: بِمن مقدرَة حذفت وأبقي عملها. هـ [2]

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي، وهو من المديد.

ينظر: ديوانه (ص ١٣١) تحقيق محمد عبد الجبار المعيبيد طبعة بغداد سنة (١٩٦٥ م) لكن روايته في الديوان:

كم ملوك بار ملكهم ∴ ونعيم سوقه بارا

والمعنى: كثير من الملوك هلك ملكهم، وكم من نعيم بار سوقه.

والشاهد فيه: قوله: «كم ملوك باد ملكهم»؛ حيث إنّ تمييز (كم) الخبرية هنا جمع، ولذلك كان الضمير العائد ضمير جمع، وهو (هم) في (ملكهم)، وهذا باعتبار معنى (كم)؛ لأن معناها الجمع، وإن كان لفظها مفردا، ولا خلاف في جواز هذا وحسنه وكثرته.

ينظر: الشاهد في: التذييل والتكميل (٤/ ٣٥٨، ٣٩١)، والشرح الكبير لابن عصفور (٣٣/٢)، والأشموني (٤/ ٨٠)، والهمع (١/ ٢٥٤)، والدرر (١/ ٢١١)، .

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣٥٣).وينظر الأصول لابن السراج ٣١٧/١.

المطلبُ الثاني

نقد المزاعم التصريفية

حكم مجيء "فِعْلَة" صفة بالتاء "

قالَ الْمُرَادِيّ في قولِ ابن مالك – في ثنايا الحديث عن جمع التكسير– :

" ..... ولفِعلَــةٍ فعَـلْ ... ∴ ... ...

من أمثلة جمع الكثرة فِعَلٌ، وهو مطرد في فِعْلة، قال في التسهيل: اسما تاما، نحو فِرْقَة وفِرَق، واحترز بالاسم من الصفة كقولهم: صِغرَة وكِبرَة وعِجزَة في ألفاظ ذكرت في المخصص، وذَكَرَ أنَّها تكون هكذا للمفرد وللمثنى والمجموع، وبالتام من نحو رِقَّة فإن أصله وِرَق، لكن حذفت فاؤه.

فإنْ قلت: فَقَد أخلَّ هُنَا بالشرطين.

قلتُ: أمَّا اشتراط الاسمية فإنَّه أخلَّ بِهِ في فعلة كما أخل به في فعلة، ولو قال: لفعلة اسما، وجاء بعضه على فعل لأوضح.

وَأَمَّا الثاني: فقد أجاب عنه بأن نحو رِقْة بعد الحذف لم يبقَ على وزن فِعْلة، وإنما ذلك باعتبار أصله.

فإن قلتَ: قد زَعَمَ بعضُ النحويين أنَّ فِعْلَة لم يجئ صفة فلعله إنما لم يعتد بالاسمية بناء على هذا كما تقدم.

قلتُ: تقييده بالاسمية في التسهيل يرد ذلك، وأيضا فقد ثبت ورود فعله صفة "فليس نفيه بصحيح .هـ [1]

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٨٨).

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى رَدِّ الزعم القائل بأنَّ (فِعْلة) لم يجئ صفة، وذلك أن من أوزان الْكَثْرَة (فِعَل) بِالْكَسْرِ وَالْفَتْح ويطرد (فِعَل) جمعا (لاسم تَامّ على فِعْلة) – بِالْكَسْرِ والسكون – نَحْو: فِرْقة وَفِرَق، بِخِلَاف الْوَصْف نَحْو:(صغرة وكبرة) وَغير التَّام وَهُوَ الْمَحْذُوف مِنْهُ إِمَّا الْفَاء نَحْو رقة أَو اللَّام نَحْو لثة، كما رَدَّ هذا الزعم أبو حيان فقال :" فِعَل يطرد لاسم تام على فِعْلة فِرْقة وفِرَق، وحِجْة وحِجَج، ومِرْية ومِرَى، ودِيْمَة، ودِيَم، وَزَعَمَ بعضُ أصحابنا أنَّه لم يجيء «فِعْلة» صفة بالتاء وليس كما زعم، ففي المخصص[1]: صِغْرة، وكِبْرة، وعِجْزة وفِرْقة في ألفاظ هي صفات ، هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، فإنْ كان غير تام لم يجمع على فِعَل نحو: رِقْة ورقة.

ويحفظ في فعلى اسمًا ذِكْرى وذِكَر، وفي فعلة يائي العين: ضيعة، وضيع، وقاسَ عليهما الفراءُ ، ويحفظ في فِعْلة واحد فِعَل نحو: سِدْرة وسِدَر، وفي المعوض من لامه تاء عزة وعزى، لَثة ولِثى وفي مَعْدة: مِعَد، ونِقْمة ونِقَم وقِشْعة: قِشَع، وهضبة وهِضَب، وقصعة: قِصَع، وجفنة وجِفَن، وحلقة وحِلَق، وقامة: قيم، ولبنة: لِبَن، وحاجة: حِوَج،." [2]

يتبين مما سبق أنَّ ما كان على وزن (فِعْلة) يجمع على (فِعَل) بشرطين :

---

(١) ينظر المخصص (١/ ٥٥) وفيه يقول :" أَبُو عبيد، كِبْرَةُ الولدِ وعجِزْتَهُم آخِرُهم والمؤنثُ والمذكرُ فِي ذَلِك سواءٌ والجمعُ مثلُ الواحدِ، ابْن دُرَيْد، الجمعُ عِجْزٌ، صَاحب الْعين، ابنُ عِجْزَةَ وابنُ هِرْمَة وَلَدُ الشيخِ.".

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٤٢٨/١ ، ٤٢٩).

أحدهما: كسر الفاء وإسكان العين نحو: قِرْبَة وقِرَب، وعصمة وعِصَم، وإبرة وإبر، وعبرة وعبر. وكذلك المعتل نحو: قِيْمة وقِيَم، وديمة وديم، وحيلة وحيل، وسيرة وسير.... وكذلك المضاعف نحو: عِدَّة وعِدَد، وقِدَّة وقدد، وربَّة وربب.

فإن كان غير مكسور الفاء أو محرك العين فلا يُجمع قياساً هذا الجمع إلا بالسماع، نحو: مَعِدةٍ ومِعَدٍ، ونقمة ونقم، وضيعة وضيع، وقد قاس الْفَرَّاءُ على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَة: ضِرَب، وفي صَحْفَةٍ: صِحَف. ..وقالوا: هَضْبةٌ وهِضَبٌ، للمطرة الدائمة

والشرط الثاني: أن يكون مؤنثاً بالتاء ..، فإن كان غير مؤنث، أو مؤنثاً بغير التاء، لم يجمع كذلك إلا سماعاً، فمن الأول: قِشْع وقِشَع،[1] وذِئْب وذِئَب، وهِدْم وهِدَم – للثوب الخلق – ومن الثاني: ذِكْرى وذِكَر. [2]

(١) والقَشْعةُ والقِشْعةُ: الْقِطْعَةُ الخلَقُ اليابسةُ مِنَ الْجِلْدِ، وَالْجَمْعُ قِشَعٌ، وَقِيلَ: إِن وَاحِدَهُ قَشْعٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لأَن قِيَاسَهُ قَشْعَةٌ مِثْلَ بَدْرةٍ وبِدَرٍ إِلا أَنه هَكَذَا يُقَالُ. لسان العرب (٨/ ٢٧٣)

(٢) ينظر شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٧/ ٨٢، ٨٣

جمع "فعيل" وفعيلة بمعني "فاعل"

قال الْمُرَادِيّ:" زَعَمَ العبدي[1] أن فِعالا يختص بجمع (فعيلة) المؤنث وهو خطأ، بل يشترك فيه المذكر والمؤنث.هـ [2]

المناقشة:

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى رَدِّ زعمِ العبدي فِي قَوْلِهِ: إن فِعَالا يختص بجمع فعيلة المؤنث ووصفه بالخطأ.

مما يطرد فيه (فِعَال) فعيل بمعنى فاعل وفعيلة مؤنثته نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظراف ، وكريم وكريمة وكرام ، وطويل وطويلة وطوال. ولذلك يخرج فعيل بمعنى مفعول ومؤنثه نحو: جريح ، فلا يقال فيهما: جِراح. وذكر سِيبَوَيْهِ أنَّ (فعيلة) للمؤنث توافق (فعيلا) للمذكر في الجمع على (فِعَال) فقال:" إذا لحقت الهاء فعيلاً للتأنيث فإنَّ المؤنث يوافِق المذكر على (فِعالٍ)، وذلك: صبيحةٌ وصِباحٌ، وظريفةٌ وظِرافٌ. وَقَدْ يكسّر على (فَعائِل) كما كُسّرتْ عليه الأسماء، وهو نظير (أفْعِلاء وَفُعَلاء) ههنا، وذلك: صَبائحُ، وَصَحائحُ، وطبائب. وقد يدعون فَعائلَ استغناءً بغيرها، كما أنَّهم قد يَدَعون فعلاء استغناءً بغيرها، نحو قولهم: صَغيرٌ وصِغارٌ ولا يقولون: صُغراء، وسمينٌ وسِمانٌ. ولا يقولون: سُمَناءُ، كما أنَّهم قَدْ

---

(١) هو: أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي ، توفى سنة ست وأربعمائة.بغية الوعاة للسيوطي١/٢٩٨.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٩٣).

يقولون: سريٌّ ولا يقولون أسرياء [1]، وقالوا: خليفةٌ خلائف فجاءوا بها على الأصل وقالوا خلفاء من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر فحملوا عليه المعنى وصاروا كأنهم جمعوا خليفٌ حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت في التكسير. [2] وذكر ابن يعيش أن(فعيلة)إذا كانت لمؤنث ولم تكن بمعنى (مفعولة) فلجمعها ثلاثة أمثال أي:(أوزان) فِعَالٌ بِالْكَسْرِ وَفَعَائِلُ وَفُعَلَاءُ فقال:" قوله: "ولمؤنّثها"، يعني مؤنّثَ هذه الصيغة يريد ما كان علي بناءِ "فعِيلٍ" إذا لم يكن بمعنى "مفعول"؛ وله في الجمع ثلاثةُ أبنية: "فِعَالٌ"، "فَعائِلُ"، "فُعَلاءُ".

فالأول، قالوا: "صَبِيحَةٌ"، و"صِباحٌ"، و"ظَرِيفَة"، وظِرافٌ"، والصبيحةُ: الجميلة. يُقال: "امراة صبيحةٌ" إذا كانت ذاتَ صَباحة، وهي الجَمال، ومثلُه "ظريفةٌ"، و"ظِرافٌ" جمعوه على "فِعالٍ" بالزيادة كالمذكر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع.

والثاني: "فَعائِلُ"، قالوا: "صَبيحَةٌ"، و"صَبائِحُ"، "وصَحِيحَةٌ"، و"صحائح"، و"طَبِيبَةٌ"، و"طَبائِبُ"، جمعوه جمع الأَسماء، نحوِ "صَحِيفَةٍ"، و"صَحائِفَ"، وَ"سَفِينَة"،

---

(١) السَّرْوُ: المُروءَةُ والشَّرَفُ ...وَرَجُلٌ سَرِيٌّ مِنْ قوم أَسْرِياءَ وسُرَوَاءَ؛ كلاهما عن اللحياني. والسَّرَاةُ: اسْمٌ لِلْجَمْعِ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ،.. وَقَوْلُهُمْ: قومٌ سَرَاةٌ جمعُ سَرِيٍّ، جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ أَن يُجْمَع فَعِيلٌ عَلَى فَعَلَة، قَالَ: وَلَا يُعرَف غَيْرُهُ، وَالْقِيَاسُ سُرَاةٌ مِثْلَ قُضاةٍ ورُعاةٍ وغُراةٍ، وَقِيلَ: جَمعه سَرَاةٌ، بِالْفَتْحِ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، قَالَ: وَقَدْ تُضَمُّ السِّينُ، وَالِاسْمَ مِنْهُ السَّرْو.... قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: مَوْضُوعُ سَرَاةٍ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ اسمٌ مفردٌ لِلْجَمْعِ كنَفَرٍ وَلَيْسَ بِجَمْعٍ مكَسَّر، وَقَدْ جمِعَ فَعِيلٌ الْمُعْتَلُّ عَلَى فُعَلاءَ فِي لَفْظَتَيْن: وَهُمَا تَقِيٌّ وتُقَواء، وسَرِيٌّ وسُرَوَاء وأَسْرِيَاء . قال: حكى ذلك السِّيرَافِيّ تَفْسِيرِ فَعِيلٍ مِنَ الصِّفَاتِ فِي بَابِ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ عِدَّتَهُ أَربعةُ أَحرف." ينظر لسان العرب مادة (سرا) (١٤/ ٣٧٧، ٣٧٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٣٦) وينظر شرح شافية ابن الحجب للرض٢/ ١٤٩ وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ٤٥٥/١ وهمع الهوامع للسيوطي ٣٥٥/٣، ٣٥٦.

و"سَفائنَ"، فهذا البناءُ في المؤنث نظيرُ "أَفْعِلاء" و"فُعَلاء" في الصفات للمذكر، فـ"أَفْعِلاءُ"، نحوِ: "صَفِي"، و"أَصْفِياءَ"، و"شَقِي"، و"أَشْقِياءَ"، و"فُعَلَاءُ"، نحو: "كريمٍ"، و"كُرَماءَ"، و"شَهِيدٍ"، و"شُهَداءَ". وقد يستغنون بـ "فِعَالٍ" عن "فَعَائِلَ". قالوا: سَمِينَةٌ"، و"سِمانٌ" و"صَغِيرَةٌ"، و"صِغارٌ"، و"كَبِيرَةٌ"، و"كِبارٌ"، ولم يقولوا: "سَمائِنُ"، ولا "صَغائِرُ" ولا "كبائر" في السّنّ، إنما جاز ذلك في الذنُوب.

الثالث: "فُعَلاءُ"، قالوا: "فَقِيرَةٌ"، و"فُقَراءُ"، و"سَفِيهَةٌ"، و"سُفَهاءُ"، جُمع جمع المذكر، ولم يُسمَع من ذلك إلَّا هذان الحرفان. [1] "

يتبين مما سبق صحة ما ذهب إليه الْمُرَادِيّ من ردّ زعم الشيخ العبدي ونقده ، – قال السيوطي :"ولوصف غير مَنْقُوص صَحِيح الْعين أَو معتلها على فعيل وفعيلة بِمَعْنى فَاعل كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما بِمَعْنى مفعول كجريح ولطيمة وشذ ربيطة ورباط أَو مَنْقُوص وَخَصه الْعَبْدي بمؤنثة أَي فعيلة وَخَطأَهُ الخضراوي." هـ[2]

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) همع الهوامع للسيوطي٣/٣٥٥، ٣٥٦.

مدّ المقصور وقصر الممدود

قالَ الْمُرَادِيّ في قول ابن مالك في الألفية: "

وقَصْـرُ ذي المـد اضـطرارا مُجْمَـعُ ∴ عليـــه والعَكْـــسُ بخُلْـــفٍ يَقَـــعُ

قصر الممدود للضرورة يشبه صرف ما لا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيه بمنع ما يستحق الصرف؛ فلذلك اختلف فيه فمنعه جمهور البصريين مطلقا، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا، وفَصَّلَ الْفَرَّاءُ فأجازَ مَدّ ما لا موجب لقصره كالعنى، ومنع مد ما له موجب قصر كسكرى، والظاهر جوازه لوروده، كقول العجاج [1]:

والمـــرءِ يُبليـــه بِـــلاءَ السِّـــربالْ ∴ تَعاقُـــبُ الإهـــلالِ بعـــد الإهـــلالْ

... وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سِيبَوَيْهِ استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير، قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة طلحة: "يَكَادُ سَنَاء بَرْقِهِ" –بالمد– فشاذ؛ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد العلو لا الضوء.

---

(١) البيت من السريع.

وقوله:: "يبليه" من بلي الثوب يَبْلَى إذا خَلَق ومعناه هنا يمتحنه "تعاقب الإهلال" أي: تواردِه، وهو من أهل الشهر إهلالا.

قال العيني :"الاستشهاد فيه:في قوله: "بلاء السربال" حيث مد بلاء وهو مقصور، واعلم أن الاستشهاد به إنما يصح إذا قرئ: بِلاء السربال بكسر الباء، وأما إذا فتحتها فلا استشهاد على ما لا يخفى عليك من كلام الجوهري. ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ٢٠٢٦) وينظر شرح المكودي للألفية ٣١٧/١

فإن قلت: حُكي الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك؛ لأن مذهب الْفَرَّاءِ منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل.

قلت: هو مجمع على جوازه في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقا. (١)

المناقشة :

المقصور من الأسماء هو المتمكن الذي آخره ألف لازمة في الإعراب كله. فالمتمكن يخرج المبني كـ"ما" الاسمية. واللزوم يخرج المثنى المرفوع والأسماء الستة المنصوبة فإن ألفها لا تلزم في الإعراب كله.

والممدود من الأسماء هو المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة.

فالمتمكن يخرج نحو "أولاء" من المبنيات. والألف يخرج نحو "تسيء" و"وضوء". والتقييد بالزيادة يخرج نحو "دواء" فإن أصله "دواو" فألفه منقلبة عن أصل، ومدها عارض. وذكر ابن مالك أنه لا يمنع من تسمية "أولاء" و"دواء" ونحوهما ممدودًا في اللغة بل يمنعه عرفًا واصطلاحًا.ذكر ذلك ابن مالك – رَحِمَهُ اللَّهُ – في المراد بالمقصور والممدود . (٢)

وأشار الْمُرَادِيّ هنا إلى خلاف العلماء في مد المقصور فقد منعه جمهور البصريين وأجازه جمهور الكوفيين ، وفصّل الْفَرَّاءُ (٣)

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٣٦٣: ١٣٦٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ١٧٥٩، ١٧٦٠.

(٣) ينظر رأي الفراء في المخصص لابن سيده باب تثنية المقصور ٤٢٧/٤ تحقيق خليل إبراهيم ط بيروت .

وفي ذلك قَالَ الأنباريّ :" ذَهَبَ الكوفيون إلى أنَّه يجوز مَدُّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذَهَبَ أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر، إلا أن الْفَرَّاءَ من الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر الممدود شروطًا لم يشترطها غيره؛ فذهب إلى أنَّهُ لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، نحو فَعْلَى تأنيث فَعْلَان نحو سكرى وعطشى؛ فهذا لا يجوز أن يمد؛ لأن مذكره سكران وعطشان، و(فَعْلَى) تأنيث (فعلان) لا تجيء إلا مقصورة، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون مقصورًا ، وكذلك لا يجوز أن يُقْصَرَ من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصور، نحو تأنيث (أفعل) نحو: بيضاء ، وسوداء؛ فهذا لا يجوز أن يقصر؛ لأنَّ مذكره أبيض وأسود، و(فعلاء) تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودًا، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدودًا، فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا من المقصور والممدود فإنَّه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذ كان له نظير من المقصور أو الممدود؛ فيجوز عنده مَدُّ "رحًى، وهدًى، وحِجًى" لأنها إذا مدت صارت إلى مثل سماء ودعاء ورداء، ويجوز عنده قصر "سماء، ودعاء، ورداء" لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رحى وهدى وحجى، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مُدَّ وقُصِرَ فلا يخرج عن بابه من المد والقصر؛ فهذا تفصيل المذاهب." [1]: وأطلق إمام النحاة سِيبَوَيْهِ المد على إثبات حرف المدّ وذلك في إخباره عن بعض العرب فقال في أول كتابه في

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦١٤).

باب الضرورات : – وهو ما ذكره ابن ولاد وابن خروف [1]: ووصفه الْمُرَادِيّ بالزعم عنهما – " وربَّما مَدُّوا مثل مَساجد ومَنابر، فيقولون مَساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحدهِ في الكلام ، كما قال الفرزدق:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجرة ∴ نَفْيَ الدَّنانَيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ،[2]

وذكر ذلك أيضا أَبُو حَيَّان موضحا القراءة الواردة بمد المقصور وذكر أنه ينبغي أن يعتقد فيه –أي المد – أنه لغة، أو أراد العلو والارتفاع فقال: ومذهب الكوفيين جواز ذلك ، وتبعهم ابن ولاد، وابن خروف وزعما أن سِيبَوَيْهِ دل على جوازه في الشعر، وربما مدوا فقالوا (منابير) قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء في الشعر، إذ كانا جميعا ليس من أصل الكلمة، وخلافًا

---

(١) هوعلي بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسي الرندي مات ، في سنة ست وستمائة باشبيلية عن خمس وثمانين سنة وأخذ النحو عن الأستاذ أبي بكر ابن طاهر تنظر ترجمته إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي(٥/ ١٩٦٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨) والبيت من البسيط

وأنشده سيبويه على زيادة الياء في "الصيارف" ضرورة تشبيها لها بما جمع في الكلام على غير واحد أي : أتى بالياء في جمع ما لا مدة في مفرده .

وقوله: تنفي: تفرّق، تدفع. الحصى: الحجارة الصغيرة. الهاجرة: اشتداد الحرّ عند الظهيرة. تنقاد: من نقد الدنانير أي نظر فيها ليميز جيدها من رديئها. الصيارف: ج صيرفي.

وهو في وصف ناقته، يصفها بسرعة السير في الهواجر، فيقول: إن يديها لشدة وقعها في الحصى تنقيانه، فيفرع بعضه بعضًا، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصيرفي فنفَى رديئها عن جيدها.

ينظر : البيت في الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨)، و الأصول في النحو (٣/ ١٢) ، والخصائص (٢/ ٣١٧)، والتعليقةعلى كتاب سيبويه للفارس٥/٦٤ ،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٣/١ ، و شرح المفصل لابن يعيش (٥/ ٤٩١)

للفراء في اشتراطه أن يكون له قياس يوجب مده، فأما قراءة طلحة بن مصرف «يكاد سناء برقه»[1] بمد (سنا)، فشاذة، وينبغي أن يعتقد فيه أن مده لغة، أو أراد العلو والارتفاع كما قال. [2]

---

(١) سورة النور من الآية ٤٣ قراءة العامة في قوله تعالى:{ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ}(سَنَا بَرْقِهِ) بالقصر ، والسَّنَا (مَقْصُورٌ) ضَوْءُ الْبَرْقِ. وَالسَّنَا أَيْضًا نَبْتٌ يُتَدَاوَى بِهِ. وَالسَّنَاءُ مِنَ الرِّفْعَةِ مَمْدُودٌ. وَكَذَلِكَ قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ" سَنَاءُ" بِالْمَدِّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ مِنْ شِدَّةِ الضَّوْءِ وَالصَّفَاءِ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الشَّرَفِ. قَالَ الْمُبَرِّدُ: السَّنَا (مَقْصُورٌ) وَهُوَ اللَّمْعُ، فَإِذَا كَانَ مِنَ الشَّرَفِ والحسب فهو ممدود، وأصلهما واحد وهو الالماع.تنظر القراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني(٢/ ١١٤) و تفسير القرطبي (١٢/٢٩٠)

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٥/ ٢٣٨٦ وينظر ضرائر الشعر (ص: ٤١).

حكم إبدال الياء من النون في إنسان

إذا جمع على (فَعَالِيّ) المشدد الياء

قالَ المُرَادِي:" وَأَمَّا إنسان وظربان، فقالوا فيهما: أناسي وظرابي، وأصلهما أناسين وظرابين والياء فيهما بدل من النون. وزَعَمَ ابنُ عصفور: أن هذا البدل في أناسي لازم، ورد بأن العرب قالت أناسين على الأصل.

قال الشاعر:

أهْلًا بِأَهْلٍ وَبَيتًا مثلَ بَيْتكُمْ .·. وبالأناسينِ أبدالَ الأناسينِ [1]

قال في التذييل والتكميل: ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسي ليست بدلا وأن أناسي جمع إنسي، وأناسين جمع إنسان، لكان قد ذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل؛ إذ العرب تقول: إنسي في معنى إنسان.

---

(١) البيت من البسيط نسبه ابن سيده في المخصص ٤٤/١ لرجل اسمه رويشد .
وقائل هذا البيت يسلي شخصًا مصابًا بأهله نازحًا عن داره ووطنه الذين فقدهم وأصيب بهم، وقدم على قوم أحسنوا إليه غاية الإحسان حتى كأنه اجتمع بأهله في وطنه ولم يفقد أحدًا منهم..
والاستشهاد فيه : في قوله:
"بالأناسين" فإنه جمع إنسان، وتبدل من النون الياء، فيقال: أناسيّ، وهذا إبدال غير لازم، وبه يرد على ابن عصفور؛ حيث ادعى بلزوم هذا البدل؛ إذ لو كان لازمًا لما جاء في الشعر .
هكذا ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٢٠٤٥، ٢٠٤٦

قال الشاعر [١]

فلَسْتُ لإنْسِيٍّ ولكنْ لَمَلأَكٍ ∴ تَنَزَّلُ مِنَ جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ

فكما قالوا بختي وقمري وبخاتي وقماري كذلك قالوا: إنسى وأناسي.

قلت: الحامل لأهل التصريف على جعل أناسي جمع إنسان لا جمع إنسي أن ياءه للنسب، فليست كياء كرسي، قال في شرح الكافية: ولو كان أناسي جمع إنسى لقيل في جمع جني: جناني، وفي جمع تركي: تراكي. جمع إنسان أيضا أناسية بتعويض تاء التأنيث من الياء المحذوفة كما قالوا في زنادقة، وحكى أهل التصريف أيضا إبدال نون الأولى ياء في الإفراد والجمع فقالوا: إنسان وجمعه أناسين . هـ [٢]

---

(١) البيت من الطويل . وهو لعلقمة بن عَبَدَة المعروف بعلقمة الفحل.

وقوله :" يَصُوبُ" ينزل يقال صَابَ المَطَرُ يَصُوبُ: إِذَا نَزَلَ. وَصَابَ السَّهْمُ يَصُوبُ صَيْبُوبَةً: إِذَا قَصَدَ وَلَمْ يَجُرْ. وَصَابَ السَّهْمُ القِرْطَاسَ صَيْباً، لُغَةٌ فِي أَصَابَهُ.

الشاهد: : " في قوله: "لإنسي" فإن بعضهم احتج به على أن الياء في أناسيّ ليست بدلًا من النون كما مر في البيت السابق، وإنما الأناسي جمع إنسي، والأناسين بالنون جمع إنسان، والقول بهذا أحسن من الذهاب إلى أن الأناسي أصله: الأناسين، وأن الياء مبدلة من النون، وأن هذا البدل لازم أو غير لازم، وفيه نظر، وذلك لأنه لو كان الأناسي جمع إنسي لكان يجوز أن يقال في جمع جني: جناني، وفي جمع تركي: تراكي ينظر المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٤/ ٢٠٤٦)

وينظر البيت في الكتاب (٤/ ٣٨٠)، والأصول (٣/ ٣٣٩)، شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي (٢/ ٣٤٦) و توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٤٠٧)..و لسان العرب (١/ ٥٣٤) (ص و ب)

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٠٦: ١٤٠٨.

المناقشة :

من أمثلة جمع الكثرة فَعَالِيّ، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء، ويطَّرد فى كل ثلاثى ساكن العين، زيد فى آخره ياء مُشدَّدة، ليست متجدَّدَة للنَّسب، ككُرْسِي وبُخْتِي وقُمْري، بالضَّم، أو لنسب تُنُوسِيَ كمَهْرِي، تقول فى جمعها: كَرَاسِي، وبَخَاتِي، وقَمَارِي، ومَهَارِي. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كُرْسِي، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، ... ويُحْفَظُ فى إنسان، وظَرِبَان بفتح فكسر، إذ قد سمع أنَاسِيُّ وظَرَابِيُّ، وليسا جمعًا لإنسيٍّ وظَرِبِيٍّ بل أصلهما: أنَاسِين وظرابين، قُلبت النون فيهما ياء وأدغمت الياء فى الياء. (١)

وأَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى رد زعم ابن عصفور(٢) القائل بأن الإبدال هنا بقلب النون ياء لازم ، وهو ليس كذلك بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل فقالت: أناسين وظرابين، وبهذا تبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور، ولو كان أناسي جمع إنسي لقيل في جمع جني: جناني وفي جمع تركي: تراكي، قاله ابن مالك في شرح الكافية، زاد ابنه: وهذا لا يقول به أحد.، (٣) كما أَشَارَ أَبُو حَيَّان إلى أنَّ الإبدال ليس بلازم كما زَعَمَ ابن عصفور فقال :" وأناسى أصله أناسين، وزَعَمَ ابن عصفور أن البدل في أناسى لازم، وقد قالوا: أناسين فليس بلازم، ولو قيل أناسى جمع إنسى، و «أناسين» جمع إنسان لكان قولًا سالمًا

---

(١) ينظر شرح الألفية للشاطبي ٦٩٨/٧ ، شذا العرف في فن الصرف (ص: ٩٤).

(٢) ينظر المقرب لعلي بن مؤمن ص ٥٢٧ تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط بغداد وينظر تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي ص١٢٤ تحقيق د/عفيف عبد الرحمن ط دار المسيرة بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢ م .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٨٧٠/٤ وشرح ابن الناظم ٥٥٦.

من ادّعاء البدل، وقالوا: أناسية كما قالوا: زنادقة، وقالوا: إيسان وأياسين بإبدال النون الأولى ياء، وهي لغة طيئ قاله الفراء».[1]

(١)ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٣١٧) .

حذف الألف من (ما) الاستفهامية والموصولة

قالَ الْمُرَادِيّ في بابِ الوقفِ في قولِ ابن مالك:"

وما في الاستفهام إن جُرت حُذف ∴ ألفها ... ...

واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو: "مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح" فإنهما "لا تحذف" ألفهما.

وزَعَمَ المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة لغة، ونقله أبو زيد أيضا، وقال أبو الحسن في الأوسط: وزَعَمَ أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون: "سلْ عمَّ شئت" كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.وشمل قوله: "إن جرت" أن تجر بالحرف نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [1] أو بالاسم نحو: "قراءة م تقرأ" وقوله: "حذف ألفها" يعني وجوبا، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنه متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد.هـ[2]

المناقشة:

يطرد حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرفٌ جارٌّ، فإنها تُحذف لفظًا وخطًا، نحو قولك: "فِيمَ" و"بِمَ"، و"عَلامَ"، و"عَم"، و"لِمَ"، و"حَتامَ"، و"إلامَ". وإنما حذفوها ؛ لأنَّ الاستفهام له صدرُ الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية إلا حروفُ الجرّ. وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر. وإنما وجب لحروف الجر أن تعمل في أسماء الاستفهام دون غيرها من الحروف، لتنزلها مما دخلت عليه منزلةَ الجزء من الاسم المجرورة [3] ، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿عَمَّ

(١) سورة النبأ آية /١ .

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٤٨٥

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٤٠٩).

يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١] وقوله تعالى : ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [٢] وقوله عز وجل ﴿فِيمَ أَنْت مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [٣]وَخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فَلَا يحذف ألفها وَإِن دخل عَلَيْهَا الْجَار وَذكر أَبُو زيد و الْمُبَرِّد أَن حذف ألف (مَا) الموصولة ثَبت لُغَة كثير من الْعَرَب يَقُولُونَ (سل عَم شِئْت) لِكَثْرَة استعمالهم إِيَّاه ، وَلَو ركبت (مَا) الاستفهامية مَعَ (ذَا) لم تحذف نَحْو (على مَاذَا يلْزَمنِي) .

وَالعلة ووجه الْحَذف من الاستفهامية التَّخْفِيف وَخص بهَا لِأَنَّهَا مستبدة بِنَفسِهَا بِخِلَاف الشّرطِيَّة لِأَنَّهَا مُتَعَلقَة بِمَا بعْدهَا وَبِخِلَاف الموصولة لافتقارها إِلَى الصِّلَة .

قَالَ أبو حَيّان:" وَزَعَمَ أبو زيد أن كثيرقا من العرب يقول: سل عم شئت، حذفوا ألفها، وهي موصولة لكثرة الاستعمال، وقال الْمُبَرِّدُ هي لغة. [٤]

فالذي سوغ الحذف مع الموصولة ، إذا وصلت ب(شئت)هو أيضا كثرة استعمال هذه الكلمة مقرونة بما بعدها. ولذلك لم يرد هذا الزعم الْمُرَادِيّ ، ولم يعترض عليه والله أعلم .

(١) سورة النبأ آية /١

(٢) سورة الطارق آية /٥

(٣) سورة النازعات: آية ٤٣

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٥٠) وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٠/ ٥٢١٣)

الواو في لفظ (ورنتل) بين الأصالة والزيادة

قالَ الْمُرَادِيّ في بابِ التصريف "في زيادة الواو في أول الكلمة ":"

ومذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا، قيل: لثقلها، وقيل: لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز؛ لأن الاسم يضم أوله في التصغير، والفعل يضم أوله عِنْدَ بنائه للمفعول؛ فلما كانت زيادتها أولا تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه؛ لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس، وزَعَمَ قوم أن واو "وَرَنْتَل" –وهو الشر– زائدة على الندور، وهو ضعيف؛ إذ لا نظير لذلك، ولأنه يؤدي إلى بناء وَفَنْعَل، وهومفقود، والصحيح أن الواو أصلية.هـ[1]

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى الزعم القائل بأنَّ الواو في (ورنتل) – وهو الشَّرُّ، والأَمْرُ العَظِيمُ – زائدة على سبيل الندور، وهو ما رده العلماء قال سيبويه:" فأما ورنتلٌ فالواو من نفس الحرف لأن الواو لا تزاد أولًا أبدًا" [2] ولذلك قال ابن جني في:" باب في الحمل على أحسن الأقبحين: اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة. وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما فينبغي حينئذ أن تتحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشًا. وذلك كواو "ورنتل "أنت فيها بين ضرورتين:

إحداهما : أن تدعي كونها أصلا في ذوات الأربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلا مع التكرير؛ نحو الوصوصة، والوحوحة، وضوضيت، وقوقيت.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٥٣٥)

(٢) الكتاب لسيبويه (٤/ ٣١٥،و ٣١٨

والآخر: أن تجعلها زائدة أولا والواو لا تزاد أولا. فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائدة وذلك أن الواو قد تكون أصلا في ذوات الأربعة على وجه من الوجوه أعني في حال التضعيف. فأما أن تزاد أولا فإن هذا أمر لم يوجد على حال. فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه. (١)

يتبين مما سبق أن منع زيادة الواو أولا هو ما عليه الجمهور. وقيل: إنَّ زيادتها أولًا واردة كما في (ورنتل) للداهية والأمر العظيم. والجمهور يرون أنَّ الواو أصلية، ووزن الكلمة عندهم (فَعنَلل) .ولذلك أورده ابن جني في باب الحمل على أحسن الأقبحين: وقال الزبيدي {الوَرَنْتَلُ، كَسَمَنْدَل) أَهْمَلَهُ الجَوْهَرِيّ، وَقَالَ السِّيرافِيّ: هِي (الدّاهِيَةُ) والشَّرُّ (والأَمْرُ العَظِيمُ، كالوَرَنْتَلَى) مَقْصُورًا، مَثَّلَ بِهِ سِيْبَوَيْه وَفَسَّرَهُ السِّيْرافِي، قَالَ: وَإِنَّمَا قَضَيْنَا عَلَى الْوَاو لِأَنَّها لاَ تُزاد أَوَّلًا البَتَّةَ والنُّونُ ثَالِثَةٌ وَهُوَ مَوْضَعُ زِيَادَتِها إِلاَّ أَنْ يَجِيءَ ثَبَتٌ بِخِلافِ ذلِكَ، وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيّين، النُّونُ فِي} وَرَنْتَل زَائِدَة كَنُون جَحَنْفَل، وَلاَ تَكُونُ الواوُ هُنا زَائِدَةً لِأَنَّهَا أَوَّل، والواوُ لاَ تُزَادُ أَوَّلًا البَتَّة. قُلْتُ: فَإِذَنْ وَزْنُهُ فَعَنْلَل لاَ وَفَنْعَل؛ لِفَقدِهِ، وَقَدْ جَاءَتْ أَصْلًا فِي مُضاعَفِ الرُّباعِيّ. وَإِذا اجْتَمَعَ شُذُوذُ أَصَالَةٍ وَشُذُوذُ زِيَادَةٍ فَالأَصَالَةُ أَوْلَى؛ لِوُجُوبِهَا مَا أَمْكَنَت.. (٢)

(١) الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (١/ ٢١٣،و٢١٤

(٢) تاج العروس (٣١/ ٧٤) وينظر القاموس (ورل) لسان العرب (١١/ ٧٢٤).

" مجيء تَخِذَ بمعنى اتَّخذَ "

قالَ الْمُرَادِيّ :"العربُ قالتْ: تَخِذَ بمعنى اتَّخذَ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (١) وأنشد :

وَقَدْ تَخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا ∴ نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ المُطَرِّقِ (٢)

ونازعَ الزجاجيّ في وجود مادة تَخِذَ، وزَعَمَ أنَّ أصله اتَّخذ، وحذف، والصحيح ما ذَهَبَ إليه الْفَارِسِيُّ بما حَكاه أبو زيد من قولِهم: تَخِذَ يتخذ تَخَذًا، وذَهَبَ بعضُ المتأخرين إلى أن اتّخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى؛ لأنَّ فيه لغة وهي (وخذ) بالواو، وهذه اللغة وإنْ كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن؛ لأنهم نصوا على أن اتّمن لغة رديئة. هـ(٣)

---

(١) سورة الكهف من الآية:٧٧

(٢) البيت من الطوْيل وهو للممزق العبدي، شاعر جاهلي،

ومعنى قوله :(غرزها) الغرز للرحل، مثل الركاب للسرج. وقوله نسيفا، أراد: موضعًا نسيفا، ثم حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، والنسيف: الموضع الذي انتتف شعره. والقطاة: طائر معروف، وجمعها: قطًا، والقطو: مشيها، وقطا القطا: صوت، وطرقت القطاة، فهي مطرق: كان خروج بيضها، جاء بها الشاعر على النسب، كما تقدم، ولو جاء بها على الفعل، لقال: مطرقة، والطرق أيضًا: معالجة الولادة، وطرقت الحامل، فهي مطرق، إذا خرج نصف الولد.ينظر إيضاح شواهد الإيضاح (٢/ ٥٩٨)لأبي على الحسن عبد الله القيسي .

وانشده أبو علي الفارسي شاهدا على أنَّ افْتَعَلَ من تَخِذَ يَتْخِذُ وليس من أخذ.

من مواضعه:مفرادات الراغب ٧٠، واللسان (ف ح ص) والخصائص ٢٨٧/٢ ، والمخصص لابن سيده ٤٨/١ المفردات في غريب القرآن (ص: ١٦٥)

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦١٩ ، ١٦٢٠)

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى أنَّ الفعلَ (تَخِذَ) بمعنى (اتَّخَذَ) ،ولذلك قُرِئَ قولُ اللهِ – تعالى– : (لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (١) {لَتَخِذْتَ} و {لاتَّخَذْتَ} ، وهو افْتَعَلَ مِنْ تَخِذَ، فأُدْغِمَ إحْدى التاءَيْنِ في الأُخْرى.

واختُلِفَ في اتَّخَذَ فقيل: هو افْتَعَلَ من الأَخْذ ، ويرى أبو علي الْفَارِسِيُّ أنَّه (افْتَعَلَ) من تَخِذَ يَتْخِذُ وليس من (أخذ) واستدل على ذلك بما أنشده من الشاهد الشعري ،

وأَشَارَ المُرَادِيُّ إلى أنَّ الزجاجي نازعَ في وجودِ مادة (تَخِذَ)، وَزَعَمَ أنَّ أصله (اتَّخَذَ)، وَحُذِفَ كَمَا حُذِفَ اتَّقَى، فَقَالُوا: تَقَيَ، وَاسْتُدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ: تَخِذَ بِفَتْحِ التَّاءِ مُخَفَّفَةً، كَمَا قَالُوا: يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ بِحَذْفِ التَّاءِ الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ. وَرَدَّ السِّيرَافِيُّ هَذَا الْقَوْلَ وَقَالَ: لَوْ كَانَ مَحْذُوفًا مِنْهُ مَا كُسِرَتِ الْخَاءُ، بَلْ كَانَتْ تَكُونُ مَفْتُوحَةً، كَقَافِ تَقَيَ، وَأَمَّا يَتَّخِذُ فَمَحْذُوفٌ مِثْلَ: يَتَّسِعُ، حُذِفَ مِنَ الْمُضَارِعِ دُونَ الْمَاضِي، وَتَخِذَ بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ،.

---

(١) سورة الكهف من الآية:٧٧ و قوله: «لاتَّخَذْتَ» قرأ ابن كثير وأبو عمرو «لتَخِذْتَ» بفتح التاءِ وكسرِ الخاءِ مِنْ تَخِذَ يَتْخَذُ كتَعِبَ ويتعَبُ. وقرأ الباقون:: لاتَّخَذْتَ «بهمزةِ الوصلِ وتشديدِ التاءِ وفتحِ الخاءِ مِنَ الاتِّخاذ. واختُلِفَ: هل هما مِن الأَخْذ، والتاءُ بدلٌ من الهمزة، ثم تُحْذَفُ التاءُ الأولى فيُقال: تَخِذَ، ....أم هما مِنْ تَخِذَ والتاءُ أصيلةٌ، ووزنُهما فَعِل وافْتَعَل؟ قولان ، والفِعْلُ هنا على القراءتين متعدٍّ لواحدٍ لأنَّه بمعنى الكسب.ينظر السبعة ص ٣٩٦ والدر المصون ٧/ ٥٣٥و ، وأمَّافي قوله نعالى: {ثُمَّ اتخذتم العجل} فالفعل {اتَّخذ} يتعدَّى لإثنينِ، والمفعولُ الثاني محذوفٌ أي: ثم اتخذتم العجلَ إلهًا. وقد يتعدَّى لمفعولٍ واحد إذا كان معناه عَمِل وجَعَل نحو: {وَقَالُواْ اتخذ الله وَلَدًا} [البقرة: ١١٦] ، وقال بعضُهم: تَخِذَ واتَّخَذَ يتعدَّيانِ لاثنين ما لَمْ يُفْهِمَا كَسْبًا، فيتعدَّيان لواحدٍ.

ويرى الْفَارِسِيُّ وابن جني [١] أنَّ التاء الأولى في (اتَّخَذَ) أصلية وحيث قالت العرب :(تَخِذَ) بمعنى (أخَذَ) وبنيت منه (افتَعَل) ، كما تقول (اتَّبَعَ) مبنيا من (تَبِعَ) فاتخذ عِنْدَ الْفَارِسِيِّ وابن جني من (تَخِذَ) وليس من أخذ [٢]

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَارِسِيُّ مِنْ أَنَّهُ بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ عَلَى حَدِّهِ هُوَ الصَّحِيحُ، بِدَلِيلِ مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ[٣] وَهُوَ: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا وأنشد عليه قول الشاعر : [٤]

قَصَرْتُ لَه القَبِيلَة إذ تَجِهْنَا ∴ وما ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي

قَالَ أبو زيد:" يُقَال : تَجِه يَتْجَه على وزنِ فَزِعَ يَفْزَعُ فَزَعَاً إذا وَاجَهَهُ، ودَارِي تُجاهَ دَارِهِ" [٥]

ويرى بعض النحاة أنَّ أَصْل اتَّخذَ بهمزتَيْنِ، فأُبدِلت الهَمْزةُ الثانيةُ تَاء، كَمَا قَالُوا فِي ائْتمن وائْتزر، وَالْقِيَاس إبدالُها يَاء، وَورد هذا مَعَ أَلفاظٍ شُذُوذاً، وَقيل: أُبدِلَتْ واواً ثمَّ تَاء، على الْقيَاس، وَقيل: الأَصل اوْتَخَذ، أُبدِلت الواوُ تَاء، على اللغَةِ الفُصْحى، لأَنَّ فِيهِ لُغَةً قَلِيلَةً أَنَّه يُقَال: أصل :(أخَذَ) (وَخَذَ) ، بالوَاو بدلالة اتَّخَذَ

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني ٢٨٩/٢ .

(٢) ينظر التكملة، لأبي عليّ الفارسي،ص ٢٥ بتحقيق الدكتور حسن فرهود، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٠١ هـ الحجة للقراء السبعة له (٢/ ٦٨)

(٣) روى هذه الحكاية عن أبي زيد الفارسي فقال :" قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتّخذه اتّخاذا، وتخذت اتخذ تخذا. قال أبو علي: اتّخذ: افتعل، وفعلت منه: تخذت، قال:لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا [الكهف/ ٧٧] ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي(٢/ ٦٨)

(٤) البيت من الوافر وقائله مرداس بن حصين

وقوله :"قصرت" أي: حبست. والقبيلة اسم فرسه، وأبو زيد يروي "تجهنا" في البيت بكسر الجيم، و الْأَصْمَعِيّ بفتحها. و ينظر النوادر لأبي زيد ص١٥٠ ، والخصائص (٢/ ٢٨٨) ، والمنصف شرح التصريف ٢٩٠/١ ، واللسان "وجه"

(٥) النوادر لأبي زيد ص١٥٠ ، ١٥١

كـ (اتَّصل) [١] ، كَمَا حَكَاهُ الْمُرَادِيّ وغيرُه تَبعاً لأَبي حَيان

وَقَدْ رَجّحَ أَبُو حَيَّان قولَ الْفَارِسِيّ والسِّيرَافِيّ في أَنَّ (تَخِذَ) بِنَاءٌ أَصْلِيٌّ عَلَى حَدِّهِ وصححه واستدل على ذلكُ بمَا حَكَاهُ عن أَبي زَيْدٍ[٢] وَهُوَ: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخْذًا،...

ويتبين مما سبق أنَّ في (اتَّخَذَ) أربعة أَقْوَالٌ:

أَحَدُهَا: التَّاءُ الْأُولَى أَصْلٌ.

الثَّانِي: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ أَصْلِيَّةٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ تَاءٍ أُبْدِلَتْ مِنْ هَمْزَةٍ.

الرَّابِعُ: أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ وَاوٍ أُبْدِلَتْ مِنْ هَمْزَةٍ "[٣]

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للشيخ الرضي ٣/٧٩ .

(٢) روى هذه الحكاية عن أبي زيد الفارسي فقال :" قال أبو زيد: تقول: اتخذنا مالا، فنحن نتّخذه اتّخاذا، وتخذت اتخذ تخذا. قال أبو علي: اتّخذ: افتعل، وفعلت منه: تخذت، قال:لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا [الكهف/ ٧٧] ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي(٢/ ٦٨)

(٣) ينظر البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (١/ ٣١٧، ٣١٨

حكم الإدغام [١] قبل ضمير الرفع [٢]

قالَ الْمُرَادِيّ:" إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك؛ لأنَّ ثاني المثلين قد سكن فتعذر الإدغام، والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث نحو رددت، ورددنا، وردن، وقد مثل بقوله: "نحو حللت ما حللته"... وفك الإدغام في ذلك واجب عِنْدَ جمهور العرب، قال في التسهيل: والإدغام قبل الضمير لُغيّة. [٣] قال سيبويه: وزَعَمَ الخليل أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون ردَّنَا ومَرَّنَا ورَدَّت، وهذه لغة ضعيفة، كأنَّهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، وأبقوا اللفظ على حاله [٤]

المناقشة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ – نقلا عن ابن مالك – إلى زعم الخليل ، القائل: حكاية عن جماعة من بكر أنهم يتركون الإدغام إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه

---

(١) عرفه الشيخ المرادي بقوله:" الإدغام يعني: الإدغام اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية. والإدغام. لغة: الإدخال، والإدغام –بالتشديد– افتعال منه، وهي عبارة سيبويه. وقال ابن يعيش: الإدغام –بتشديد الدال– من ألفاظ البصريين، والإدغام –بالتخفيف– من ألفاظ الكوفيين. وحده اصطلاحًا: أن تأتي بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل، ويكون في المثلين وفي المتقاربين، وفي كلمة وفي كلمتين، وهو باب مُتَّسع. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٣٨)

(٢) انظر طرفا من هذه المسألة في الكتاب لسيبويه ٥٣٥/٣ ، والممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ٤١٩/١، وشرح الشافية للرضي ٢٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤، والمساعد ٢٥٧/٤–٢٥٨، إيجاز التعريف في علم التصريف (ص: ٢٠٩) والارتشاف ٣٤٣/١، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢٧١/١٠ ، والأشموني ٣٥١/٤

(٣)ينظر التسهيل لابن مالك ص ٣٢١ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/ ١٦٤٧).

ضمير رفع وسكن آخره ، وكان يجب حينئذ الفك نحو حللت وحللنا والهندات حللن ووصف ذلك ابن مالك بأنها لغية .

قال الرضي:" واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا ورَدَدْنَ وغيرها، فإن بني تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني، وزَعَمَ الخليل وغيره أن أناسًا من بني بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو رَدَّن ويَرُدَّنَ ورُدَّنَ في المضارع والماضي والأمر، وكذا رَدَّتُ، نظرًا إلى عروض اتصال الضمائر، فيحركون الثاني بالفتح للساكنين، قَالَ السِّيرَافِيُّ: هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد. هـ[1]

وقد وضح ابن مالك العلة من وجوب فك الإدغام وتركه ، وهو الفرار من التقاء الساكنين فقال:" إذا سكن ثاني المثلين؛ لاتصاله بضمير مرفوع نحو: " حَلَلْت " تعين الفك ؛ لأنَّ الإدغام يوجب تسكين الأول، والاتصال بالضمير يوجب تسكين الثاني، فترك الإدغام فرارًا من التقاء الساكنين، وكان تحريك الأول أولى؛ لأنَّ حركته تدل على وزنه وهي مع التسكين مُحْتَمَلٌ كَوْنُها فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، بخلاف حركة الثاني فإنَّه لا يُشك في أنَّها فتحة، إذ المتحرك بها آخر فعل ماض، وقد عُلِمَ كونه مبنيًا على الفتح، على أنَّ بعض العرب يبقي الإدغام ويحرك المثل المتصل بالضمير وهي لغة رديئة. "[2]

إذا اتصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره فيجب حينئذ الفك نحو حللت وحللنا والهندات حللن ، فإذا دخل عليه جازم جاز الفك نحو لم يحلل ومنه قوله تعالى: {مَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي}[3] وقوله تعالى : {وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ

(١) شرح شافية ابن الحاجب للشيخ الرضي الأستراباذي (٢/ ٢٤٦).

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك ص: ٢٠٩

(٣) سورة طه من الآية ٨١ .

عَنْ دِينِهِ} [1] والفك لغة أهل الحجاز وجاز الإدغام نحو لم يحل ومنه قوله تعالى: {وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ} [2] وهي لغة تميم والمراد بشبه الجزم سكون الآخر في الأمر نحو احلل وإن شئت قلت حل لأن حكم الأمر كحكم المضارع المجزوم. ووجه الإظهارِ سكونُ الثاني جزماً أو وقفاً، ولا يُدْغَمُ إلا في متحرك، ووجه الإدغام تحريكُ هذا الساكن في بعضِ الأحوال نحو: رُدَّا، رُدُّوا، رُدِّي، ولم يَرُدَّا، ولم يَرُدُّوا، واردُدِ القوم، ثم حُمِل «لم يردَّ» و «رُدَّ» على ذلك، فكأن التميميين اعتبروا هذه الحركة العارضة، والحجازيين لم يَعْتبروها

ويتبين مما سبق أنَّ الأفعال المشددة الآخر ، لها ثلاث حالات : وجوب الإدغام ، ووجوب الفك وجواز الأمرين :

الحالة الأولى وجوب الإدغام:

"إذا اتصل بالمدغم فيه "واو " جمع نحو : (رُدُّوا) أو : "ياء" مخاطبة ، نحو:"رُدِي" أو نون التوكيد نحو :ردَّنَّ ، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب، كذا، قالوا: وعللوه بأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات، وليس تحريكه بعارض ، ولأنَّ حركةَ الثاني حركةٌ لازمة فلا وجه للإظهار.

الحالةالثانية وجوب الفك :

إذا سكن آخر الفعل المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب الفك؛ لأن ثاني المثلين قد سكن فتعذر الإدغام

وعن الخليل أنَّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ وَمَدَّنَ ورَدَّتُ، جعلوه بمنزلة رَدَّ وَمَدَّ. [3] وإذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف، نحو رَدَدْتُ ورَدَدْنَا

---

(1) سورة البقرة من الآية ٢١٧ .

(2) سورة الحشر من الآية ٤ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه٣/٥٣٥

ورَدَدْنَ وغيرها، فإن بني تميم وافقوا فيه الحجازيين في فك الإدغام للزوم سكون الثاني، ويرى السِّيرَافِيُّ: أنَّ هذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد.[1]
وهي عِنْدَ الأشموني لغة ضعيفة ؛ لأنَّهُم قدَّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا الحرف على حاله .

الحالة الثالثة جواز الأمرين الفك والإدغام:

إن كان الفعل المضارع مسندا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزوما – ومثله فعل الأمر المبني على السكون – جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: " لم يشد، ولم يمل، ولم يخف " وتقول: " لم يشدد، ولم يملل، ولم يخفف " والفك أكثر استعمالا، قال الله تعالى : {وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى }[2] وقال تعالى : {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ}[3]، وقال تعالى {وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ}[4]–.ومن الإدغام قوله تعالى : {وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ}[5] وقوله تعالى : {مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ }[6]

والفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم ، واللغتان جيدتان ، وفصيحتان وبهما ورد القرآن الكريم .

---

(1)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (٤/ ٢٦٨)
(2) سورة طه من الآية ٨١ .
(3) سورة المدثر آية ٦ .
(4)سورة البقرة من الآية : ٢٨٢
(5) سورة الحشر من الآية ٤ .
(6)سورة المائدة من الآية : ٥٤

حكم الإدغام في (هَلُمَّ) [1]

قالَ الْمُرَادِيّ:" اختلف العربُ في " هَلُمَّ" فهي عِنْدَ الحجازيين اسم فعل بمعنى أحضر أو أقبل، وهي عِنْدَ بني تميم فعل أمر لا يتصرف ملتزم إدغامه، وإنما ذكر هنا باعتبار فعليتها، وقد استعمل لها مضارعًا من قيل له هلم فقال : لا أهلم.

وتكون (هَلُمَّ) عِنْدَ بني تميم" فعلا اتصلت بها الضمائر المرفوعة البارزة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هلما وهلموا وهلمي –بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الياء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هَلْمُمْنَ، وزَعَمَ الفراء: أن الصواب هلمَّنّ –بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لتفخ الميم، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير، وحكي عن أبي عمرو أنه سمع من العرب هلمين يا نسوة –بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هلمن –بضم الميم– وهو شاذ.: [2]

المُنَاقَشَة :

أَشَارَ الْمُرَادِيّ إلى زعم الْفَرَّاءِ القائل :إن الصواب أن يُقال: "هَلُمّنّ" بفتح الهاء، وضمّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشدّدة

---

(١) والتزم الإدغام في "هَلُمَّ"، لثقلها بالتركيب، ومن ثَمّ التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو: رد وشد من الضم للاتباع، والكسر على أصل التقاء الساكنين. ، وقد اجتمعت العرب حجازيُّهم وغيرهم على الإدغام في " هَلُمَّ " مع الفتح، لتركبه مع " ها " فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي (٢/ ٢٤٤)

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٣/١٦٥٠، ١٦٥١.

و(هَلُمَّ) فيها مذهبان [1]

أحدهما: وهو مذهب أهل الحجاز، أن تكونَ بلفظٍ واحدٍ مَعَ الواحدِ والاثنين والجماعة، والمذكرِ والمؤنثِ، نحوِ: " هَلُمَّ يا رجلُ"، وَ" هَلُمَّ يا رجلان"، وَ " هَلُمَّ يا رجالُ"، وَ" هَلُمَّ يا امرأة"، وَ" هَلُمَّ يا امرأتان"، وَ" هَلُمَّ يا نسوةُ". يستوي في اللفظِ الواحدُ والجمعُ، كما كانَ كذلك في "صَهْ"، و"مَهْ" ونحوهما، وهو القياسُ، وَبِهِ وردَ التنزيلُ. قالَ اللهُ تعالى: {قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا وَلا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلاَّ قَلِيلًا } [2] أفرد والمخاطبون جماعة .

والمذهب الثاني: وهو مذهب بني تميم، اعتبارُ الفعل، وهو"لم"، وتغليبُ جانبه، فيُثنون ويجمعون، نحوَ قولهم: "هلمّ يا رجلُ"، و"هلمَّا يا رجلان"، و"هَلُمُّوا يا رجالُ"، و"هَلُمي يا امرأةُ"، و"هَلْمُمْنَ يا نسوةُ". تفتح الهاء، وتُسكَّن اللام، وتضمّ الميم الأُولى، وتسكن الثانية، وتفتح النون مخفَّفة. هذا مذهبُ البصريين وأكثرِ الكوفيين، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ لام الكلمة تسكن عِنْدَ اتصالِ هذه النون بها، إذ كانت ضميرَ مرفوع، كما تقول: " ضَرَبْنَ"، و"خَرَجْنَ".

---

(١) والمذهب الثاني أرجح وأصح من الأول قال النووي:" قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي (هَلُمَّ) لُغَتَانِ أَفْصَحُهُمَا هَلُمَّ لِلرَّجُلِ وَالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ الصِّنْفَيْنِ بِصِيغَةٍ وَاحِدَةٍ وَبِهَذِهِ اللُّغَةِ جَاءَ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ } الأنعام:من الآية ١٥٠ ، { وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا } سورة الأحزاب من الآية ١٨ واللغة الثانية هلم يارجل وهلما يارجلان وهلموا يارجال وَلِلْمَرْأَةِ هَلُمِّي وَلِلْمَرْأَتَانِ هَلُمَّتَا وَلِلنِّسْوَةِ هَلُمَّنَّ قَالَ بن السِّكِّيتِ وَغَيْرُهُ الْأُولَى أَفْصَحُ" شرح النووي على مسلم (٣/ ١٣٩)

(٢) سورة الأحزاب آية ١٨

وإذا سكن ما قبلها، بطل الادّغامُ، وصار بمنزلةِ "اشْدُدْ"، و"ارْدُدْ". وزَعَمَ الفرّاءُ أنّ الصوابَ أن يُقال: "هَلُمّنّ" بفتح الهاء، وضمّ اللام، وفتح الميم وتشديدها، وفتح النون أيضًا مشدّدة. قال: والذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضميرُ الجماعة لا تُوجد إلَّا وقبلها ساكنٌ، فزادوا نونًا ثانيةً قبلها ليقع السكونُ عليها،

وتسلَمَ فتحةُ الميم في "هَلُمَّ"، فتكون وقاية لها من السكون، كما قالوا: "مِني"، و"عَنّي"، فزادوا نونًا ثانيةً لتسلم نونُ "مِنْ"، و"عَنْ" من الكسر، إذ كانت ياءُ المتكلّم أبدًا تَكْسِر ما قبلها. وحُكي أيضًا عن بعضهم: "هَلُمَّيْنَ يا نسوةُ" يُجعَل الزائد للوقاية ياء، وهذا شاذّ.هـ[1]

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٥/١

الخاتمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ، و الَّذِي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الَّذِي أوتى جوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا .

وبعد ،،، فهذه بعض النتائج التى اشتمل عليها هذا البحث :

- **تبين من البحث ما يمتاز به الشيخ المرادي – رَحِمَهُ اللَّهُ –من القدرة العلمية في عرض المزاعم النحوية ، والتصريفية ، ومناقشتها مع سهولة الأسلوب والاختصار غير المخل .**
- **استخدم المرادي لغة نقدية كان من أبرز مصطلحاتها : وليس بصحيح أو وهو مردود ، أو وهو ضعيف ، أو ولا التفات لمن زَعَمَ... وغيره**
- **حرص المرادي على إقامة الدليل في نقد أغلب المزاعم ولم يقتصر على دليل واحد بل نوَّع في الأدلة ، وركز على الدليل من السماع من القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، والشعر المحتج به.**
- **ومن نتائج البحث الوقوف على موقف المرادي من مزاعم النحويين وإبراز هذا الموقف ، والتعرف على القيمة العلمية له.**
- **كان المرادي – رَحِمَهُ اللَّهُ – فى بعض الأحيان يذكر مزاعم النحويين أو زعم النحويّ ثمَّ يعقب على الزعم إمّا بالقبول فيعتمده – وذلك قليل – وإمَّا بالرفض فيرفضه ويرده .**
- **و فى بعض الأحيان كان المرادي يسرد مزاعم النحويين فى المسألة، و يذكر معها حججهم ثم يحكم بالضعف على الكثير من المزاعم ، و يترك البعض الآخر دون الحكم عليه ، و لم يذكر فيها مذهبا له.**

- وضح البحث أنَّ ما ذَهَبَ إليه الْجرْجَانِيُّ و الزَّمَخْشَرِيّ من اشتراط زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه ليس بصحيح ودليل ذلك ما ورد عن شيخ النحاة سيبويه، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة: وهي أن متبوع عطف البيان قد يفوقه في الاختصاص أو يساويه، أو يكون أعم منه.
- وأظهر البحث أسلوب المرادي ، وطريقته في تناول مزاعم النحويين ، وكانت أحكامه على المزاعم موضوعية ومبنية على أسس من السماع والقياس والعلة والإجماع.

هَذَا وَإِنِّي لِأَحْمَد الله الْعلي الْقَدِير على أَن مكنني من إنجاز هَذَا الْعَمَل وأسأل الله – تعالى – أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ،وقصدت من هذا العمل محاولة خدمة لغة القرآن الكريم ، فَإِن أكن قد وفقت فِيهِ فَذَلِك من فضل الله وجوده، وَإِن كَانَت الْأُخْرَى فحسبي أنني بذلت جهدي وَمَا بخلت بطاقتي، والتوفيق من الله. نَسْأَلهُ تَعَالَى أَن يوفقنا إِلَى مَا يُحِبهُ ويرضاه، وَآخر دعوانا أَن الْحَمد لله رب الْعَالمين وَصلى الله وَسلم على سيدنا مُحَمَّد وَآله وَصَحبه أَجْمَعِينَ.

أهم المراجع والمصادر

أولا : القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م
- الأشباه والنظائر للسيوطي ،تحقيق عبد العال سالم مكرم ط مؤسسة الرسالة بيروت .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل تحقيق أ د : حمزة النشرتي ط دار المريخ الرياض الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق: الدكتور/عبد الحسين الفتلي ط مؤسسة الرسالة بيروت.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨ هـ) تحقيق د زهير غازي زاهد ، عالم الكتب بيروت ١٤٠٩هـ/١٩٩٨م.
- الأعلام للزركلي وهو لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشرة – أيار / مايو ٢٠٠٢ م
- الإنصاف، في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين" لكمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري، النحوي، المولود في سنة ٥٣١، والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة .
- إيجاز التعريف في علم التصريف لمحمد بن عبد الله ابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ تحقيق محمد المهدي ط الأولى ١٤٣٢هـ ٢٠٠٢م.

- إيضاح شواهد الإيضاح لأبي على الحسن عبد الله القيسي تحقيق محمد محمود الدعجاني ط دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧م .
- البحر المحيط لأبي حيان النمزفى٧٤٥هـ ، تحقيق صدقي محمد جميل ، ط دار الفكر بيروت ١٤٢٠هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا
- تاج العروس للزبيدي ط دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
- تاج اللغة وصحاح العربية : لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ،مطابع الكتاب العربي بمصر .
- التبيان في إعر اب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق البجاوي ، ط عيسى البابي الحلبي .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية– فرع القصيم الأجزاء من الأول إلى الخامس ط دار القلم دمشق، و الأجزاء من السادس إلى الثالث عشر ط دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ط دار الكتاب العربي ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني تحقيق : دمحمد المفدى ط ١
- التعليقة على كتاب سيبويه أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي جامعة الملك سعود الطبعة الأولى١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.

- «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لمحب الدين محمد بن يوسف ابن أحمد المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ دراسة وتحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرين .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك
المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: أ د :عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ط الحلبي.
- الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي . لأَبُي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- جامع البيان في القراءات السبع . لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ) الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- الجمل في النحو لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، د / علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة بيروت ط ٥ ، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م .
- الجني الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤١٣هـ .
- حجة القراءات لأبي زرعة لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

- حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي ص ٣١ تحقيق علي توفيق الحمد إربد دار الأمل مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م
- الحماسة، : لأبي عبادة البحتري ، تحقيق: الأب لويس شيخو اليسوعي .
- خزانة الأدب: البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمدعلي النجار ، دار الهيئة المصرية العامة للكتب .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ.
- ديوان امريء القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة دار المعارف الطبعة الرابعة ١٩٨٤ م
- ديوان أبي طالب، صنعة أبي هفان العبدي، تصحيح وتعليق محمد صادق آل بحر العلوم النجف ١٣٥٦ هـ.
- ديوان جميل بثينة. جمع وتحقيق د/ حسين نصار. دار مصر للطباعة.
- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق محمد عبدالجبار ، طبعة بغداد ١٩٦٥م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني :للمالقي (أحمد بن عبد النور) تحقيق :أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية . بدمشق . الطبعة الأولى: ١٩٦٧ م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق : د/ شوقي ضيف، ط دار المعارف مصر .

- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف المتوفى ٦٠٩ هـ تحقيق سلوى محمد عمر عرب ط جامعة أم القرى عام ١٤١٨ هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي تحقيق د صاحب أبو جناح .
- شرح صحيح البخارى لابن بطال لابن بطال أبو الحسن علي بن خلف ابن عبد الملك (المتوفى: ٤٤٩هـ) تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. طبعة عيسى البابي الحلبي مصر.
- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار المعرفة مصر، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ.
- شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم، تحقيق د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل بيروت.
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد .
- شرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٢ هـ

- شرح الكافية للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية بيروت،١٤٠٥هـ.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ. نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي ، ط دار الكتب العلمية.
- شرح المفصل لابن يعيش قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور/ إميل بديع يعقوب .
- صحيح مسلم بشرح الإمام النووي، المطبعة المصرية .
- ضرائر الشعر لعلي بن محمد أبو الحسن ابن عصفور المتوفى ٦٦٩هـ تحقيق السيد إبراهيم محمد الناشر دار الأندلس للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٠م .
- غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد ابن محمد بن محمد الجزري الشافعي المتوفى (٨٣٢هـ) الناشر مكتبة ابن تيمية .
- الكامل في التاريخ لابن الاثير المتوفي ٦٣٠هـ تحقيق عمر عبد السلام ترمري،الطبعة الاولي ١٤١٧هـ ١٩٩٧م .
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الثانية ١٩٧٧ م مكتبة الخانجي بمصر.
- الكشاف للزمخشري (جار الله محمود بن عمر) مطبعة البابلي الحلبي القاهرة.

- كتاب الكناش في فني النحو والصرف تأليف الملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة المتوفى ٧٣٢ هـ دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوَّام .

- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة ت ٤٥٨هـ تحقيق :عبد الحميد هنداوي
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨ هـ) تحقيق: خليل إبراهم جفال دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات ط دار الفكر بدمشق الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م
- ـ معاني القرآن للفراء ت/ أحمد يوسف نجاتي و محمد على النجار ط: المكتبة العصرية.
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت الحموي أبوعبد الله شهاب الدين المتوفى ٦٢٦هـ تحقيق إحسان عباس الطبعة الأولى –بيروت – سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام(عبد الله جمال الدين بن يوسف) تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ط : دار الفكر – دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني المتوفى (٨٥٥ هـ) تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرين .
- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب بيروت .
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري : تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين " ط البابي الحلبي الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ط دار الشروق الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ١٩٨١م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرَّحْمَن بن أبي بكر السُّيُوطِيّ الشَّافِعِي تحقيق عبد الحميد هنداوي ط التوفيقية بمصر .

قائمة الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث	١
التمهيد التعريف بالمرادي، ومفهوم النقد والزعم في اللغة وعنده)	٤
المطلب الأول التعريف بالمرادي	٥
المطلب الثاني: مفهوم النقد النحوي .	٩
المطلب الثالث : معنى الزعم فى اللغة والمراد به عند المرادي	١١
المبحث الأول : منهج المرادي في نقده لمزاعم النحويين	١٤
المبحث الثاني : موضوعات نقد مزاعم النحويين عند المرادي	٢١
المطلب الأول : نقد المزاعم النحوية .	٢٢
هل مفرد "كلتا" "كِلت" ؟	٢٢
زعم إعراب الأفعال الخمسة بحركات مقدرة	٢٥
حكم إلحاق نون الوقاية بـ (لدن)	٢٨
حكم مجيء (أن) نائبة عن ظرف الزمان	٣١
حكم مجيء (مَنْ) نكرة موصوفة	٣٤
" أي " الموصولة	٣٧

الموضوع	الصفحة
حذف العائد المجرور من صلة الموصول	٤١
حذف التاء من الفعل إذا كان الفاعل للعموم	٤٣
الخلاف في أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر.	٤٦
(ما ينوب عن المصدر المؤكد لعامله)	٤٩
ورود (سوى) ظرف فيه معنى الاستثناء	٥٢
القول في (بَلْهَ)	٥٦
(على) بين الاسمية والحرفية	٥٨
حذف (رُبَّ) وإبقاء عملها:	٦٣
إضافة (غير) هل يكسبها التعريف؟	٦٧
(مع) بين الاسمية والحرفية	٧٠
آراء النحاة في إعراب " حبذا "	٧٣
مجيء أجمع وفروعها دون دون كل:	٧٧
حكم زيادة تخصيص عطف البيان على متبوعه.	٧٩
ما يجري مجرى التسوية مع(أم) المتصلة	٨٣
دخول أم المنقطعة على (هل) وأسماء الاستفهام	٨٦

الموضوع	الصفحة
هل تأتي (أو) بمعنى (بل) للإضراب؟	٩٠
العطف بـ (لا)على المنادى	٩٤
حذف الفاء العاطفة مع معطوفها	٩٨
آراء العلماء في بدل الغلط	١٠٢
(أي) في الاختصاص	١٠٥
اسم الفعل (وي)	١٠٨
الخلاف في معنى (هَيْهَاتَ)	١١٢
ما يلحق بمفاعيل في المنع من الصرف	١١٥
مجيء "كَمَا" بمعنى "كَيْمَا" الناصبة للمضارع	١١٨
إعراب الفعل المضارع (لتزول) بين الرفع والنصب	١٢١
أصل (لا) الطلبية	١٢٥
زعم النصب بـ (لم)	١٢٦
صور فعلي الشرط والجزاء	١٢٩
تمييز (كم الخبريّة) بين الإفراد والجمع	١٣٤
المطلب الثاني : نقد المزاعم التصريفية	١٣٦
حكم مجيء «فِعْلة» صفة بالتاء "	١٣٦

الموضوع	الصفحة
جمع "فعيل" وفعيلة بمعني "فاعل"	١٣٩
مدّ المقصور وقصر الممدود	١٤٢
حكم إبدال الياء من النون في إنسان إذا جمع على (فَعَاليَّ) المشدد الياء	١٤٧
حذف الألف من (ما) الاستفهامية والموصولة	١٥١
الواو فى لفظ (ورنتل) بين الأصالة والزيادة	١٥٣
مجيء تَخِذ بمعنى اتَّخذَ	١٥٥
حكم الإدغام قبل ضمير الرفع	١٥٩
حكم الإدغام في (هَلُمَّ)	١٦٣
الخاتمة	١٦٦
قائمة المصادر والمراجع	١٦٨
قائمة الموضوعات .	١٧٦